

J

I

I

بمحمد أبو زهرة

ناتج المذاهب الإسلامية

الجزء الأول

في السياسة والعقائد

ملزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله : نحمده ونستعينه، ونستغفره ، ونثوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، والصلاة والسلام على «سيدنا محمد» الذي بعث رحمة للعالمين، وعلى أصحابه الذين كانوا أعلام الهدى ، يهتدى بهديهم، ويقتدى بهم، كما قال عليه السلام : « أصحابي كالنجوم ، بأيهم اقتديتم اهتديتم ! »

أما بعد فلقد طلبت الى أن أكتب كتاباً في المذاهب الإسلامية ، أتوخى فيه السهولة والتيسير ، وتذليل صعب المسائل حتى تكون قريبة مألوفة ، وظاهرة مكشوفة ، بحيث لا يجد عامة المثقفين عسراً في استيعابها وفهمها ، وتعرف الأدوار الفكرية للمذاهب الإسلامية . . .

وإن المذاهب الإسلامية لها مناح مختلفة الاتجاه .

فإنها مذاهب في الاعتقاد، قد اختلفت حول العقيدة ، ولم يكن الاختلاف في لها؛ كسألة الجبر والاختيار، وغيرها من المسائل التي جرى حولها اختلاف علماء الكلام، مع اعتقاد الجميع بأصل الوجدانية، وهو لباب العقيدة الإسلامية ، لا يختلف فيه أحد من أهل القبله ! . . .

ومنها مذاهب في السياسة ، كالاختلاف حول اختيار الخليفة، ونذكر في هذا الفرق المختلفة ، ومنها كل فرقة .

ومنها « المذاهب الفقهية » التي نظمت العلاقة بين الناس بعضهم مع بعض وبينت العلاقة بين العبد والرب في العبادات التي شرعت بالكتاب والسنة، وهكذا . . .

وإن تفصيل القول في هذه الموضوعات يحتاج إلى كتب، ولذلك سفتوخي
 الإيجاز مع التيسير والتسهيل، ولكن مع تحرى الإيجاز لم نستطع أن نوفي
 الموضوع بياناً في كتاب واحد، فرأينا أن نتعمر هذا الجزء على المذاهب
 السياسية، والمذاهب الاعتقادية، أما المذاهب الفقهية، فقد أرجأنا القول
 فيها إلى قسم خاص، ونرجو أن نوافي قراء العربية به قريباً إن شاء الله تعالى.
 والله سبحانه وتعالى هو الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل، ونضرع
 إليه سبحانه أن يمنحنا التوفيق كما عودنا، إنه نعم المولى ونعم النصير.

محمد أبو زهرة

تمهيد

١ - في هذا التمهيد نبين أسباب اختلاف الناس في آرائهم حول حقيقة من الحقائق ، ثم نبين أسباب اختلاف المسلمين في مناهجهم الفكرية في إدراك أمور حول الإسلام ، وإن اتفقوا في حقيقته الثابتة المقررة ، التي لا يسع أحداً أن ينكرها ، ولا يسع الناس أن يختلفوا فيها ...
الاختلاف الفكري بين الناس :

٢ - إن من الحقائق الثابتة أن الناس يختلفون في تفكيرهم ، وإذا كان العلماء يقولون : إن الإنسان من وقت نشأته أخذ ينظر نظرات فلسفية إلى الكون ، فلا بد أن نقول إن الصور والأخيلة التي تثيرها تلك النظرات تختلف في الناس باختلاف ما تقع عليه أنظارهم ، وما يثير إعجابهم ، وكلما خطا الإنسان خطوات في سبيل المدنية والحضارات ، اتسعت فرجات الخلاف ، حتى تولدت من هذا الخلاف المذاهب الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ...

ولئن حاولنا أن نحصى أسباب الاختلاف ونضعها في حدود لا نستطيع ، فهي في الحقيقة كثيرة ، ولنذكر بعضها من غير أن نحاول إحصاءها قمتها :

غموض الموضوع في ذاته :

٣٠ - لقد تصدى الفلاسفة من قديم الزمان لدراسة موضوعات غامضة في ذاتها ، والسبيل لإدراكها ليست معبدة ، وطرق فهمها مختلفة ، فكل يرى ما يقع عليه نظره ، ويدرك ما تهديه إليه بصيرته وفكرته ، ولعل الصواب يكون في مجموعها ، وليس في أحادها ..
ولقد قال « أفلاطون » في هذا العام :

« إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه ولا أخطئوه في كل وجوهه ، بل أصاب كل إنسان جهة ، ومثال ذلك عميان انطلقوا إلى فيل ، وأخذ كل منهم

جارحة منه فجسها بيده : ومثلها في نفسه ، فأخبر الذى مس الرجل أن خلقه القيل طويلة مستديرة شبيهة بأصل الشجرة ، وأخبر الذى مس الظهر أن خلقته تشبه الهضبة العالية ، والراية المرتفعة ، وأخبر الذى مس أذنه أنه منبسط دقيق يطويه وينشره ، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك وكل يكذب صاحبه ويدعى عليه الخطأ والجهل فيما يصفه من خلق القيل ؛ فانظر إلى الصدق كيف جمعهم : وانظر إلى الكذب والخطأ كيف دخل عليهم حتى فرقهم ، !

وكثيراً ما يكون الاختلاف لا لغموض الموضوع في ذاته ، بل يكون لأن كلا المختلفين لم يعرف وجهة نظر الآخر ، واختلف نظرهما في الموضوع الواحد ؛ ولذلك كان « سقراط » يقول : « إذا عرف موضع النزاع ، بطل كل نزاع » .

اختلاف الرغبات والشهوات والأمزجة :

٤ - ومن أسباب الاختلاف بين الناس اختلاف الرغبات والشهوات ؛ فإن رغبات الناس وأهواءهم وأمزجتهم متباينة . وكل يدرك في محيط نزاعه النفسية ؛ ولقد قال ، اسينوزا ، :

« إن الرغبة هي التي ترينا الأشياء مليحة ، لا بصيرتنا ، فالرغبة إذن تستولى على مقياس الحسن والقبح في الأشياء والأفكار . »

ولقد قال « ولیم جیمس » :

« إن تاريخ الفلسفة هو تاريخ التصادم بين الأمزجة البشرية . وهذا الاختلاف بين الأمزجة له أيضاً شأنه في ميدان الأدب والفن والحكمة ، !

اختلاف الاتجاه :

٥ - ومن أسباب الاختلاف بين الناس اختلاف الاتجاه . فاتجاه الناس في الحياة يجعل لكل متجه إلى نوع ، تفكيراً يناسب اتجاهه ، وتكون آراؤه

سائرة في هذا الاتجاه ، ولقد جاء في « رسائل إخوان الصفا » في الجزء الثالث في هذا المقام :

« القياسات مختلفة الأنواع ؛ كثيرة الفنون ، كل ذلك بحسب أصول الصنائع والعلوم وقوانينها ، مثال ذلك أن قياسات الفقهاء لا تشبه قياسات الأطباء ، ولا قياس المنجمين يشبه قياس النحويين ولا المتكلمين ، ولا قياسات المتفلسفين تشبه قياسات الجدليين ، وهكذا قياسات المنطقيين لا تشبه الجدليين ، ولا تشبه قياساتهم في الطبيعيات ، ولا الإلهيات . . . »

وإذا كانت الأقيسة الفكرية تختلف باختلاف الاتجاه العلمي لأهل كل علم ، فإذا كان موضوع الدراسة واحداً ، فلا بد أن يختلف أهل كل قياس مع غيرهم ؛ إذ كل ينبعث بتفكيره بمنهاج علمه ، ومن ذلك الاختلاف بين علماء الكلام والفقهاء في موضوع خلق القرآن ، فإن الاختلاف بينهم كان سببه الاختلاف في المنهاج : فالفقهاء أقيستهم تعتمد على الكتاب والسنة فقط . وعلماء الكلام ينطلقون وراء الأقيسة العقلية المجردة .

تقليد السابقين :

٦ - ومن أسباب الخلاف تقليد السابقين ومحاكاةهم ، من غير أن ينظر المقلدون نظرة عقلية مجردة ، وإن نزعة التقليد متغلغلة في نفوس الناس توجههم وهم لا يشعرون ، وإن سلطان الأفكار التي اكتسبت قداسة بمرور الأجيال - تسيطر على القلوب ، فتدفع العقول إلى وضع براهين ليان حسناتها وقبح غيرها ، ومن الطبيعي أن يدفع ذلك إلى الاختلاف والمجادلة غير المنتجة لأن كل شخص يناقش وهو مصفد بقيود الأسلاف من حيث لا يشعر . .

وإنه ينشأ عن التقليد التعصب ، فإن قدسية الآراء التي يقلدها الشخص تدفعه إلى التعصب لها ، وحيث كان التعصب الشديد ، كان الاختلاف الشديداً . .

والتعصب كما ينشأ من ضعف الأعصاب، ومن عدم إدراك الموضوع من كل جوانبه، إذ لا يفتح قلبه وفكره إلا على جانب واحد منه . . . وقليلًا ما يكون سبب التعصب قوة الإيمان . .

اختلاف المدارك :

٧ - ومن أسباب الاختلاف - ما نراه من تفاوت المدارك، فمنها ما ينفذ إلى الحقيقة، وما يحيط بجزء منها ويقف عنده، ومنها ما يسيطر عليه الوهم، ومنها ما يذهب به الخيال في مناهات فكرية مختلفة تحت سلطان أفكار موروثة وليست الأوهام مقصورة على العامة، بل إن العلماء أنفسهم قد تسيطر عليهم أوهام تغشى بصائرهم، فلا يدركون الحقائق على وجهها .
ولقد جاء في رسائل إخوان الصفا، :

« إنك تجد كثيراً من الناس يكون جيد التخيل، دقيق التمييز سريع التصور ذكورا، ومنهم من يكون بطل الذهن أعمى القلب، ساهى النفس، فهذا أيضاً بعض أسباب اختلاف العلماء في الآراء والمذاهب، لأنه إذا اختلفت إدراكاتهم اختلفت آراؤهم واعتقاداتهم بحسب ذلك » .

وذلك حق لا ريب فيه: فاختلاف المدارك، وطبائع العقول سبب بلا شك في اختلاف ما تنتهي إليه هذه العقول. هل يتصور أن عقلا شاهريا، تسيطر عليه العاطفة، يتفق عند دراسته لموضوع، مع عقل منطقي رياضي، يربط الأسباب بالنتائج ربطاً وثيقاً محكماً؟..

الرياسة وحج السلطان :

٨ - وهذه أيضاً من أسباب الاختلاف، وخصوصاً في المناهج السياسية، فإن كثيرين ممن يرغبون في السلطان ينتهون إلى آراء تتعلق بالحكم، هي منبعثة من رغباتهم الخاصة، ويندفعون في تأييدها حتى يخيل إليهم أنهم مخلصون فيما يدعون إليه، وأن ما يقولونه هو محض الحق والصواب، وقد تكون

العصبة القومية أو العنصرية سبباً في الاختلاف، وهي داخلية في حب الرئاسة والسلطان ..

وقد يكون لحاكم أنصار يدعون إليه ، فيندفعون في نصرته اندفاعاً ، ويعلمون آراءه في هذا الاندفاع ، وقد يخدعون أنفسهم بأن ما يدعون إليه هو الحق . وإن هذا الصنف هو من أخطر الناس على الناس، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه :

« أخوف ما أخاف على أمتي رجل منافق علم اللسان غير حكيم القلب، يغيرهم بفصاحته ويأبى ويضلهم بجهله » ،

٩ - هذه بعض أسباب الاختلاف بين الناس فيما يدرسون من موضوعات، وما ينتهون إليه من نتائج في دراساتهم . وإن هذه في الجملة من أسباب الاختلاف التي لا تختص بإقليم دون إقليم ، ولا بموضوع دون موضوع . وهي ظاهرة في كل ما يختلف فيه .

وهناك أسباب خاصة لاختلاف المسلمين في آرائهم ...

أسباب اختلاف المسلمين

١٠ - إن المسلمين قد اختلفوا إلى مذاهب في الاعتقاد والسياسة والفقه،

وقبل أن نخوض في بيان أسباب الخلاف يجب أن نقرر أمرين :

أولهما - أن هذا الاختلاف لم يتناول لب الدين. فلم يكن الاختلاف في وحدانية الله تعالى ، وشهادة أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في أن القرآن نزل من عند الله تعالى ، وأنه معجزة النبي الكبرى ، ولا في أنه يروى بطريق متواتر نقلته الأجيال الإسلامية كلها جيلاً بعد جيل ، ولا في أصول الفرائض كالصلوات الخمس والزكاة والحج والصوم ، ولا في طرق أداء هذه التكليفات ، وبعبارة عامة لم يكن خلاف في ركن من أركان الإسلام ولا في أمر علم من الدين بالضرورة ، كتحريم الخمر والتحذير ، وأكل الميتة والقواعد العامة للميراث ، وإنما الاختلاف في أمور لا تمس الأركان ولا الأصول العامة .

الأمر الثاني - أن هذا الاختلاف بلا ريب شر بالنسبة للاختلاف حول بعض العقائد ، وحول السياسة ، ولذلك روى البخاري ، عن زينب بنت جحش ، أنها قالت :

استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم محمراً وجهه يقول : « لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شر قد اقترب ، ويشير النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما يجري بين المسلمين من خلاف من بعده .

وبروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« افرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، وافرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، وقد تكلم علماء السنة في صحة هذا الحديث الذي روى بعده روايات مختلفة . ولقد قال «المقبلي» في كتابه العلم الشامع :

« وحديث اقتراق الامة إلى سبعين فرقة رواياته كثيرة ، يشد بعضها بعضاً بحيث لا تبقى ريبة في حاصل معناه . . .

وإذا كان الاقتراق حول العقائد في جملة شراً . فإنه يجب أن تقرر أن الاختلاف الفقهي في غير ما جاء به نص من الكتاب والسنة لم يكن شراً ، بل كان دراسة عميقة لمعانى الكتاب والسنة وما يستنبط منهما من أقيسة ، ولم يكن اقتراقاً بل كان خلافاً في النظر ، وكان يستعين كل فقيه بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر ، ويوافقه أو يخالفه .^١ وكان «عمر بن عبد العزيز» يسره اختلاف الصحابة في الفروع . ويقول :

« ما أحب أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يختلفون ؛ لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق . وأنهم أئمة يقتدى بهم ، فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة .^(١) » .

١١ - وهنا يسأل سائل : لماذا اختلف المسلمون بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تركهم على المحجة الواضحة التي ليلها كنهارها ؟ وترك فيهم ما إن أخذوا به لن يضلوا أبداً ، فقد ترك فيهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ . . .

والجواب عن ذلك أن أسباب الاختلاف كانت كثيرة ، والاختلاف قسيمان : اختلاف لم يفرق الامة ، ولم يجعل بأسها بينها شديداً ، واختلاف قد فرق الامة وأذهب وحدتها ، وهو الخلاف في السياسة وشئون الحكم .
ولنذكر بعض أسباب الخلاف بنوعيه :

١ - العصية العريية :

١٢ - هذه من أسباب الخلاف بل هي جوهر الخلاف الذي فرق أمر

الامة ، فإن الإسلام قد حارب العصية في نصوص القرآن والسنة من مثل قوله تعالى :

«يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا»
وقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« ليس منا من دعا إلى عصبية » وقوله :

« كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، لأفضل لعربي على أصحى إلا بالتقوى » .

وقد اختفت العصبية في عصر النبي صلى الله عليه وسلم بهذه البيانات الواضحات واستمر اختفاؤها إلى عصر الخليفة الشهيد « عثمان بن عفان » ، ثم انبعثت في آخر هذه قوية لجة عنيفة ، وكان انبعاثها له أثر في الاختلاف بين « الأمويين » و« الهاشمين » أولاً ، ثم الاختلاف بين « الخوارج » وغيرهم ، فقد كانت القبائل التي انتشر فيها مذهب « الخوارج » من القبائل الربعية ، لآمن القبائل المضرية ، والنزاع بين الربيعين والمضريين معروف في العصر الجاهلي ، فلما جاء الإسلام أخفاه ، حتى ظهر في نملة « الخوارج » .

٢ - التنازع على الخلافة :

١٣ - ومن الأسباب الجوهرية التي أحدثت الخلاف السياسي ، تعرف من الذي يكون أولى بخلافة النبي صلى الله عليه وسلم في حكم أمته ، وقد انبعث ذلك النوع من الخلاف عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة ، فقد قال « الأنصار » : نحن آوينا ونصرنا فتحنا أحق بالخلافة وقال « المهاجرون » : نحن أسبق إلى الإسلام ، فنحن أحق . ولكن قوة إيمان « الأنصار » حسمت الخلاف ، ولم يظهر له أي أثر ، وقد اشتدت الخلافات بعد ذلك حول الخلافة . من يكون أحق بها ؟ أيكون من « قريش » جمعاء ، أم يكون من أولاد علي خاصة ، أم يكون من المسلمين أجمعين ، لافرق بين قبيل وقبيل ، وبين بيت وبيت ؟

فالجبع أمام الله تعالى سواء ، والله يقول : إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، والنبي يقول : لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، وهكذا انقسم المسلمون إلى « خوارج و « شيعة ، وجماعات أخر .

٣ - مجاورة المسلمين لكثيرين من أهل الديانات القديمة ودخول

بعضهم في الإسلام .

١٤ - دخل كثيرون بين أهل الديانات القديمة في الإسلام ، فدخل في الإسلام يهود ونصارى ومجوس ، وكل هؤلاء في رءوسهم أفكارهم الدينية الباقية من دياناتهم القديمة ، وقد استولت على مشاعرهم . فكانوا يفكرون في الحقائق الإسلامية على ضوء اعتقاداتهم القديمة ، وقد أثاروا بين المسلمين ما كان يثار في دياناتهم من الكلام في الجبر والاختيار ، وصفات الله تعالى . أمي شيء غير الذات أم هي والذات شيء واحد .

ولأنه يجب أن نقرر أنه كان بمجوار هؤلاء - الذين دخلوا في الإسلام مخلصين ، ولكن ما زالت في رءوسهم بقايا دياناتهم القديمة - آخرون دخلوا في الإسلام ظاهراً ، وأبطنوا غيرهم ، وما كان دخولهم إلا ليفسدوا على المسلمين أمور دينهم ، ويبثوا فيه الأفكار المنحرفة ، ولذا وجد من نشروا بين المسلمين أهواء مردية ، كما كان يفعل الزنادقة وغيرهم من المنحرفين ، ويقول في هذا المقام ابن حزم في الفصل :

والأصل في خروج أكثر هذه الطوائف عن ديانة الإسلام ، أن الفرس كانوا من سعة الملك ، وعلو اليد على جميع الأمم ، وجلالة النظر في أنفسهم ، حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء ، وكانوا يعدون جميع الناس عبيداً لهم ، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب ، وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً ، تعاظمت الأمر ، وتضاعفت لديهم المصيبة وراموا

مكيد الإسلام بالمحاربة في أوقات كثيرة ، ففي كل ذلك كان يظهر الله الحق . .
فأظهر قوم منهم الإسلام ، واستمالوا أهل التشيع باظهار محبة آل البيت ،
واستشناع ظلم علي ، رضي الله عنه ، حتى أخرجوهم عن الإسلام . . .
وهذا الكلام وإن كان قد اقتصر في المثال على التشيع المنحرف ، كالذي
كان يفعل « السبئية » ، أتباع « عبد الله بن سبأ » ؛ فإنه أيضاً ينطبق على كثير
من الطوائف الأخرى ؛ ففي كل فرقة كان من هؤلاء ، كابن « الراوندي » في
« المعتزلة » و « المشبهة » و « المجسمة » في غيرهم .

٤ - ترجمة الفلسفة :

١٥ - ومن الأسباب تلك الترجمة ؛ فقد كان للكتب الفلسفية المترجمة
أثر واضح في الخلاف ، إذ غزا الفكر الإسلامي كثير من المنازع الفلسفية .
والمذاهب القديمة في الكون ، والمادة ، وما وراء الطبيعة المحسوسة ، وظهر
من علماء المسلمين من نزعوا منزع الفلاسفة الأقدمين وأخذوا بطريقتهم .
وظهر في العصر العباسي أقوام شكيون ينزعون في الشك منزع السوفسطائيين ،
الذين ظهرُوا في « اليونان » و « الرومان » .

انبتق حول هذا المذهب أفكار مختلفة ، وكان لذلك أثره في التفكير
الديني نفسه ، فقد وجدنا مفكرين يفكرون في العقائد الإسلامية تفكيراً
فلسفياً ، كما نرى في المعتزلة الذين نهجوا مناهج الفلاسفة في إثبات العقائد
الإسلامية ، وإن علم الكلام على مناهج « المعتزلة » ومن يردون عليهم من
علماء « السنة » ، هو مجموعة من الأقيسة المنطقية والتعليقات الفلسفية والدراسات
العقلية المجردة .

٥ - التعرض لبحث كثير من المسائل الغامضة :

١٦ - فإن شيوخ التفكير الفلسفي بين علماء المسلمين في إثبات العقائد قد
جرمهم إلى دراسة مسائل ليس في استطاعة العقل البشري أن يصل إلى نتائج مقررّة

ثابتة فيها ؛ كسألة لإثبات صفات الله تعالى ونفها ، ومسألة قدرة العبد بحوار
قدرة الرب ، وغير ذلك من المسائل ، فإن البحث في هذه المسائل يفتح باباً
واسعاً من أبواب الاختلاف ؛ إذ تختلف الأنظار ، وتباين المسالك ،
ويتجه كل اتجاه بمخالف الآخر ، وربما كان أكثر المسائل التي وقع الاختلاف
فيها بين علماء الكلام من هذا القبيل . . .

٦ - القصص :

١٧ - ظهر القصص في عهد عثمان ، رضى الله عنه ، وكرهه الإمام
« على » ، رضى الله عنه حتى أخرج القصص من المساجد ، لما كانوا يضعونه
في أذهان الناس من خرافات وأساطير ، بعضها مأخوذ من الديانات السابقة ،
بعد أن دخلها التحريف وعراها التغير . وقد كثر القصص في العصر الأموي ،
وكان بعضه صالحاً ، وكثير منه غير صالح ، وربما كان هذا القصص هو السبب
في دخول كثير من الإسرائيليات في كتب التفسير ، وكتب التاريخ
الإسلامي وإن القصص في كل صوره التي ظهرت في ذلك العصر كان أفكاراً
غير ناضجة . تلقى في المجالس المختلفة ، وإن من الطبعي أن يكون بسببها
خلاف . وخصوصاً إذا شايع القاص صاحب مذهب ، أو زعيم فكرة أو
سلطان وشايع الآخر غيره ، فإن ذلك الخلاف يسرى إلى العامة ، وتسوء
العقبى ، وكثيراً ما كان يحدث ذلك في العصور الإسلامية المختلفة .

٧ - ورود المتشابه في القرآن الكريم :

١٨ - قال تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات ،
هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيقعون ما تشابه
منه إبتغاء الفتنة ، وإبتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم
يقولون آمنا به ، كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ، » (١) .

بهذه الآية ثبت ورود المتشابه في القرآن الكريم ؛ ليختبر الله سبحانه وتعالى قوة الإيمان في المؤمنين ، وقد كان وروده سبباً في اختلاف العلماء في مواضع المتشابهات من القرآن الكريم ، وحاول كثيرون من ذوى الأفهام تأويله ، والوصول إلى إدراك حقيقة معناه ، فاختلفوا في التأويل اختلافاً مبيناً ، ومن العلماء من أرادوا أن يجمعوا بينها وبينهم حجاباً مستوراً ، فما كانوا يقولون ، بل كانوا يتوقعون ويقولون : ربنا لا نزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ا . . .

٨ - استنباط الأحكام الشرعية :

١٩ - النبوع الصافي لهذه الشريعة هو كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإن النصوص تنهاى ولكن الحوادث لا تنهاى ، فكان لا بد من استنباط حكم شرعى لكل حادثة من الحوادث ، والنصوص وإن شملت الأحكام الكلية ، لا تنجى فيها الأحكام الجزئية بالنص ، فكان لا بد من التعرف بالنظر والفحص ، وقد تشعبت بين أيدي الدارسين طرق تعرف الأحكام ، وكل أخذ بما استقام في منطقته ونظره ، وبما وصل إليه من حديث أو أثر لصحابي صح عنه .

ويجب أن يلاحظ أن الخلاف الذى نتج عن هذا الاستنباط ليس خطيراً بل إنه كان محمود العاقبة حسن النتيجة ؛ إذ نتج من مجموع الآراء المختلفة ما يمكن أن يستخلص منه قانون محكم ، يعادل أحكام القوانين وضعاً ، وأعدلها منهاجاً ، وأقواها على مسايرة الزمن مع مساواة القطرة الإنسانية السليمة .

مدى الخلاف بين المسلمين

٢٠ - هذه بعض أسباب الخلاف ، وإن الخلاف دائماً يبدو مظهره ، وعوامله أسباب تختفي ، وقد يظهر بعضها للباحث . وقد يختفي بعضها في لجة التاريخ . وقد يكون السبب المباشر لها حدثاً جزئياً وتبعث وراءه خلاقات في قضايا كلية ، إذا تحفزت النفوس ، وتفتحت القرائح وتباينت الأفهام .

وإن الخلاف بين المسلمين قد كان له مظهران : أحدهما عملي ، والآخر علمي :

أما الخلاف العملي فهو كالذي وقع من الخارجين على عثمان ، رضي الله عنه ، وكالذي وقع بين علي بن أبي طالب ، والخارجين ، وكالخلاف بين ابن الزبير ، والأمويين ، والخوارج معهم ومع علي ، من قبلهم ، فتلك حوادث التاريخ السياسي يسجلها ، ويوضح أسبابها العلوية ويربط بين الأسباب والنتائج فيها .

ولا يهم الباحث العلمي النظري الذي يورخ للعلوم والمذاهب ، للحوادث والوقائع - إلا أن يسجل مدى تأثير هذه الوقائع في المذاهب الفكرية ، ومدى تأثير المذاهب فيها ، فثلاً نجد أن الخلاف بين علي ، رضي الله عنه والأمويين الخارجين عليه انبعثت عن فكرة هي : من لهم حق اختيار الخليفة؟ أم أهل المدينة وحدهم ، والناس لهم تبع ، أم حق الاختيار للمسلمين في كل البقاع؟ .

وتتج عن هذا الخلاف الشديد بين إمام الهدى علي بن أبي طالب ، والأمويين . أن ظهرت فرق مذهبية مختلفة هم «الخوارج» ، و«الشيعة» ، وغيرهم ، ونجم عن ظهور الخوارج انبعاث حروب شديدة اللجب بينهم وبين علي ، رضي الله عنه أولاً ، وبينهم وبين الأمويين ثانياً ونجم عن ظهور «الشيعة» حروب انتهت بقيام الدولة العباسية التي كانت شيعية في ابتداء تكوين الدعوة .

وهكذا نجد التفاعل بين المذاهب السياسية ، والحوادث الواقعة اشتد حتى صار بأس المسلمين بينهم شديداً .

٢١ - هذا هو الخلاف العملي وتفاعله مع الخلاف النظرى فى الوقت الذى كانت فيه تقوم الخلافات بين المسلمين على أسس من رأى والنظر ولم تتحول إلى خلاف بين الملوك لمجرد الغلب والحوزة، وإن كان الخلاف الأول هو الدور الابتدائى لاختلاف الملوك ، واختلاف حوزاتهم ، وهو الطريق الذى وصلوا إليه لحكم المسلمين والتحكم فى رقابهم، وهذا مصداق قول النبى صلى الله عليه وسلم : « الخلافه بعدى ثلاثون ، ثم تصير ملكا عضوضاً ، أى يعرض عليه بالنواجز فإن « الخلافات التى وقعت فى عهد ذى النورين «عثمان» وفى عهد فارس الإسلام « على بن أبى طالب ، هى التى تفنننها حكم الأمويين ثم امتد الأمر حتى صار الحكم الإسلامى ملكا عضوضاً قد يكون عادلا ، وفى أكثر الأحيان يكون ظالماً .

٢٢ - الأمر الثانى من الخلاف الإسلامى هو الخلاف العلمى النظرى، وإنه كان فى الاختلاف حول بعض الأمور التى تتصل بالعقيدة، وفى الفروع، فالخلاف فيما يتعلق بالعقائد والفقه، لم يتجاوز الحد النظرى والاتجاه الفسكرى، فإن العلماء الذين تصدوا لهذا لم يجر بينهم خلاف أدى إلى امتشاق الحسام ، وطبيعة حياتهم العلمية لا تسمح لهم بأن ينقلوا الخلاف من ميدان القول إلى ميدان العمل ، ولم يكن الاختلاف النظرى ليصل فى حدته إلى أن يجعلهم عملياً ، ولم تظهر الحدة إلا فى أن يحكم كل واحد على الآخر بالخطأ أو الابتداء ، بل إن الاختلاف فى الفقه لم يتجاوز حد اختلاف وجهة النظر. حتى إن كل فريق من المختلفين يقول : « رأينا صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب » .

وما كان للاختلاف العملى مجال فى الميدان النظرى إلا لأنه أحياناً كانت

الدولة تغرى يانزال الأذى ببعض العلماء : إما لأنها تعلم أنه ينهج في خداساته منها في تحريض عليها ، فيكون الأذى للتحريض ، لا لأصل التفكير ؛ أو لأنه يخشى على آرائه من إثارة الفتنة ، وأحياناً يكون في بعض الآراء خروج عن الإسلام ودعوة إلى الزندقة . وحتى في هذا يكون وراءه سبب سياسى ، إذ تكون الزندقة تتضمن تمهيداً لدعوة سياسية ؛ كالزندقة التى ظهرت في عهد « المهدي » في الدولة العباسية ؛ فإنه أغرى بها ذلك الخليفة العباسى . وتنبع « الزندقة » ، وما كان ذلك إلا لأن الزندقة كانت تمهيداً لدعوة خرسانية تريد هدم الحكم الإسلامى . ومهدت لذلك بالعمل على انحلال الفكر الإسلامى - فحارب « المهدي » تلك الخارجية في ميدانين : حاربها في ميدان الفكر ، بأن سلط عليها العلماء الذين يحسنون الجدل بابطال نعلمهم ومناقضتهم ، ثم حاربها في ميدان القتال ، فنازل « المقنع الخراسانى » الذى كان وراء تلك الدعوات المنحرفة .

٢٣ - ومهما يكن مقدار الخلاف النظرى - سواء أكان في السياسة أم كان في العلوم الاعتقادية والفقهية - فإنه لم يمس لب الإسلام ، ولم يكن الاختلاف كما أشرنا في أمر علم من الدين بطريق قطعى لا شك فيه ، أو في أصل من أصوله التى لا مجال لإنكارها ، والتى تعد من أركان الإسلام التى يقوم عليها بناؤه .

ولأنه إذا كانت هناك آراء تمس الاعتقاد ، فقد نعى العلماء معتقياً عن أن يكونوا في زمرة المسلمين ، فمثلاً ظهرت في عهد « على » رضى الله عنه طائفة تعتقد حلول الله تعالى في « على بن أبى طالب » ، تسمى « السبئية » ، وأخرى تعتقد أن الرسالة كانت لعل رضى الله عنه ، ولكن « جبريل » أخطأ ونزل بها على « محمد صلى الله عليه وسلم » ، وتسمى (الغرايبة) ؛ ولكن المسلمين جميعاً يقررون أن هاتين الفرقتين ليستا من أهل الإسلام في شيء ، كما أن في

والخوارج ، فرقة تنكر «سورة يوسف» ، وهذه هي الأخرى قد أجمع المسلمون على أنها ليست من أهل الإسلام .

٢٤ - وننتهي من هذا إلى أن المذاهب الإسلامية لها شئب ثلاث :
مذاهب سياسية كان لها مظهر عملي ، قد احتدم أوار الخلاف
بينها أحياناً .

ومذاهب اعتقادية لم تتعد الخلاف النظرى فى أكثر الأحيان .
ومذاهب فقهية كانت خيراً وبركة .
ولتتجه إلى هذه الأنواع ، نفيها واحداً واحداً .

المذاهب السياسية

١ - المذاهب السياسية كلها تدور حول الخلافة ، وهي الإمامة الكبرى .
وسميت ، خلافة ، لأن الذي يتولاها ويكون الحاكم الأعظم للمسلمين ؛ -
يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في إدارة شئون المسلمين ، وتسمى الإمامة ،
لأن الخليفة كان يسمى إماما ؛ ولأن طاعته واجبة ، ولأن الناس يسرون
وراءه كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة .

والخلافة النبوية تقتضى أن يكون الإمام قائما بين المسلمين ، ليرعى
مصالحهم في الدنيا ، وليحفظ لهم دينهم الذى ارتضوا ، وليحمى الحرية في
العقيدة ، وفي النفس ، وفي المال في دائرة الشرع الإسلامى .

وقد قسم ابن خلدون ، الملك ثلاثة أقسام : ملك طبيعى . وملك
سياسى . وملك نبوى ، فقال :

إن الملك الطبيعى هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة ، والسياسى
هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلى في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ،
والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى في مصالحهم الآخروية
والدنيوية الراجعة إليها أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها
بمصالح الآخرة : فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة
الدين وسياسة الدنيا .

وفى من هذا أن الحد الفاصل بين هذه الأقسام الثلاثة هو أساس الحكم ،
فإن كان الأساس التسلط فهو الملك الطبيعى لما فى الإنسان من حب السلطان ،
وما دام الأساس التسلط ، فأساس الحكم هو الرغبة الشخصية للملك ،
وإن كان المناقشون يسمونها توجهيات عالية ، وإن كان الأساس هو حكم
العقل فهو ملك السياسة ، وإن كان الأساس هو الدين فهو الخلافة .

٢ - هذا تقسيم حسن ، بيد أنه يجب أن نقرر في هذا الموضوع أن الخلافة النبوية في الإسلام لا تتخلل عن حكم العقل ، والنظر إلى المصالح ، فإن النصوص الواردة في سياسة الحكم محدودة قليلة ، والثابت منها غير مفصل ، فلا بد من حكم العقل وإدارة شئون الدولة على مقتضاه ، وعلى أساسه في ظل الشرع ، كما أن المصلحة معتبرة في الحكم ، ولكن على أساس أيضاً من أسس الشرع ، بحيث تكون ملائمة له ، غير مصادمة لأصل من أصوله المقررة الثابتة .

وإن قيام الخلافة على هذا الأصل الذي ذكره « ابن خلدون » ، والذي كانت تتلاقى فيه الأوامر الدينية مع الأحكام المصلحية ، قد تحقق في عصر الراشدين ، فقد كانوا - رضى الله عنهم - مقيمين للحدود منفذين للأحكام الشرعية ، حراساً على الناس في تنفيذها . يدعون إلى الدين ، ويوضحون ما عصاه يكون مبهماً عند بعض الناس ، وكانوا مع ذلك عاملين على ما فيه مصلحة الناس ، لأن المصلحة الحقيقية تكون بلا ريب مصلحة شرعية ، وما يدعى من مصالح في محرمات فهو باطل ، وهى مصالح ظاهرة .

ورجوب إقامة خلافة دينية مصلحة تقيم العدل وتمنع الظلم هو أمر اتفقت عليه المذاهب السياسية في الإسلام ، لا فرق بين مذهب ومذهب ، ويقول في ذلك « ابن حزم » :

« اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة ، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل ، يقيم فيهم أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حاشا النجيدات من الخوارج ، فانهم قالوا : لا يلزم على الناس فرض الإمامة ، وإنما عليهم أن يتقاضوا الحق ، وهذه فرقة ما نرى أنه بقى منهم أحد ، وهم المنسوبون إلى « نجدة » ابن هويم الحنفي ، بالإمامة ، وقول هذه الفرقة ساقط يكفي في الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه ، والكتاب والسنة قد وردا بإيجاب الإمام ،

من ذلك قوله تعالى : «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم» مع أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأئمة وإيجاب الإمامة .

٣ - وإن الإجماع ليس منعقداً فقط على وجوب إمامة هي خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أجمعوا أيضاً على أنه لا بد من حكم إذا تعذر إقامة إمام يصلح أن يكون خليفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا قال «على» رضى الله عنه ، في الرد على الخوارج الذين كانوا يقطعونه بقولهم لا حكم إلا لله : «كلية حق يراد بها باطل» . نعم أنه لا حكم إلا لله : ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله ، وإنه لا بد للناس من أمير ، بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به النية ، ويقاقل به العدو ، وتؤمن به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوى ، حتى يستريح بر ، ويستراح من فاجر .

ولأنه لا بد من إمرة - كما يقول إمام الهدى «على» رضى الله عنه - قسم بعض العلماء الإمامة قسمين : إمامة هي خلافة نبوة ، وهي التي استوفت شروط الخلافة النبوية التي سبقتها ، وبين إختلاف العلماء فيها . . . ، وإذا لم تتحقق شروط الخلافة النبوية أقيمت إمامة غير نبوية ، وإذا كانت أئمة متول اتبع ، حتى يمكن إقامة الخلافة النبوية على ما سبقت إن شاء الله تعالى .

مواضع إختلاف المذاهب السياسية :

٤ - إختلف علماء المسلمين في الأمور التي تتعلق بالسياسة ، وهذا الإختلاف كان يدور حول أطاب أربعة : أولها : جواز إقامة خليفتين أم لا بد أن يكون الخليفة واحداً ؟ وثانيها : في كونه قرشياً ؛ وثالثها : كونه لم يرتكب معاصي قط أو يجوز أن يكون مرتكبها ، ورابعها : أن يكون في بيت من بيوت قريش دون غيرهم ، أم يجوز أن يكون من غيرهم ؟ .

هذه مدارات الإختلاف ، وعند الكلام على الفرق السياسية يتبين رأي

كل فرقة في هذه الأمور وفي غيرها ، ثم هناك أمر خاص يصح أن يلحق بالأمور السابقة ، وهو طرق اختيار الخليفة ، وسنذكره أيضاً عند الكلام في المنهاج الذي يجب اتباعه في اختيار الخليفة عند كل فرقة من هذه الفرق .

هـ - هذا ومن المقرر الثابت أن الخلاف حول الخلافة لم يبتدىء مذاهب من أول الأمر ؛ لأن المذهب يقتضى أن يتكون من منهاج على لفريق من الدارسين الباحثين ، يبنون فيه أصولاً لتفكيرهم متميزة واضحة ، ثم يكون لكل منهاج طائفة أو مدرسة تعتق هذه الأصول ، وتدافع عنها ، وتقويها بمؤالة البحث والدراسة .

وإن هذه المناهج ، أو هذه المذاهب أو الفرق لم تتكون عند أول خلاف بل إن الخلاف يبتدىء ، ثم بعد ذلك تتبلور الأفكار المختلفة ، ويوصل كل رأى ، ويتعرف أتباع كل واحد من هذه الآراء ، فتتكون حينئذ المذاهب . ولذلك وجب علينا أن نبين أمرين .

أولهما : أدوار الخلاف الذى نجم حول الخلاف ، وثانيهما : ما اتفق عليه وما اختلف فيه فى هذا الدور ، ولقد كان ذلك كله فى عهد الراشدين ، ثم جاء من بعد ذلك تكون الفرق والمذاهب السياسية فى عهد الأمويين ومن بعدهم .

أدوار الخلاف بشأن الخلافة

٦ - لم يرد عن النبي نص قاطع، أو إشارة واضحة إلى من يكون خليفة من بعده ، وكل ما ورد في ذلك أن « النبي ، صلى الله عليه وسلم أمر «أبا بكر» بأن يؤم المسلمين ، والرسول الأمين في مرض موته، فاتخذ بعض الناس من هذا إشارة إلى إمامته العامة للمسلمين وقال قائلهم: « لقد رضيه عليه السلام لديننا، أفلا نرضاه لدينانا ! ، ولكنه لزوم ما ليس بلازم : لأن سياسة الدنيا غير شئون العبادة فلا تكون الإشارة واضحة ، وفوق ذلك فإنه لم يحدث في اجتماع السقيفة الذي تناقش فيه المهاجرون والأنصار في شأن القبيل الذي يكون منه الخليفة - أن احتج أحد المجتمعين بهذه الحجة ، ويظهر أنهم لم يعتقدوا تلازما بين إمامة الصلاة وإمرة المسلمين . على أنه لو كان ثمة إشارة إلى « أبي بكر » فهي لشخصه فلا تحمل الخلاف .

٧ - وهنا يسأل القارئ لماذا لم يذكر القرآن أصول الخلافة ؟ أو لم تبين السنة شروط الخلافة ، وأوصاف من يكون خليفة ؟

وقول في الجواب عن ذلك :

إن القرآن الكريم قد وضع للحكم الإسلامي أصولا ثلاثة وهي: العدالة، والشورى ، والطاعة لأولياء الأمر فيما أحب المؤمن وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

وإن الآيات الدالة على « العدل » ثابتة قائمة لا مجال للشك في دلالتها القوية القاطعة .

وأما « الشورى » فقد أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي كان يخاطب من السماء : « وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى ، وقد قال تعالى في أمر النبي بالشورى : « وشاورهم في الأمر ، وجعل الشورى أصلا عاما لكل شئون المسلمين فيما لا يرد فيه نص ، فقال تعالى : (وأمرهم شورى بينهم) .

و « الطاعة ، قد ثبتت بنص القرآن فقد قال تعالى ، « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » .

ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « على المرء المؤمن السمع والطاعة إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ، وهذه الأصول الثلاثة بيئت الشريعة الدعائم التي يقوم عليها الحكم الإسلامي ، وإن الشورى التي هي أساس الاختيار للحاكم ومراقبة سلطانه ومدى ماله من حقوق — تختلف باختلاف البيئات والشعوب والأحوال العارضة للناس ، فتعين طريق خاص لها غير سائغ ولا مقبول ، ولذلك لم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لها طريقاً خاصة ولا نظاماً ثابتاً ، لاختلاف أمثل النظم باختلاف الشعوب .

وليس الحاكم المختار اختياراً شورياً مطلقاً في حكمه ، بل هو مقيد أولاً بالأحكام الدينية ، وإن تنفيذها أول مقاصد الحكم كما نوهنا ، وهو ثانياً مقيد بالشورى ، فلا بد أن يكون مجاوره من يشير عليه . بل من يلزمه جانب الصواب .

٨ — بعد هذه المقدمة نقول :

ان المسلمين بسبب ذلك قد اختلفوا عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن من يخلفه في ولاية أمر المسلمين :

١ - « الأنصار ، رأوا أن يكون الخليفة منهم ، لما لهم من فضيلة الإيواء والنصرة ، فهم حماة الإسلام ونصراء الرسول ، ولم يروا أن النبي صلى الله عليه وسلم خصها ببطون العرب ، ولا بقبيلة من قبائلهم ، وفريق آخر على رأسهم « أبو بكر » ، و « عمر » ، رأوا الأمر للمهاجرين ، لأنهم السابقون إلى الإسلام ، ولأن العرب لا تدين إلا لقريش .

وفريق ثالث رأوا أن الخلافة في « بني هاشم » ، وهم أسرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ونادوا « بعل بن أبي طالب » ، لامتيازهم على كل « بني هاشم » ، بالسبق إلى الإسلام والدفاع عنه في المواقف الجلي ، والعلم والفقه في الدين .

ولم يدم الخلاف طويلا ، فإن فريق « أبي بكر » و « عمر » هو الذى انتصر رأيه فى اجتماع « سقيفة بن ساعدة » وبوبع « أبو بكر » رضى الله عنه . ونمت بيعته بالإجماع إن استثنينا رجلا من الأنصار ، وهو « سعد بن عباد » وذهب الرأى الأول فى لجنة التاريخ ، ولم يدع إليه مذهب من المذاهب من بعد . وأما الرأى الثالث ، فقد سكن حتى آخر عصر الخليفة الثالث .

٩ - سكن الخلاف فى مدة « أبي بكر » و « عمر » ، وأكثر خلافة ذى النورين « عثمان » رضى الله عنه ؛ لأن شخصية « أبي بكر » و « عمر » وما أخذ « عمر » المسلمين به من عطف وعدل وحزم كان لها الأثر فى منع الفتن من أن تظهر ، والخلافات من أن تنبت ، وفوق ذلك شغل المسلمون بالجهاد فى سبيل الله ، والتعاون فى تدبير الأمور لتلك الفتوح التى اتسعت بها رقعة الحكم الإسلامى ولذلك لم يحفظ التاريخ شيئا من الجدل حول الخلافة طول مدة « أبي بكر » و « عمر » ، وشطرا من خلافة « عثمان » حتى جاءت الفتن فى عهد الخليفة الشهيد « عثمان » رضى الله عنه .

١٠ - وقبل أن نخوض فى بيان أسبابها نذكر طرق اختيار الخليفة التى اختير بها أولئك الخلفاء الثلاثة : لقد سلك الصحابة ثلاثة مسالك لاختيار الخلفاء . وكان اختيار كل خليفة يخالف اختيار الآخرين .

المسلك الأول - طريق انتخاب « أبي بكر الصديق » ، وقد كان طريق الانتخاب المباشر من المسلمين . وقد حصل ذلك سريعا فى « سقيفة بن ساعدة » . والمسلك الثانى - طريقة العهد لمن بعده . وقد حصل ذلك فى انتخاب « عمر » رضى الله عنه : إذا اختاره « أبو بكر » . وعهد إليه ثم أخذ البيعة له من المسلمين .

والمسلك الثالث - أن يرشح الخليفة عددا يختارونهم من بينهم واحداً يتقدم المسلمون لمبايعته . وذلك الذى فعله عمر عندما ضرب وهو مشرف على الموت . فقد جعل الأمر بين ستة يتفقون على اختيار واحد منهم ، يتفقون عليه ، ويقدمونه

لجمهور المسلمين ليبياعوه . فاختار الستة عثمان ، رضى الله عنه . ورشعوه هم العامة فبياعوه ومنهم من بايع وفي نفسه شيء . كالقناد بن الأسود ، وقد وافق هذا الفريق على البيعة منعاً للاختلاف .

١١ — وبهذا تم اختيار ذى النورين عثمان ، . وفي عهده ابتدأ الخلاف قوياً حاداً . وظهر ذلك الخلاف في فن كوج البحر . وكانت هذه الفتن الخطوة الأولى للافتراق السياسى بين المسلمين . وكذلك كانت الخطوة الأولى لتكوين المذاهب السياسية .

والاسباب في هذه الفتن ، أو في ظهور الخلاف الحاد في عهد عثمان كثيرة ، :

١٢ - (١) وأول هذه الاسباب سماحة لكبار المهاجرين ، والمجاهدين الأولين بالنهاب إلى الانصار ، فإن أولئك انسابوا في الأقاليم الإسلامية بعد أن كان عمر رضى الله عنه قد منعهم من الخروج من المدينة إلأى لولاية يتولونها أو لقيادة جيش يقودونه ، وكان منعه لهم سببه أنه يريد أن ينتفع بهم ، وخشية أن يفتن الناس بهم ، وأن يتقدوا الحكام بما لهم من سابقة ، فأبقاهم عنده لينتفع هو بنقدم .

فلما أذن لهم عثمان ، رضى الله عنه كان منهم نقد للخليفة ونقد للحكام ، وانظر إلى ما كان يقوله «أبو ذر الغفارى» : فإنه يروى أنه كان يقول بالشام : « والله لقد حدثت أعمال ما أعرفها . . والله ما هي في كتاب الله ، ولا سنة نبيه . . والله إنى لأرى حقاً بطلاً ، وباطلاً يحيا ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقى ، وما لا مستأثراً به . . »

وترى في هذه العبارات القوية الجارحة نقداً قوياً صارخاً من صحابي جليل ، وإنه بلا شك له أثره في نفوس العامة ، وخصوصاً بمن يتاملون من الحكم ، ولم يتعودوا نظاماً .

ولذا قال « حبيب الفهرى » : « معاوية » : إن « أبا ذر » لمفسد عليكم

الشام ، فتدارك أهله إن كان لك فيه حاجة ، فشكا معاوية ، « أبا ذر » إلى
« عثمان » فأحضره إلى المدينة ، ثم نفاه إلى الرينة .

وإن نفي مثل هذا الصحابي له أثره بلا شك ، وإذا كان « أبو ذر » قد
تدورك في الشام ، فلا شك أن غيره أثر أثره في غير الشام ، وإن في السامعين
أقواما حديثي عهد بكفر ، ولم تشرب قلوبهم حب الإسلام ، وفيهم من
يدعون إلى الفتنة ، وفي غيرهم سماعون لهم .

١٣ - (٢) ومن الأسباب اشتهار سيدنا « عثمان » بحبه لقربائه ،
وليس في ذلك إثم ولا لوم ، ولكنه ولام وقربهم وكان يستشيرهم في
كثير من شئون الدولة ، وفيهم من ليس أهلا للثقة ، وبمقدار الإكثار من
استشارتهم لم يكثر من استشارة علية الصحابة : « كعلي بن أبي طالب »
و « سعد بن أبي وقاص » ، و « طلحة » ، وغيرهم ممن كانوا من الخاصة
الذين يستشيرهم « عمر » .

وأولئك الأمويون الذين كانوا هم قرابة « عثمان » يحاولون القبض على
ناصية الأمور ، وكانوا يحرضون « عثمان » على عدم الالتفات إلى لوم
اللائمين ، ونقد الناقدين . يروى في ذلك أن « عثمان » لما أحاط به الذين
تألبوا عليه ، وجاءوا إليه من « مصر » و « الكوفة » ، استعان « بعلي بن أبي
طالب » رضي الله عنه في صرف المصريين ، فصرفهم ، وأشار عليه « علي » ،
بأن يكلم الناس بكلام يسمعون ، يشهد الله على ما في قلبه من الزور والإثابة ،
فتكلم بكلام فرق له الناس ، وبكى كثيرون منهم ، وارتدت القلوب الشاردة
وكادت القضب تعود إلى أجفانها ، وتموت نوازع الشر في خلایاها ، ولكن
« مروان بن الحكم » جاء إليه ، وقال له : « بأبي أنت وأمي ، والله لو ددت أن
مقاتلك هذه كانت وأنت تمتنع منيع فكنت أول من رضي بها ، وأهانك عليها ،
ولكنك قلت ما قلت حين بلغ الحزام الطيبين ^(١) ، وخلف السيل ^(٢) الزبي » ،

(١) الطي بضم الطاء وكسرهما حدة الثدى ، وبلغ الحزام الطيبين مثل يضرب الشدة .

(٢) الزبي المرتضات من الأرض ،

وحين أعطى الخطة الذليلة الذليل ، والله لإقامة على خطيئة يستغفر منها ،
أجل من توبة تخوف عليها ، وإنك إن شئت تقربت بالتوبة ، ولم تفر
بالخطيئة ، وقد اجتمع إليك على الباب مثل الجبال من الناس ، فقال «عثمان» :
فاخرج إليهم ، فكلهم ، فاني لاستحي أن أكلهم ، فخرج «مروان» إلى
الباب ، والناس يركب بعضهم بعضا ، فقال : « ما شأنكم قد اجتمعتم : كأنكم
اجتمعتم لنهب ، شامت الوجوه كل إنسان أخذ بأذن صاحبه ، جتم تريدون
أن تزعوا ملكنا من أيدينا . أخرجوا عنا ، والله لئن رمتونا ليرن عليكم
منا أمر لا يسركم ، ولا تحمد واغب رأيكم . . . ارجعوا إلى منازلكم ، فانا
والله ما نحن مغلوبين على ما في أيدينا^(١) . »

١٤ — (٢) ولقد كان من نتائج هذا توليته ولاية من أقاربه ، أن حرك
حوامل الاتهام بالحجابة ، وبعض هؤلاء لم يكونوا من ذوى السبق في الإسلام
وبعضهم كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح دمه ، إذ ارتد بعد إيمان
«كعب الله بن سعد بن أبي السرح» ، وقد ولاء بعد «عمر بن العاص» .
وقد أخذ هذا يؤلب الناس على «عثمان» بسبب ذلك حتى كان يقول : « والله
إن كنت لألقى الراعى فأحرضه عليه ، وانتشرت بتولية «عبد الله» ، قاله
السوء عنه : إذ أخذ الناس يتحدثون عنه ، وهو الرجل الذي آمن ثم كفر ،
ثم كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولم يكن في سياسته كيسا رحيا كعاقبة . بل كان غليظا قاسيا وجريئا
في مخالفة «عثمان» . وقد جاء في كتاب الإمامة والسياسة : « ذكروا أن أهل
«مصر» جاءوا يشكون «ابن أبي السرح» عاملهم . فكتب إليه «عثمان»
كتابا ، يتهدده ، وينهاه فأبى «ابن أبي السرح» أن يقبل ما نهاه عنه «عثمان»
وضرب بعض من أتاه من قبل «عثمان» من أهل مصر حتى قتله . »

ولاشك أن فعل مثل هذا الوالى من شأنه أن يثير النقمة على أمير المؤمنين

سيدنا عثمان ، رضى الله عنه . وقد كان ، فإن المصريين كانوا أول الناس انتفاضاً وذهاباً إلى المدينة ، لمحاصرة سيدنا عثمان ، رضى الله عنه . فإن فعل ابن أبي السرح ، هذا يجعل الناس ييشون من إقامة العدل . وفى اليأس من العدل فتح باب الشر والفتن ، والقتل والقتال ، إذ العشور بالعدل هو الحاجز الحصين دون الفتن .

١٥ - (٤) ومن أسباب الخلاف بين سيدنا عثمان ، رضى الله عنه ، فلينه مع عماله - ولم يكن بعضهم عدلاً - جعل الناس ييشون من عدله ، فلم يكن كعمر حازماً مع ولاته ، وخصوصاً فى معاملتهم للرعية ، وكان شعار عمر : خير لى أن أهزل كل يوم وإلياً . من أن أبقي وإلياً ظالماً من ساعة زمان : ولم يكن عثمان رضى الله عنه حازماً مع الذين ثاروا عليه وهاجوا داره ، وحصبوه وهو على المنبر ، ولو أنه أخذ أولئك العصاة بالشدّة عندما تحرّكوا وس بالانتفاض والفتنة . حتى يعلوا أن الفتنة ليست وسيلة للعلاج ثم بعد ذلك يرد الحق إلى نصابه . ويعزل الولاة الظالمين - لادى ذلك إلى نجاته ، وإلى استتباب أمن المسلمين وحسم الخلاف . ولقد كان عطاء الصحابة على استعداد لنصرتهم : وكلما هموا بحمل السلاح ثبطهم . ويقول الرواة : إن ثمانمائة كانوا على استعداد لحمل السلاح ، وكلهم من بقايا السيف وبقايا السيف أبقي عدواً وأحفظ لليضة . وقد منعهم سيدنا عثمان ، إيثارا للعافية . ومنعاً للقتل والقتال بين المسلمين . فكان هو رضى الله عنه أول فداء . وكان قتله ابتداء بلاء المسلمين ، وفتح باب فتنة أخذت تموج كوج البحر .

١٦ - (٥) ومن الأسباب - وهو أعظمها - وجود طوائف من الناقين على الإسلام ، الذين يكيدون لأهله ، وييشون فى ظله ، وكان أولئك يلبسون لباس النيرة على الإسلام ، وقد دخلوا فى الإسلام ظاهراً ، وأضمروا الكفر باطناً ، فأخذوا يشيعون السوء عن ذى النورين عثمان ، ويذكرون د على بن أبي طالب ، رضى الله عنه بالخير ، وينشرون روح النعمة فى البلاد

ويتخذون مما يفعله بعض الولا ذريعة لحمايتهم ، وكان الطاغوت الأكبر
لهؤلاء ، عبد الله بن سبأ ، وقد قال فيه : ابن جرير الطبرى ، :

كان عبد الله بن سبأ ، يهوديا من أهل صنعاء ، أمه أمة سوداء
فأسلم زمان عثمان ، ثم تنقل في بلدان المسلمين ، يحاول ضلالهم ، فبدأ
ببلاد الحجاز ، ثم البصرة ، ثم الشام ، فلم يقدر على ما يريد عند
أحد من أهل الشام ، فأخرجوه حتى أتى مصر ، فقال لهم فيما يقول :
« لعجب ممن يزعم أن (عيسى) يرجع ، ويكذب بأن (محمداً) يرجع وقد
قال الله عز وجل (إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد ثم (محمد)
أحق بالرجعة من عيسى ... » ثم قال لهم بعد ذلك : (إنه كان ألف نبى ،
ولكل نبى وصى ؛ وكان (على) وصى (محمد) ، ثم قال (محمد) خاتم النبيين
(وعلى خاتم الأوصياء) .

ثم قال بعد ذلك : (إن عثمان) أخذها بغير حق ، وهذا وصى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فانهضوا فى هذا الأمر فحركوه ، وأيدوه بالظلم على
أمرائكم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؛ لتستميلوا
الناس ... فبث دعاته ، وكان ما كان ممن استفسد فى الأمصار وكتابوه ،
ودعوا فى السر إلى ما عليه رأيهم ، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن
المنكر ، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار كتباً يضعونها فى عيوب ولائهم ،
ويكتبهم لإخوانهم بمثل ذلك ... وأوسعوا الأرض إذاعة ، وهم يريدون
غير ما يظهرون ويسرون غير ما يريدون .

وهكذا نرى شيخ المؤرخين (الطبرى) بين كيف كانت مؤامرة
هؤلاء لإفساد أمر المسلمين ، واتخذوا من الشكوى من بعض ولاة (عثمان)
ذريعة للدعوة إلى الانتفاض ، وبث الأفكار المنحرفة المفرقة .

١٧ - تضافرت هذه الأسباب ، وكل بعضها بعضا ، حتى انتهت بقتل

الخليفة الشهيد ذي النورين ، عثمان بن عفان ، وفتح باب الفتن في عهد الإمام علي ، رضي الله عنه ، وقيام الخلاف المستحكم في السياسة الإسلامية ونشأت المذاهب المختلفة في ذلك .

وفي ظل هذه الفتن نبت ، المذهب الشيعي ، وإن كان ، الشيعة ، ومعهم غيرهم يقولون : إن جذوره تمتد إلى وقت وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . وفي صدى هذه الفتن التي استمرت طول عهد الإمام علي ، كرم الله وجهه نبت ، مذهب الخوارج ، أيضاً

وإذا كان عصر الخليفة الثالث قد انتهى بوجود «الشيعة» و«الخوارج» وهما مذهبان متعارضان كما هو الواضح مما سنبين إن شاء الله تعالى ، - فقد وجد بينهما المعتدلون الذين سماهم التاريخ أهل السنة ، أو الجماعة .

المذاهب السياسية الإسلامية دينية

١٨ - وإنه يجب التنبيه إلى أن الخلاف السياسى، أو المذاهب السياسية قد ابتدأت سياسية نزع منزعا سياسيا، ولكن طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين وهو قوامها ولها، ولذلك كانت المذاهب السياسية التى نشأت تحوم مبادئها حول الدين، فتقرب منه أحيانا، وتبتعد عنه أحيانا بتخريجات فيها انحرافات عن مبادئه، وإن المذاهب السياسية ذاتها فى اتجاهاتها تعرضت لبحوث أخرى تتعلق بأصول الدين حول الإيمان والاعتقاد، فكان لها رأى قائم بذاته فى الاعتقاد والإيمان.

ولم تقف عند حد الاعتقاد، بل تجاوزته إلى آراء فى الفروع، فكان للمذاهب السياسية بحوث كاملة فى الفروع: إذ نجد أن المذهب السياسى معه آراء فى الاعتقاد ومنصب فقهى فى الفروع، لعله أبهى أثرا فى التاريخ من المذهب السياسى.

« فالشيعة، لهم نحلتهن السياسية، وهى تقرب أو تبتعد عن الدين؛ ولهم منهاج فى دراسة العقائد، قد قاربوا فيه بعض الفرق الاعتقادية أو اتحدوا معها كما سنبين. وكذلك « الخوارج، فلهم ببحوار آرائهم السياسية آراء فى الاعتقاد والإيمان، ولعل تفاعل هذين النوعين من الآراء هو الذى أوجد الفرقة فى شدتها وعنفها.

ومع هذين النوعين من التفكير كان الأثر الحصب فى الفقه؛ فقد أثر عن المعتنقين لهذه المذاهب السياسية فقه جيد مفيد يتقارب فى كثير من الأحيان مع فقه المذاهب الأربعة وفقهاء الأمصار عامة؛ فمن المذاهب الباقية التى يردودها الدارسون لمذاهب الفقه الإسلامية - «الفقه الجعفرى، و«الفقه الزيدى».

وإمام المذهب الأول هو الإمام جعفر الصادق ، ابن محمد الباقر ،
رضي الله عنهما وإمام المذهب الثاني عمه زيد بن علي زين العابدين ، رضي
الله عنهما .

وقد أثر عن مذهب الخوارج ، فقه الإباضية ، وهو فقه دقيق عميق
يقارب فقه المذاهب الأربعة في أكثر الأحوال ؛ وسنذكر ذلك عند الكلام
في المذاهب الفقهية إن شاء الله تعالى .

١٩ - وبعد بيان هذا نتكلم في المذاهب السياسية ؛ وهي في أصولها
ثلاثة :

« الشيعة » و « الخوارج » ، و « أهل السنة » أو « الفقهاء » و « المحدثون » .

الشيعة

التعريف الإجمالي بهم :

٢٠ - « الشيعة » أقدم المذاهب السياسية الإسلامية ، وقد ذكرنا أنهم
ظهروا بمذهبهم في آخر عصر « عثمان » ، رضى الله عنه ، ولما وترعرع في عهد
« علي » ، رضى الله عنه ، إذ كان كلها اختلط بالناس ازدادوا إعجاباً بمواهبه ،
وقوة دينه وعلمه ، فاستغل الدعاة ذلك الإعجاب ، وأخذوا ينشرون آراءهم
فيه ، ما بين رأى فيه مغالاة ، ورأى فيه اعتدال .

ولما اشتدت المظالم على أولاد علي في عهد الأمويين ، وكثر نزول الأذى
بهم ثارت دفتان المحبة لهم وهم ذرية الرسول ، ورأى الناس فيهم شهداء الظلم
فاتسع نطاق المذهب الشيعي ، وكثر أنصاره .

٢١ - وقوام هذا المذهب هو ما ذكره « ابن خلدون » في مقدمته :

« إن الإمامة ليست من مصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة ، ويتعين
القائم فيها بتعيينهم ، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبي
إغفالها ، وتفويضها إلى الأمة ، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم ، ويكون معصوماً
عن الكبائر والصغائر .

ويتفق « الشيعة » على أن « علي بن أبي طالب » هو « الخليفة المختار » من
النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه أفضل الصحابة رضوان الله تبارك
وتعالى عليهم .

ويرى أن من الصحابة من كان يرى رأى الشيعة في تفضيله على كل
الصحابة وقد ذكر « ابن أبي الحديد » ، الشيعي المعتدل أن من الصحابة الذين

فضلوا ، علياً ، عن كل الصحابة «عمار بن ياسر» ، و «المقداد بن الأنسود» ،
و «أبا ذر الغفاري» : و «سلمان الفارسي» ، و «جابر بن عبد الله و «أبي بن
كعب» ، و «حذيفة» و «بريدة» ، و «أبا أيوب الأنصاري» و «سهل بن
حنيف» ، و «عثمان بن حنيف» و «أبا الهيثم بن التيهان» ، و «أبا العفل
عامر بن وائلة» ، و «العباس بن عبد المطلب» ، و «بني هاشم» ، كافة ،
ويقول «ابن أبي الحديد» : و «ابن الزبير» كان من القائلين به في بدء الأمر ،
ثم رجع عنه ، كما يذكر أن بعض «بني أمية» كانوا يرون هذا الرأي ومنهم
«سعيد بن العاص» .

٢٢ — ولم يكن الشيعة على درجة واحدة ، بل كان منهم الذين غالوا في
تقدير علي وبنيه ، ومنهم المعتدلون المقتصدون ، وقد اقتصر المعتدلون على
تفضيله على كل الصحابة من غير تكفير أحد ، ومن غير أن يضعوه في درجة
التقديس التي يعلو بها على البشر ، ولقد قال «ابن أبي الحديد» في
المعتدلين منهم :

«وكان أصحابنا أصحاب النجاة والخلاص والقوز في هذه المسألة ، لأنهم
سلكوا طريقاً مقتضدَةً ؛ قالوا إنه أفضل الخلق في الآخرة ، وأعلام منزلة في
الجنة ، وأفضل الخلق في الدنيا ، وأكثرهم خصائص ومزايا ومناقب ، وكل
من عاداه أو أبغضه فإنه عدو الله سبحانه وتعالى ، وخلد في النار مع الكفار
والمنافقين ، إلا أن يكون ممن ثبتت توبته ، ومات على توبته وجهه ، فأما
الأفاضل من المهاجرين الذين ولوا الإمامة قبله ؛ فلو أنكروا إمامتهم ، وغضب
عليهم وسخط فعلهم ، فضلا عن أن يشهر عليهم السيف أو يدعوم إلى نفسه ؛ -
لقلنا إنهم من الهاكسين كما لو غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله ؛
لأنه قد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «حربك حربي ، وسلك
سلمي» ، وأنه قال : «اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه» . وقال له :

ولا يحبك إلا مؤمن ، ولا ينفكك إلا منافق ، ولكننا رأيناه رضى إمامتهم
وبأيهم ، وصلى خلفهم ، وأنكحهم ، وأكل فيهم ، فلم يكن لنا أن نتعدى
فعله ولا نتجاوز ما اشتهر عنه ، ألا ترى أنه لما برىء من معاوية برئنا منه ،
ولما لعنه لعناه ، ولما حكم بضلال أهل الشام ، ومن كان فيهم من بقايا الصحابة
وكعمرو بن العاص ، و عبد الله ، ابنه وغيرهما ، - حكنا أيضاً بضلالهم ،
والحاصل أننا لم نجعل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رتبة النبوة ،
وأعطيناه كل ما عدا ذلك من الفضل المشترك بينه وبينه ، ولم نطعن في أكابر
الصحابة الذين لم يصح عندنا أنه طعن فيهم ^(١) .

الموطن الذى نشئوا فيه وزمان نشأتهم:

٢٣ - قامت الشيعة ظاهرة كما قلنا فى آخر عصر الخليفة الثالث عثمان ،
وقد نمت وترعرعت فى عهد علي ، رضى الله عنه ، من غير أن يعمل على
تمنيها ، ولكن مواهبها كما قلنا هى التى دعت إليه ، ولما قبضه الله تعالى إليه ،
تكونت الفكرة الشيعة مذاهب . منها ما كان فيه مغالاة ومنها ما كان فيه
اعتدال كما نوهنا ، وهى فى كلتا حالها قد أنست بالتحصب الشديد لآل
البيت النبوى

وقد كان العصر الأموى محرصاً على المغالاة فى تقدير علي ، رضى الله عنه
لأن معاوية ، من سنة سيئة فى عهده وفى عهد ابنه ومن خلفه من الأمويين ،
حتى عهد عمر بن عبد العزيز ، ، وتلك السنة هى لعن إمام الهدى علي بن
أبي طالب ، رضى الله عنه عقب تمام الخطبة ، ولقد استنكر ذلك بقية الصحابة
ونحو معاوية ، وولاته عن ذلك ، حتى لقد كتبت ، أم هانئ ، زوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم إليه كتاباً تنهاه وتقول فيه : إنكم تلعنون الله ورسوله على

منابرهم ، وذلك أنكم تلعنون « على بن أبي طالب ، ومن أحبه ، وأشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبه » . وفوق ذلك فإنه في عهد « يزيد ، قتل « الحسين بن علي ، الذي هو وأخوه سيدا شباب أهل الجنة ، كما ورد في الآثار - قتلة فاجرة وذهب دمه عبيطاً ، من غير أن ترعى حرمة دين . وأخذت بنات « الحسين ، وبنات « علي ، سبايا إلى « يزيد بن معاوية ، وهم بنات ابنة النبي صلى الله عليه وسلم ، والعترة النبوية الطاهرة ..

رأى الناس ذلك ، ولم يستطيعوا تغييراً ولا تحويلاً ، فكظموا غيظهم وكبستوا نفوسهم ، واشتد ألمهم ، فاندفعوا إلى المغالاة في تقدير أولئك الذين ظالموا الأمويون في إيذائهم ، وهكذا يدفع الكبت العتلى والنفسى دائماً ، فإذ يدفع إلى المبالغة في التقدير ، إذ العطف والإشفاق يدفعان إلى الإكثار والتقدير .

٣٤ - والشعبة نشأت في مصر ابتداء في عهد « عثمان ، إذ وجد النواة فيها أرضاً خصبة ، وجمعت العراق ، واتخذته لها مستقراً ومقاماً ، فإذا كانت « المدينة ، و « مكة ، وسائر « مدائن الحجاز ، مهجداً للسنة والحديث ، و « الشام ، مهجداً لنصره الأمويين ، فقد كان « العراق ، مقاماً للشعبة ..

ولما إذا كان العراق مهد للشعبة ؟ . لقد تضافرت عدة أسباب فجعلته كذلك ؛ « فعلى بن أبي طالب ، أقام به مدة خلافته ، وفيه التقى بالناس ، وروا فيه ما أثار تقديرهم ، ولم يعلتوا الولاء بقلوبهم للأمويين قط ، فرمام « معاوية ، في خلافته « بزياد بن أبيه ، قضى على المعارضة أن تظهر ، ولكنه لم يقتل جندورها من النفوس ، ولما مضى « زياد ، استمر ابنه على حكمه من بعده في عهد « يزيد بن معاوية ، وصار « العراق ، أول المنتفضين على الأمويين حتى استقر الأمر « لبني مروان ، في عهد « عبد الملك بن مروان ، فرمام

« بالحجاج ، فاشتد في القمع ، وكلما اشتد قمعهُ اشتد المذهب الشيعي ، في نفوس معتقيه .

والعراق فوق ذلك ، لمتقى حضارات قديمة ، قبه علوم « الفرس ، وعلوم « الكلدان ، وبقايا حضارات هذه الأمم ، وقد ضمت إلى هذا فلسفة اليونان ، وأفكار الهنود ، وقد امتزجت هذه الحضارات وتلك الأفكار في « العراق ، فكان المنبت الذي نبتت فيه أكثر الفرق الإسلامية ، وخصوصاً ما يتصل فيها بالفلسفة ؛ ولذلك امتزجت بالشيعية آراء فلسفية كثيرة . تتلاءم مع بيئة العراق الفكرية .

وفوق ذلك فإن العراق كان مهد الدراسات العلمية وفي أهله ذكاء ، وفيهم تعمق ؛ وقال فيهم « ابن أبي الحديد ، .

« وما يتقدح لي في الفرق بين هؤلاء القوم وبين العرب الذين عاصروا « رسول الله » ، صلى الله عليه وسلم وآله ، أن هؤلاء من العراق ، وساكني الكوفة وطبقة العراق مازالت تلت أرباب الأهواء . وأصحاب النحل العجيبة والمذاهب البديعة ، وأهل الأقليم أهل بصرو تدقيق ونظر وبحث عن الآراء والعقائد ؛ وشبه معترضى المذاهب ، وقد كان منهم في أيام الأكاسرة مثل « ماني » ، « دديسان » ، « مزدك » وغيرهم ، وليست طبقة الحجاز هذه الطينة ، ولا لأذهان أهل الحجاز هذه الأذهان . . .

ونرى من هذا أن العراق كان مزدهم الآراء والمعتقدات من قديم ، فكان لابد أن تنشأ فيه المذاهب السياسية والمذاهب الاعتقادية فلا غرابة أن تنمو الأفكار الشيعية في بيئته . . .

أثر الفلسفة القديمة في المذهب الشيعي

٢٥ - لاشك أن الشيعة فرقة إسلامية إذا استبعدنا مثل « السبئية » الذين ألهموا « علياً ، ونحوهم ، ولاشك أنها في كل ما تقول تتعلق بنصوص قرآنية أو أحاديث منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن مع ذلك اشتملت ، آراؤها على أفكار فلسفية أرجحها علماء الشرق والغرب إلى مصادرها من المذاهب الفلسفية والدينية السابقة على الإسلام ، والحضارة الفارسية التي انتهت بظهور الإسلام .

فبعض العلماء الأوربيين ، ومنهم « الأستاذ دوزي ، يقررون أن أصل « المذهب الشيعي ، نزعة فارسية ، إذ أن العرب تدين بالحرية ، والفرس يدينون بالملك وبالوراثة في البيت المسالك ، ولا يعرفون معنى الانتخاب للخليفة ، وقد اقتل النبي إلى الرفيق الأعلى ولم يترك ولداً ، فأولى الناس بعده ابن عمه « علي بن أبي طالب ، فن أخذ الخلافة « كأبي بكر ، و « عمر ، و « عثمان ، ؛ فقد اغتصب الخلافة من مستحقها ، وقد اعتاد الفرس أن ينظروا إلى الملك نظرة فيها معنى التقديس ، فنظروا هذا النظر نفسه إلى « علي ، وذريته ، وقالوا إن طاعة « الإمام ، أول واجب ، وطاعته طاعة الله تعالى : (١) .

ويقرر بعض العلماء الأوربيين أن « الشيعة ، أخذت من اليهودية أكثر مما أخذت من الفارسية ؛ مستدلاً بأن « عبد الله بن سبأ ، أول من أظهر الدعوة إلى تقديس « علي ، كان يهودياً ، ويقرر هؤلاء أنه مع تلك الآثار اليهودية في المذهب الشيعي فالمذهب الشيعي ، كان مباءة للعقائد الآسيوية القديمة كالبوذية وغيرها (٢) .

(١) راجع في ذلك فخر الإسلام لأستاذنا المرحوم الدكتور أحمد أمين

(٢) السيادة العربية .

٢٦ - ولعل هذا القول الذى قرر أن هذا المذهب الشيعى استقى من اليهودية بعض مبادئه ؛ قد استفاه الأوربيون من أقوال « للشعبى » وكلام « لابن حزم الأندلسى » ؛ فقد كان « الشعبى » يقول عن « الشيعة » إنهم يهود هذه الأمة ؛ وقال « ابن حزم » فى الفصل :

« سار هؤلاء الشيعة فى سبيل اليهود القائلين : « إن إلباس » عليه السلام ؛ و « فتحاس بن العازار بن هرون » عليه السلام أحياء إلى اليوم » وسلك هذا بعض الصوفية ، فزعموا أن « الحضر » و « إلباس » عليهما السلام حيان إلى الآن ، (١) .

وفى الحق ، إنا نعتقد أن الشيعة قد تأثروا بالآفكار الفارسية حول الملك ووراثته ، والتشابه بين مذهبهم ، ونظام الملك (الفارسى) واضح ويزكى هذا أن أكثر أهل فارس إلى الآن من الشيعة ، وأن الشيعة الأولين كانوا من فارس .

وأما اليهودية فإذا كانت توافق بعض آرائهم ؛ فلأن الفلسفة الشيعية اقتبست من نواح مختلفة ، وكان المازع فارسياً فى جملته . وإن استندوا إلى أقوال إسلامية .

والشيعة الحاضرون وأكثر المعتدلين ينكرون أن يكون مثل عبد الله ابن سبأ منهم ، لأنه ليس مسلماً فى نظرهم فضلاً عن أن يكون شيعياً ، ونحن نوافقهم كل الموافقة .

فرق المذهب الشيعي

٢٧ - قلنا في التعريف الإجمالي بالشيعية إنه يحمل إسم الشيعة ناس قد غالوا ، وناس قد اقتصدوا . وناس بين هؤلاء وأولئك .

فالغلاة المتطرفون قد رفعوا «علياً» إلى مرتبة الألوهية ومنهم من رفعه إلى مرتبة النبوة ، وجعلوه في منزلة أهل من «النبي» صلى الله عليه وسلم ، ولذا ذكر بعض هؤلاء الغلاة الذين خرجوا بمغالاتهم عن الإسلام . وينسكروا الشيعة الحاضرون نسبتهم إلى الشيعة ، ونحن تسكر نسبتهم إلى الإسلام . ومن هؤلاء .

١ - السبئية :

٢٨ - وهم أتباع «عبد الله بن سبأ» ، وكان يهودياً من أهل «الحيرة» أظهر الإسلام ، وأمه أمة سوداء ، ولذلك يقال عنه «ابن السوداء» ، وقد أشرنا إلى أنه كان من أشد الدعاة ضد سيدنا «عثمان» وولاته .

تدرج في نشر أفكاره ومفاسده بين المسلمين ؛ وموضوعها «علي بن أبي طالب» رضي الله عنه - أخذ ينشر بين الناس أنه وجد في «التوراة» أن لكل نبي وصياً ؛ وأن «علياً» وصي «محمد» ؛ وأنه خيراً لأوصيائه كما أن «محمد» خير الأنبياء ؛ ثم إن «محمد» سيرجع إلى الحياة الدنيا ، ويقول : «عجبت لمن يقول برجعة «المسيح» ، ولا يقول برجعة «محمد» ؛ ثم تدرج من هذا الحكم بالوهمية «علي» رضي الله عنه ؛ ولقد هم «علي» بقتله ؛ إذ بلغه عنه ذلك ؛ ولكن نهاه عبد الله بن عباس ؛ وقال له : إن قتلته اختلف عليك أصحابك ؛ وأنت عازم على العودة لقتال أهل الشام . ففناه إلى المدائن .

ولما قتل «علي» رضي الله عنه استغل ابن سبأ محبة الناس له كرم الله وجهه

والمهم لفقده ، فأخذ ينشر حول موته الأكاذيب التي نجود بها قريحته إضللالاً للناس وإفساداً لهم . فصار يذكر للناس أن المقتول لم يكن « علياً » وإنما كان شيطاناً تصور للناس في صورته ، وأن « علياً » صعد إلى السماء ، كما صعد إليها « ابن مريم » ، عليه السلام ، وقال : « كما كذبت اليهود والنصارى في دعواهما قتل « عيسى بن مريم » ؛ كذلك كذبت « الخوارج » في دعواها قتل « علي » ، رضي الله عنه ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مصلوباً شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل « علي » ، رأوا قتيلاً يشبه « علياً » ، فظنوا أنه « علي » ، وقد صعد إلى السماء ، وإن الرعد صوته ، والبرق تبسمه ومن سمع من السبئين صوت الرعد يقول السلام عليك يا أمير المؤمنين ، وقد روى « عمر بن شرحبيل » أن « ابن سبأ » قيل له :

« إن علياً قد قتل » فقال ، : « إن جثمتونا بدماعه في صرة لم نصفق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بخلافيرها » (١) .

وإن من هؤلاء السبئية من كان يقول : « إن الإله حل فيه وفي الأئمة من بعده ، وهو قول يوافق بعض الديانات القديمة التي كانت تقول بحلول الآلهة في بعض البشر ، وإن روح الإله تناب الأئمة إماماً بعد إمام . كما كان يقول المصريون القدماء في الفراعنة .

ومن السبئية أيضاً طائفة كانت تقول عن « علي » : « إن الإله قد تجسد فيه » ؛ وقالوا له . « هو أنت الله » ؛ وقد هم بإحراق هؤلاء كما بينا في صدر كلامنا عن « السبئية » .

٢ - الغرابة :

٢٩ - وهي فرقة من الغلاة ، وهذه الفرقة لم تؤله علياً ؛ كما فعل السبئية

ولكنها كادت تفضله على « النبي » صلى الله عليه وسلم ، فزعموا أن الرسالة كانت لعل رضى الله عنه . ولكن « جبريل » أخطأ . فزل على « محمد » بدل أن ينزل على « علي » ، رضى الله عنه ، وزعموا « الغراية » ، لأنهم قالوا إنه يشبه النبي صلى الله عليه وسلم كما يشبه الغرابُ الغراب .

وإن ذلك الكلام الهراء قد أدهضه العلماء . ومنهم « ابن حزم » ، في كتابه « الفصل » ، وفي الواقع إن هذا الكلام جهل بالتاريخ ، وجهل بالحقائق « فعل » ، عند البعث المحمدي كان غلاما ، وما كان في سن يتحمل فيها الرسالة ، بل كان في التاسعة ، وهي ليست سن التكليف ، فضلا عن أن تكون سن التبليغ ، وأما كون هذا الكلام يتضمن جهلا بالوقائع ، فلا ، « عليا » ، في رجولته لم يكن مشابها للنبي صلى الله عليه وسلم في جسمه ، بل كان لكل منهما كيان جسمى خاص على ما هو مدون في الصفة الجسمية لكل واحد منهما .

وعلى فرض أن التشابه الجسمى كان بينهما كاملا بعد أن استوى كل منهما رجلا ، فإنه من المؤكد أن ذلك التشابه حديث خرافة وقت البعث المحمدي ، لأنه لا يمكن أن يكون التشابه ثابتاً بين غلام في التاسعة ، ورجل مكتمل في الأربعين ، فكيف يغطى « جبريل » بين رجل وغلام ، وكيف يكون التشابه بينهما بالقدر الذى يشبه به الغراب الغراب ؛ . .

فرق خارجة عن الشيعة :

٣٠ - وهذه الفرق واشباهها من المنحرفين في الاعتقاد لا يعدها الشيعة من بينهم ، ويقولون عنهم الغلاة ، ولا يعدون أكثر هؤلاء من أهل القبلة ، فضلا عن أن يكونوا منهم ، ولذلك نقول . إن هذه الفرق حملت اسم الشيعة في التاريخ الإسلامى ، وحمل كثيرون من الكتاب الشيعة أوزارهم ، وهم

يشبهون منهم كل التبرؤ . وعلى أى حال فليس لهذه الفرق التى خرجت عن الإسلام وجود ظاهر بين الشيعة الآن ، فليس فيهم من يظهر أمام الناس تأليه الأئمة . كما أنه ليس فيهم من يدعون أمام الناس خطأ (جبريل) فى الرسالة .

٣ - الكيسانية

٣١ - هم أتباع المختار بن عبيد التقي ، وقد كان خارجياً ، ثم صار من الشيعة ، الذين يناصرون علياً ، ، وسميت الكيسانية نسبة إلى كيسان ، قيل إنه اسم المختار وقيل إنه مولى لعل بن أبي طالب ، أو تليذ لابنه محمد بن الحنفية .

وقد قدم المختار ، إلى الكوفة ، حين قدم إليها مسلم بن عقيل ، من قبل الحسين بن علي ، رضى الله عنهما ؛ ليتعرف أحوال العراق ، ومقدار ما عند أهله من نصرة للحسين ابن بنت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما علم عبيد الله بن زياد ، أمير الكوفة بوجود المختار ، قبض عليه وحبسه وضربه ، واستمر فى محبسه إلى أن قتل الشهيد أبو الشهداء الحسين ، رضى الله عنه ، فشفع له زوج أخته عبد الله بن عمر ، لدى ابن زياد ، فأطلق سراحه ، على أن يخرج من الكوفة ، فخرج إلى الحجاز ، وقد روى عنه أنه قال فى أثناء مسيره :

« سأطالب بدم الشهيد المظلوم المقتول سيد المسلمين ، وابن سيد المرسلين الحسين بن علي ، فوردك لأقتلن بقتله عدة من قتل على دم يحيى ابن زكريا ، ثم لحق بابن الزبير ، وكان هذا يستعد للاستيلاء على الحجاز وما والاها من بلاد الإسلام ، وبأيمه على أن يوليه بعض أعماله إذا ظهر ، وقاتل معه أهل الشام ، ثم رجع إلى الكوفة بعد موت يزيد ، وتفرق أمر المسلمين ،

وفي هذه العودة ادعى أنه جاء إليها من قبل « محمد بن الحنفية » ، أخى « الحسين » ، وولى دمه ليثأر من قتلة الشهيد ، وسمى « ابن الحنفية » ، المهدي الوصي ، وقال للناس :

« لقد بعثني « المهدي الوصي » ، بعثني إليكم أميناً ووزيراً وأمرني بقتل الملحدين ، والطلب بدم أهل بيته ، والدفع عن الضعفاء » .

وأخذ يدعو باسم « محمد بن الحنفية » ، لأنه ولى دم « الحسين » ، كما نوهنا ولأنه كان ذا منزلة بين الناس ، قد امتلأت القلوب بحبته وتقدير علمه وفضله ، فقد كان كثير العلم غزير المعرفة رواد الفكر مصيب النظر في العواقب ، قد أخبره أبوه أمير المؤمنين « علي » ، رضى الله عنه ، أخبار الملاحم ،

٣٢ - واستمر ينادى باسم هذا الإمام الجليل ، وأخذ ينشر أوامراً بعد ذلك ، فأعلن « ابن الحنفية » البراءة من « المختار » ، على الملأ من الأمة ، وعلى مشهد من العامة . عندما بلغته أوامره وأكاذيبه ، وعرف خبي نياته . ولكن مع تلك البراءة تبعه بعض أنصار العلويين لشدة رغبتهم في الانتقام لقتل « الحسين » ، رضى الله عنه : ولقد كان يسجع سجع الكهان ، ويدعى أنه يخبر عن المستقبل ، ومن سجعه قوله : « أما ورب البحار والنخل والأشجار ، والمهامة الفقار والملائكة الأبرار لأقتلن كل جبار ، بكل لدن خطار ، ومهند بتار .. حتى إذا أقمت عمود الدين ، وزايلت شعب صدع المسلمين ، وشفيت صدور المؤمنين ، لم يكبر على زوال الدنيا ، ولم أحفل بالموت إذا أتى ،

٣٣ - أخذ « المختار » ، في محاربة قتلة « الحسين » ، وأعداء العلويين ، وأكثرت القتل الفردي فيهم ، ولم يعلم أن أحداً اشترك في قتل « الحسين » ، إلا قتله ، فغيبه ذلك في نفوس الناس ، وخصوصاً الشيعة فالتفوا حوله وأحاطوا به وقالوا معه ، حتى قتله « مصعب بن الزبير » ، من قبل أخيه « عبد الله » .

٣٤ - (١) وعقيدة الكيسانية لا تقوم على ألوهية الأئمة من آل البيت كما يقول « السبئية » ، بل تقوم على أساس أن الإمام شخص مقدس يذلون له الطاعة ، ويتقون بعلمه ثقة مطلقة ، ويعتقدون فيه العصمة عن الخطأ ؛ لأنه رمز للعلم الإلهي .

(ب) ويدينون كالسبئية برجعة الإمام ، وهو في نظرهم بعد « على » و « الحسن » و « الحسين » ، « محمد بن الحنفية » ، ويقول بعضهم إنه مات وسيرجع ، وبعضهم وهم الأكثر يعتقدون إنه لم يميت ، بل هو حي بجبل رضوى عنده عسل وماء ، ومن هؤلاء « كثير عزة » ، إذ يقول :

ألا إن الأئمة من قريش	ولاة الحق أربعة سواء
« على » ، والثلاثة من بنيه	هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسيط سبط إيمان وبر ،	وسبط غيبتة « كربلاء » ،
وسبط لا يذوق الموت حتى	يقود الخيل يقبضه اللواء
تغيب لا يرى عنهم زمانا	برضوى عنده عسل وماء

(ح) ويعتقد « الكيسانية » ، بالبداة وهو أن الله سبحانه وتعالى يغير ما يريد تبعاً لتغير عليه ، وأنه يأمر بالشئ ثم يأمر بخلافه ، وقد قال « الشهرستاني » في هذا : « إنما صار « المختار » إلى اختيار القول بالبداة ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام ، فكان إذا وعد أصحابه بكون شئ وحدث حادثة ، فإن وافق كونه قوله جعله دليلاً على دعواه ، وإن لم يوافق قال قد بدا لربكم ، وإن ذلك بلا شك ضلال مبين ، وفساد في الاعتقاد .

(د) ويعتقدون أيضاً تناسخ الأرواح ، وهو خروج الروح من جسده وحلولها في جسد آخر ، وهذا الرأي مأخوذ من الفلسفة الهندية ، فهم الذين

يقولون ذلك القول : ويقولون إن الروح تعذب بانتقالها إلى حيوان أدنى ،
وتتأب بانتقالها من حي إلى أعلى منه .

ولم يأخفوا بالمذهب كله ، ولكنهم أخذوا به فيما يتعلق بالآئمة فقط .
(هـ) وكانوا يقولون : إن لكل شيء ظاهراً وباطناً ، وإن لكل شخص
روحاً ، ولكل تزيل تأويلاً ، ولكل مثال في هذا العالم حقيقة والمنتشر
في العالم من الحكم والأسرار مجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي
آثر به « علي » عليه السلام لإنه « محمد ابن الحنفية » ، وكل من اجتمع فيه
هذا العلم هو الإمام حقاً . (١)

٣٤ - ونرى من هذا أنهم يقولون بالنسبة للرسول قولاً ينافي معنى
الرسالة ، وإن كانوا قرنوا تعصبهم لأبناء علي بما يقربهم من مرتبة النبوة ولم
نجد في كلامهم ما يمس تزيه الله تعالى ووصفه بغير ما يليق به إلا قولهم بالبذاء .
ولكنهم قرنوا كلامهم في الإسلام بآراء فلسفية كقولهم بالتناسخ ، وقولهم
بأن لكل شيء ظاهراً وباطناً ، وقولهم بأن العالم بما فيه من الحكم والأسرار
يتلقى في شخص الإنسان ، وإن علم ذلك كان عند « علي » كرم الله وجهه ،
واختص به محمد بن الحنفية فورث ذلك عنه وحل فيه من بعده .
ولم يكن للكيسانية أتباع يذكرون في الأقاليم الإسلامية .

(١) الملل والنحل للشهرستاني .

٤ - الزيدية

٣٥ - هذه الفرقة هي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدالاً ، وهي لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة ، بل لم ترفعهم إلى مرتبة تقاربها بل اعتبروهم كسائر الناس ، ولكنهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولم يكفروا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخصوصاً من يابعهم « على » ، رضى الله عنه ، واعترف بإمامتهم .

وإمام هذه الفرقة زيد بن علي زين العابدين ، وقد خرج على هشام ابن عبد الملك بالكوفة قتل وصلب ، ويقول المسعودي في سبب خروجه ، كان زيد دخل على هشام . فلما مثل بين يديه لم ير موضعاً يجلس فيه ، فجلس حيث انتهى به المجلس وقال : « يا أمير المؤمنين ليس أحد يكبر عن تقوى الله ولا يصغر دون تقوى الله » ، فقال هشام : « أسكت لا أم لك » ، أنت الذي تنازعك نفسك في الخلافة ، وأنت ابن أمة » فقال يا أمير المؤمنين : إن لك جواباً إن أحببت أجبتك به ، وإن أحببت أسكت عنه » ، فقال « هشام » : « بل أحب » . قال : « إن الأمهات لا يقعن بالرجال عن الغايات ، وقد كانت أم إسماعيل أمة لأم إسحق ، فلم يمنعه ذلك أن بعثه الله نبياً . وجعله للعرب أباً ، فأخرج من صلبه خير البشر « محمداً » ، صلى الله عليه وسلم فتقول لى هذا وأنا ابن فاطمة وابن علي وقام وهو يقول :

شرده الخوف وأزرى به	كذلك من يكره حر الجلال
منخرق الكفين يشكو الجوى	تسكته أطراف مرو حداد
قد كان في الموت له راحة	والموت حتم في رقاب العباد .
إن يحدث الله له دولة	يترك آثار العدا كالرماد .

ففضى إلى «الكوفة» ، وخرج عنها ومعه القراء والأشراف ... فلما قامت الحرب انهزم عنه أصحابه . وبقى في جماعة يسيرة ، فقاتل بهم أشد قتال وهو يقول متمثلاً :

أذل الحياة وعز المات وكلا أراه طعاماً ويلاً (١)
فإن كان لابد من واحد فيرى إلى الموت سيراً جميلاً
وانتهى الأمر بقتله .

٣٦ - وإنه يستفاد من هذا الخبر أن «الإمام زيداً» رضى الله عنه كان ملتزماً بالطاعة لا يخرج عن الجماعة ولا يخالف ، وهذه هي الحقيقة فقد كان منصرفاً إلى العلم ، كانت له صلوات وثيقة بعلماء عصره فأخذوه عنه ، فقد اتصل به «واصل بن عطاء» وأخذ عنه ، واتصل به «أبو حنيفة» وأخذ عنه ، وكان يميل هذا إليه . ويتعصب له ، ويقول في خروجه لقتال جند الأمويين ضاهياً خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم «يوم بدر» .

و «الإمام زيد» ، إمام فقيه ومتكلم ، وله في الفقه كتاب المجموع ، وتكلم عنه في المذاهب الفقهية إن شاء الله تعالى .

٣٧ - و «الزيدية» لا يؤمنون بأن الإمام الذي أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم قد عينه بالإسم والشخص ، بل عرفه بالوصف ، وإن الأوصاف التي هرفت تجعل الإمام «علياً» رضى الله عنه هو الإمام من بعده ؛ لأن هذه الأوصاف لم تتحقق في أحد بمقدار تحققها فيه ، وهذه الأوصاف توجب أن يكون هاشمياً ورعاً تقياً عالماً سخيماً يخرج داعياً نفسه ، ومن بعده ، على ، يشترط أن يكون فاطمياً أى من ذرية «فاطمة» رضى الله عنها .

وقد خالفه في شرط الخروج وأن يدعو الإمام لنفسه كثيرون من شيعة ومن آله وعلى رأسهم أخوه «محمد الباقر» ، فيروى أنه قال له : «على قضية

مذهبك والدك ليس بإمام . فإنه لم يخرج قط « ولا تعرض للخروج » .
 ه - وإن الإمام زيدا يرى جواز إمامة المفضل ، فالصفات التي ذكرها
 للإمام ليست هي الصفات الواجب توافرها لصحة الإمامة ، بل هي صفات
 الإمام الأمثل الكامل ، وهو أولى بهما من غيره : فإن اختار أهل الحل والعقد
 في الأمة إماماً لم يستوف بعض هذه الصفات وبايعوه صحت إمامته .
 ولزمت بيعته ،

وعلى ذلك الأصل أقر « الإمام زيد » . إمامة الشيخين « أبي بكر ، وعمر ،
 ولم يكفر أحداً من الصحابة . وقال في ذلك : « إن علي بن أبي طالب أفضل
 الصحابة إلا أن الخلافة فوضت لأبي بكر لمصلحة رآوها ، وقاعدة دينية راعوها
 من تسكين نائرة الفتنة ، وتطيب قلوب العامة ، فإن عهد الحروب التي جرت
 في أيام النبوة كان قريباً ، وسيف أمير المؤمنين « علي » عليه السلام من دماء
 المشركين لم يجف ، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كاهي ، فما كانت
 القلوب تميل إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد ، وكانت المصلحة
 أن يكون القيام بهذا الشأن لمن عرفوا بالدين والتودد ، والتقدم في السن ،
 والسبق في الإسلام ، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد كان هذا المبدأ أيضاً سبباً في خروج كثيرين من الشيعة مضافاً إلى
 السبب الأول . فقد جاء في كتاب « الفرق بين الفرق » للبغدادى : لما استحر
 القتال بينه (زيد) وبين « يوسف بن عمرو الثقفي » قالوا إنا ننصرك على
 أعدائك بعد أن نخبرنا برأيك في « أبي بكر » وعمر ، اللذين ظالما جسدك
 « علي ابن أبي طالب » . فقال : إني لا أقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجت
 على نبي أمية الذين قتلوا جدى الحسين . وأغاروا على المدينة يوم الحرة ،
 ثم رموا بيت الله بحجر المنجنيق والنار فهارقوه عند ذلك .

ح - ومن مذهب الزيدية جواز مبايعة إمامين في إقليمين ، بحيث يكون

كل واحد منهما إماماً في الإقليم الذى خرج فيه ما دام متحلياً بالأوصاف التى ذكروها ، وما دام الاختيار كان حراً من أولى الحل والعقد ، ومن هذا يفهم أنهم لا يجوزون قيام إمامين فى إقليم واحد ، لأن ذلك يستدعى أن يبايع الناس لإمامين وذلك منهى عنه بصحيح الأثر .

د - والزيديون يعتقدون أن مرتكب الكبيرة مغلد النار ، ما لم يتب توبة نصوحاً ، وهم قد نهجوا فى ذلك منهج المعتزلة وذلك لأن زيدا كانت له صلة بواصل بن عطاء رأس المعتزلة وقد كانت تلك الصلة سبباً فى بغض بعض الشيعة له مضافاً إلى الأسباب السابقة إذ أن واصل كان يردد أن د على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، فى حروبه التى جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأصحاب الشام ما كان على الحق فيها يقين ، وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا يعنيه .

ويظهر أن كراهية الشيعة إن كانت فإنما هى لشخص واصل ، لا للمعتزلة كلهم ، فإن رأى الشيعة بشكل عام فى العقائد يتفق مع منهاج المعتزلة ولا يتفق مع رأى د الأشاعرة ، والماتريدية .

٣٨ - وبعد مقتل زيد قام من بعده يحيى قتل فى آخر عهد الأمويين ، ثم قام من بعده ، محمد الامام ، وإبراهيم الامام ابنا عبد الله بن حسن الذى كان أستاذاً د لآبى حنيفة ، رضى الله عنه .

وكان خروج إبراهيم بالعراق ، وخروج محمد بالمدينة ، وبسبب خروجهما أودى إمامان جليلان هما د أبو حنيفة ، بالعراق ، د ومالك ، بالمدينة ، فإن أبا حنيفة ما كان ينهى عن الخروج لمناصرة إبراهيم الإمام فى العراق ، بل كان يحرض عليه أويوعز به ، أوزكيه . وعين د أبى جعفر ، المنصور ترصده حتى إذا انتهت الحركة ، وعادت الأمور إلى ما كانت عليه أحصى عليه أقواله

حتى وحد فرصة من بعد ذلك للتشكيل به ، وهى حلة على القضاء ، فإن امتنع أنزل به ما يريد ، وقد كان ما أراد على ماسنين فى المذاهب الفقهية .

وأما مالك ، فقد أفتى بأنه ليس لمستكره يمين ، وقد زعم الكثيرون من الخارجين مع محمد النفس الزكية ، أن البيعة المنصور أخذت كرما ، فاتخذوا من تلك الفتوى التى هى نص الحديث ذريعة للانتفاض ، وروى أن الإمام مالكا ، سئل عن هذا الخروج ، فقال إن كان على مثل « عمر بن عبد العزيز » لا يجوز ، وإن لم يكن على مثله ، فدعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم الله من كليهما .

ولم تغفل عنه أيضاً عين أبى جعفر المترصدة ، فأنزل به الأذى الشديد وإلى المدينة ، ثم ادعى من بعد ذلك « أبو جعفر » أنه لم يأمر به ، وسنشير إلى ذلك إشارة أوضح عند الكلام فى حياة الإمام « مالك » ، رضى الله عنه عند ما نتكلم فى المذاهب الفقهية .

٣٩ - ومن بعد ذلك ضعف المذهب الزيدى ، و « المذاهب الشيعية » الأخرى قد غالبته ، أو طوته ، أو لقحته ببعض مبادئها ولذلك كان الذين حملوا اسم هذا المذهب من بعده لا يجوزون إمامة المفضل ، فأصبحوا يعدون من الرافضة ، وهم الذين يرفضون إمامة الشيخين « أبى بكر » و « عمر » رضى الله عنهما ، وبذلك ذهب من « الزيدية » الأولى أبرز خصائصها .

وعلى ذلك نقول إن الزيدية قسمان : المتقدمون منهم ، وهم لا يعدون رافضة ويعترفون بإمامة الشيخين أبى بكر وعمر ، والمتأخرون وهم يرفضونها ويعدون رافضة .

والمذهب الزيدى الآن قائم باليمن ، وهو أقرب إلى المذهب الزيدى عند المتقدمين .

الإمامية والإثنا عشرية ،

٤ - هذه الطائفة التي تحمل اسم (الشيعة الإمامية) يدخل في عمومها أكثر مذاهب الشيعة القائمة الآن في العالم الإسلامي في إيران والعراق وما وراءها من باكستان ، وغيرها من البلاد الإسلامية ويدخل في عمومها طوائف لم تنحرف اعتقاداتها إلى درجة أن تخالف نصاً من نصوص القرآن أو أى أمر علم من الدين بالضرورة وطوائف أخرى أخفت اعتقاداتها ، وأعمالها لا تدخل في الإسلام على انحراف شديد ، وسنشير لإشارات موجزة إلى هذه المذاهب .

٤١ - والجامع لمؤلاء هو ما تدل عليه التسمية بعبارة (الإمامية) ، فإنهم يقولون إن الأئمة لم يعرفوا بالوصف كما قال الإمام زيد بن علي رضي الله عنهما بل عينوا بالشخص ، فعين الامام «علي» من النبي ، وهو عين من بعده بوصية من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمون بالأوصياء ، فقد أجمع الإمامية على أن لإمامة «علي» رضي الله عنه قد ثبتت بالنص عليه بالذات من «النبي صلى الله عليه وسلم» نصاً ظاهراً ، ويقينا صادقا من غير تعريض بالوصف ، بل بإشارة بالعين قالوا : « وما كان في الدين أمر أهم من تعيين الإمام حتى يفارق عليه السلام الدنيا على فراغ قلب من أمراة الأمة ؛ فإنه إذا كان قد بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ، ويترك الناس هملا يرى كل واحد منها طريقا ، ولا يوافق عليه غيره » ، بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه ^(١) ، وعلي ، هو الذي عين بنص نبوي بذلك .

ويستدلون على تعيين علي رضي الله عنه بالذات ببعض آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يعتقدون صدقها ، وصحة سندها ، مثل : « من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، ومثل « أقضاكم علي ، ومخالفهم يشكون في نسبة هذه الأخبار إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . ويستدل الإمامية أيضاً باستنباطات استنبطوها من وقائع كانت من النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على « علي ، أحداً من الصحابة قط ، حينما انفرد عن رسول الله في غزوة أو سرية كان هو الأمير ، بخلاف « أبي بكر ، « وعمر ، وغيرهما من كبار الصحابة ، فإنهم كانوا أحياناً أمراء ، وأحياناً تكون الإمرة لغيرهم ، وليس أدل على ذلك من جيش أسامة الذي أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فقد كان فيه « أبو بكر ، و « عمر ، ، وأنهم يعتقدون أن « النبي صلى الله عليه وسلم ، قد بشئهما في جيش « أسامة ، لكيلا ينازعا « علياً في الخلافة التي أوصى إليه بها في اعتقادهم .

ويقولون أيضاً عندما جعل أبا بكر أميراً للحج . ونزلت سورة براءة : أرسل « علياً ، بها ليتلوها على الناس في موسم الحج ، ولم يجعل ذلك لأبي بكر ، مع أنه كان الأمير .

٤٢ - وهكذا يستدلون على تعيين « علي ، بالذات بأخبار اعتقدوا صحتها ، وبأعمال قد اعتقدوا أنها في معنى النص حتى إمامته رضي الله عنه ، ومخالفهم الجمهور في صحة الأخبار ، كما قد خالفهم في صحة استنباطهم من الوقائع المجمع عليها .

وكما اتفق « الإمامية ، فيما بينهم على أن « علياً ، وصى « النبي صلى الله عليه وسلم ، بالنص قررروا أن الأوصياء من بعد « علي ، هم أولاده من « فاطمة ، (الحسن) ثم (الحسين) رضي الله عنهما وهؤلاء هم المجمع عليهم ، وقد

اختلفوا من بعد ذلك على فرق مختلفة في الأئمة بعد هؤلاء ، بل قيل إنهم قد اختلفوا من بعد ذلك على أكثر من سبعين فرقة . وأعظمها فرقتان ؛ «الإثنا عشرية» و «الإسماعيلية» .

٤٣ - يرى «الإثنا عشرية» أن الخلافة بعد «الحسين» رضى الله عنه «لعلى زين العابدين» ومن بعده ، لمحمد الباقر ، ثم لآبى عبد الله جعفر الصادق ابن محمد الباقر ، ثم لابنه موسى الكاظم ، ثم «لعلى الرضا» ثم «لمحمد الجواد» ثم «لعلى المهدي» ثم «للحسن العسكري» ثم «لمحمد» ابنه ، وهو «الإمام الثاني عشر» ، ويعتقدون أنه دخل سرداباً في دار أبيه «بسر من رأى» ، ولم يعد بعد ، ثم اختلفوا في سنة وقت اختفائه ، فقيل كانت سنة إذ ذاك أربع سنين ، وقيل ثمانى سنوات ، وكذلك اختلفوا في حكمه ، فقال بعضهم إنه كان في هذه السن عالماً بما يجب أن يعلمه الإمام ، وأن طاعته كانت واجبة . وقال آخرون كان الحكم لعلماء مذهبه .

وإن هذا رأى الأخير هو الذى يسير عليه «الإثنا عشرية» في هذا الزمان .

٤٤ - و «الإثنا عشرية» يوجدون الآن في «العراق» ، «الشيعية» في «العراق» ، وهم عدد كثير يقارب النصف يسرون على مقتضى المذهب «الإثنا عشرى» ، في عقائدهم ، وفضلمهم في الأحوال الشخصية والموارث والوصايا والأوقاف والزكرات ، والعبادات كلها وكذلك أكثر أهل «إيران» ومنهم من ينبشون في بقاع من «سوريا» و «لبنان» ، وكثير من البلاد الإسلامية ، وهم يتوددون ، إلى من يجاورونهم من السفين ولا ينافرونهم .

وإن (الإمامية الإثنا عشرية) كسائر الإمامية يفرضون في الإمام سلطاناً مقدساً يأخذه بإيضاء عن (النبي صلى الله عليه وسلم) فكما أن ولايته أمر

الامة كانت بالوصاية ، فتصرفاته كلها مشقة من صاحب هذه الوصاية وهو النبي صلى الله عليه وسلم ، لذلك يجب أن نذكر سلطانه وحدوده في القوانين والأحكام .

٤٥ - منزلة الإمام عند الإمامية ،

يقر الإمامية بالنسبة لسلطان الإمام في التشريع والتقنين - أن الإمام له السلطان الكامل في التقنين وكل ما يقوله يكون من الشرع ، ولا يمكن أن يكون منه ما يخالف الشرع ، ويقول في ذلك العلامة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء :

يعتقد الإمامية ، أن الله تعالى في كل واقعة حكماً وما من عمل من أعمال المكلفين إلا وقع فيه حكم من الأحكام الخمسة . الوجوب والحرمة ، والكراهة ، والنهي ، والإباحة . . . وقد أودع الله سبحانه جميع تلك الأحكام عند نبيه خاتم الأنبياء ، وعرفها النبي بالوحي من الله ، أو بالإلهام وبين كثير منها ، وبالأخص لأصحابه الخافين به الطائفتين كل يوم بعرض حضوره ليكونوا هم المبلغين لسائر المسلمين في الآفاق « لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيداً » ، وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل والبواعث لقيامها . . . وإن حكمة التدرج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتبان جملة ولكنة سلام الله عليه أودعها عند أوصيائه ، كل وصي يعهد بها إلى الآخر لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحكمة ، من عام مخصص ، أو مطلق مقيد ، أو مجمل ، مبين إلى أمثال ذلك ، فقد يذكر « النبي » لفظاً عاماً ، ويذكر مخصصة بعد برهة من حياته وربما لا يذكره أصلاً ، بل يودعه عند وصيه إلى وقته (١) .

(١) أصل الشهادة وأصولها ص ٢٩ .

هذا كلام السيد الجليل الذي اقتبسناه منه ويستفاد من هذا الكلام ومن غيره أمور ثلاثة بالنسبة للتقنين والأحكام :

أول هذه الأمور أن الأئمة وهم الأوصياء استودعهم النبي صلى الله عليه وسلم أسرار الشريعة ؛ وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما بيدها كلها ، بل بين بعضها ، فبين ما اقتضاه زمانه وترك للأوصياء أن يبينوا للناس ما تقتضيه الأزمنة من بعده ، وذلك بأمانة أودعها إمام .

وثانيها : أن ما يقوله الأوصياء شرع إسلامي لأنه تتميم للرسالة فكلامهم في الدين شرع ، وهو بمنزلة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه من الودعة التي أودعهم إياها ؛ فنه صدوروا ، وبما خصهم به نطقوا

وثالث هذه الأمور : أن للأئمة أن يخصصوا النصوص العامة ، ويقيدوا النصوص المطلقة .

٤٦ — وإذا كان الإمام له هذه المنزلة بالنسبة للتقنين ، فقد قرروا أنه يكون معصوماً عن الخطأ والنسيان والمعاصي ، فهو طاهر مطهر لا تعلق به ريبة ، وقد أجمع على ذلك الإمامية ، وصرحت بذلك كتب الإثنا عشرية ، وقد قال الشريف المرتضى ، في كتابه الشافي :

« قد ثبت عندنا وعند مخالفينا أنه لا بد من إمام في الشريعة يقوم بالحدود وتنفيذ الأحكام وإذا ثبت ذلك وجبت عصمته لأنه لو لم يكن معصوماً وهو إمام فيما قام به من الدين — لجاز وقوع الخطأ منه في الدين ، ولكننا إذا وقع الخطأ منه مأمورين باتباعه فيه . والاقتداء به في فعله ، وهذا يؤدي إلى أن نكون مأمورين بالقيح على وجه من الوجوه ، وإذا فسد أن نكون مأمورين بالقيح وجبت عصمة من أمرنا باتباعه والاقتداء به في الدين » (١)

ويعتقدون أن عصمته ظاهرة وباطنة ، وأنها قبل أن يكون إماماً ، وبعد تولية الإمامة ، ويقول في ذلك « الطوسي » . وهو شيخ من شيوخهم : « إنه لا يحسن من الحكم تعالى أن يولى الأمانة التى تقتضى التعظيم والتبجيل من يجوز أن يكون مستحقاً للجنة والبراءة فى باطنه ؛ لأن ذلك سفه ، وكذلك إنما يعلم كونه معصوما فيما تقدم من حاله قبل إمامته . بأن يقول إذا ثبت كونه حجة فيما يقوله ، فلا بد أن يكون معصوما قبل حال الإمامة ؛ لأنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى التنفر عنه ، كما تقول ذلك فى الأنبياء عليهم السلام ، ^(١) .

٤٧ — وإن « الإمامية » يجوزون أن تجرى خوارق العادة على بدا الإمام ؛ لتثبت إمامته ، ويسمون الخارق للعادة الذى يجرى على يديه معجزة ؛ كما يسمى الخارق الذى يجرى على يدى أنبياء الله تعالى معجزة .

ويقولون : إنه إذا لم يكن نص على إمامة الإمام من الأئمة وجب أن يكون إثبات الإمامة بالمعجزة ، ويقول « الطوسي » شيخ الطائفة فى عصره : « العلم به (أى بالإمام) قد يكون بالنص تارة وبالمعجزة أخرى ، فتى تقل الناقلون النص عليه من وجه يقطع العذر فقد حصل الغرض ، ومتى لم ينقلوه وأعرضوا عنه ، وعدلوا إلى غيره ، فإنه يجب أن يظهر الله تعالى على يديه علما معجزا يبينه من غيره ويميزه عن عداه ، ليتمكن الناس من العلم به والتمييز بينه وبين غيره ^(٢) .

٤٨ — و « الإمام » عند « الإمامية » قد أحاط علما بكل شئ يتصل بالشريعة كما أشرنا ، وبالحكم الذى عهد به اليه ، ويقول فى ذلك « الطوسي » . إنه قد ثبت أن الإمام إمام فى سائر الدين ، ومتولى الحكم فى جمعية ، جليلة

(١) تلخيص الشافى للطوسى ص ٣١٩ .

(٢) تلخيص الشافى للطوسى ص ٣١٠ طبع فارس على حجر

ودقيقة، وظاهرة وغامضة وليس يجوز ألا يكون عالما بجميع الأحكام، وهذه صفته، لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا يعلمه،

وإن ذلك العلم المحيط ثابت بالفعل لا بالإمكان، ولا بالاجتهاد، أى أنه علم لدنى ثابت لا أنه ممكن أن يعلم ويقضى أن يجتهد فيعلم ويقضى، كما هو الشأن عند غيره من العلماء وذلك لأن إمكان العلم الاجتهادى هو من قبيل العلم الناقص فهو جهل في الابتداء ثم تعلم وعلم في الانتهاء، والامام لا يجوز أن يكون جاهلا بشيء من أمور الدين والشرعية في وقت من الاوقات

والحكم بأن عليهم علم إحاطة نتيجة حتمية لقولهم: إن الاوصياء أودعوا العلم من لدن الرسول بما يكمل بيان الشريعة، فعلهم وديعة نبوية: وهم معصومون من الخطأ.

٤٩ - وإن الإمام، ليس وجوده ضروريا فقط لبيان الشريعة وتسميم ما بدأ الرسول ببيانه، بل هو أيضا ضرورى لحفظ الشريعة وصيانتها من الضياع فهو يتمها ويحميها، وهو القوام على الشريعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، يحافظ عليها ويصونها. ويمنع عنها التحريف والزيف والضللال. وأن تتحكم فيه الآراء المردية. إذ هو حجة الله القائمة إلى يوم القيامة، كما قال «على بن أبى طالب، كرم الله وجهه»: «لا يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة إما خفيا مغمورا، وإما ظاهرا مستورا، والوصى عندهم هو القائم بحجة الله، وإنه بعصمته التي توجب طاعته والاعتداء به - يكون الدين محفوظا إلى يوم القيامة».

وإن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تجتمع أمتى على ضلالة، وعدم اجتماع الأمة على الضلالة هو الذى يجعل الدين محفوظا إلى يوم القيامة، ويقولون إنه من الجواز العقلى يجوز أن تجتمع الأمة على الضلال، ولكن المعصوم وهو

الإمام الوصى عندهم — هو الذى يرشدها ، ويهديها ويقيمها من أن تجتمع على الضلالة ، فأهل الأديان الأخرى قد اجتمعوا على ضلالة لعدم وجود المعصوم عندهم ، ولأن شريعتهم ليست خاتم الشرائع ، أما شريعة محمد ، فهي خاتم الشرائع ، ولا بد من وجود المعصوم ليحميها ويقيها من الضلالة إلى يوم القيامة ، (١).

٥٠ - هذه إشارات موجزة إلى منزلة الإمام عند الامامية الإثنا عشرية . . ويظهر أن الإمامية جميعاً على رأيهم في هذا النظر وليس مقام الإمام . ومقارنته لمقام النبي عندهم موضع خلاف فإنهم ، بصريح تصريحهم قاطعاً بأن الوصى لا يفرقه عن النبي إلا شيء واحد ، وهو أنه لا يوحى إليه وإن القارىء لهذا الكلام الذى اشتمل على دعاوى واسعة كبيرة لشخص الإمام لم يقدّر دليل على صحته ، والدليل قائم على بطلانه ، لأن محمداً أتم بيان الشريعة فقد قال تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » ، ولو كان قد أخفى شيئاً فما بلغ رسالة ربه وذلك مستحيل ، ولأنه لا عصمة إلا للنبي ، ولم يقدّر دليل على عصمة غير الأنبياء .

(١) أشار إلى هذا الشريف المرتضى في عدة مواضع من كتابه الشاق الذى رد به على

الامامية ، الاسماعيليه ،

٥١ - والإسماعيلية طائفة من الإمامية كما شرنا ، وهي منبته في أقاليم متفرقة من البلاد الإسلامية ، وبعضها في جنوب إفريقيا ، ووسطها ، وبعضها في بلاد الشام وكثير منها في الهند ، وبعضها في باكستان ، وقد كانت لها في الإسلام دولة ، فالفاطميون ، في مصر ، والشام ، كانوا منهم ، و « القرامطة » الذين سيطروا وقتاً على عدة أقاليم إسلامية كانوا منهم .

٥٢ - وهذا المذهب ينتسب إلى إسماعيل بن جعفر الصادق ، وهو يتفق مع الإثنا عشرية ، في الأئمة إلى جعفر الصادق ، ومن بعد جعفر الصادق ، ابنه موسى الكاظم ، أما الإسماعيلية ، فيقررون أن الإمام بعد جعفر الصادق ، ابنه إسماعيل ، وقد قالوا إن ذلك كان بنص من أبيه جعفر ، ولكنه مات قبله ، ومع أنه مات قبله أعملوا النص على إمامته من بعده وكان إعمال هذا النص ، بأن تبقى الإمامة في عقبه ، فإن إعمال النص الذي يقوله الإمام أولى من إعماله ، ولا عجب في ذلك ، فإنهم يعتبرون أقوال الإمام كنصوص الشرع تماماً ، يجب إعمالها ، ولا يسوغ إهمالها ، وقد انتقلت عن طريق إسماعيل ، إلى ابنه محمد المكتوم ، وهذا أول الأئمة المكتومين ، أو المستورين ، إذ هم يقررون أن الإمام يصح أن يكون مستوراً ونجب طاعته ، ولا يمنع ذلك من إمامته . ومن بعد محمد المكتوم ، ابنه جعفر المصدق ، وبعده ابنه محمد الحبيب ، وبعده ابنه عبد الله المهدي ، الذي ظهر في شمال إفريقية وملك المغرب ، ثم كان من عقبه من أنشأ الدولة الفاطمية ، بمصر .

٥٣ - وقد نشأ ذلك المذهب بالعراق كغيره من المذاهب الشيعية ،

واضطهد كما اضطهد غيره من المذاهب الشيعية ، وقد فر المعتقون له تأثير الاضطهاد إلى « فارس » ، و « خراسان » ، وما وراء ذلك من الأقاليم الإسلامية كالهند والتركستان ؛ وهناك خالط مذهبهم بعض آراء من عقائد الفرس القديمة ، والأفكار الهندية ، وتحت تأثير ذلك انحرف كثيرون منهم ، فقام فيهم ذوو أهواء . ولذلك حمل اسم « الإسماعيلية » ، طوائف كثيرة ، بعضهم لم يخرجوا عن دائرة الإسلام ، وبعضهم انحرفوا بما انتحلوا من نحل لا يتفق ما اشتملت عليه مع المقرر الثابت من الأحكام الإسلامية .

فإن هؤلاء قد اتصلوا « بپراهمة الهنود » ، و « الفلاسفة الإشرافيين » ، و « البوذيين » ، وبقيايا ما كان عند « الكلدان » ، و « الفرس » ، من عقائد وأفكار حول الروحانيات . والكواكب . والنجوم وغيرها . فبعضهم أخذ من كل هذه المخارف ، وأوغل فيه ، وكان بمقدار إيفاله بعده عن الإسلام ، وبعضهم قد أخذ منها بقدر ، فلم يجانب الحقائق الإسلامية ، ولقد كانت السرية التي أحاطوا أنفسهم بها مدعاة لانقطاعهم عن جماهير الأمة ، فلم يستأنسوا بما كان عند « السنين » ، وكلما اشتد الكتمان اشتد معه البعد .

ولهم قد بلغ بهم الكتمان درجة أن كانوا يكتبون الكتب والرسائل ، ولا يعلنون أسماء كاتبها ، فرسائل « إخوان الصفاء » ، التي اشتملت على علم غزير ، وفلسفة عميقة هم الذين كتبوها ، ولم يعرف العلماء الذين اشتركوا في كتابتها .

٥٤ - وقد سمو « الباطنية » ، أو « الباطنيين » ، وذلك لاتجاههم إلى الاستخفاء عن الناس الذي كان وليد الاضطهاد أولاً ، ثم صار حالاً نفسية عند طوائف منهم .

ومنهم الذين كانوا يسمون بالحشاشين ، وقد ظهرت أعمالهم في إيران « الحروب الصليبية » ، وإبان حرب التتار . وكان بعضها سواء على الإسلام والمسلمين .

ومن أسباب تسميتهم « بالباطنية » أنهم قالوا في كثير من الأحوال : إن الإمام مستور ، فقد استمر مستوراً إلى أن أنشئت دولة لهم بالمغرب ، ثم انتقلت إلى مصر . ومن الأسباب أيضاً أنهم يقولون إن الشريعة ظاهراً وباطناً ، وإن الناس يعلمون علم الظاهر ، وعند الإمام علم الباطن ، بل إن عنده باطن الباطن وأولوا على هذا ألفاظ القرآن تأويلات بعيدة ، بل أول بعضهم بعض الألفاظ العربية تأويلات غريبة ، وجعلوا هذه التأويلات هي ، وما عند الإمام من أسرار - علم باطن ، وقد شاركهم « الإثنا عشرية » في هذا الجزء الخاص بعلم الظاهر والباطن ، وأخذت عنهم طوائف من الصوفية ذلك .

وفي الجملة كانوا يسترون كثيراً من آرائهم ، ولا يعلنون إلا ما تسمح الأحوال بإعلانه ، ولا يكشفون كل ما يرتئون حتى في الوقت الذي كانت لهم فيه دولة وسطان شرق وغرب .

٥٥ - وقد بنيت الآراء التي يعتنقها المعتدلة منهم هي ثلاث شعب يشاركون في أكثرها « الإثنا عشرية » .

أولاهما : الفيض الإلهي من المعرفة التي يفيض الله به على الأئمة . فبجعلهم بمقتضى إمامتهم فوق الناس قدراً ، وفوق الناس علماً ، فهم قد اختصوا بعلم ليس عند غيرهم ، وأن عندهم علماً بالشريعة قد أوتوه فوق مدارك الناس .

والثانية : أن الإمام لا يلزم أن يكون ظاهراً معروفاً ، بل يصح أن يكون خفياً مستوراً ، ومع ذلك يجب طاعته ، وأنه هو الممدى الذي يهدى الناس ، وأنه إن لم يظهر في جيل من الأجيال ، فإنه لا بد ظاهراً ، وأنه لن تقوم القيامة حتى يظهر ويملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً .

الثالثة : أن الإمام ليس مسئولاً أمام أحد من الناس وليس لأحد من الناس أن يخطئه مهما يأت من أفعال ، بل يجب عليهم أن يصدقوا أن كل (م - تاريخ المذاهب)

ما يفعله خير لا شرف فيه . لأن عنده من العلم ما لا قبل لأحد بمعرفته ، ومن هذا قرروا أن الأئمة معصومون ، لا بمعنى أنهم لا يرتكبون الخطايا التي فعلها ، بل على معنى أن ما نسميه نحن خطايا قد يكون عندهم من العلم ما ينير السبيل لهم فيه ، ويكون سائغا لهم ، وليس بسائغ لسائر الناس .

الحاكمية والدروز :

٥٦ - قد تكون بعض نواحي التفكير التي ذكرناها عن الباطنية ليس فيها ما يصح أن يعتبر كفرا صريحا ، وأقصى ما نقول فيها ، إنها ، لم يرد بها كتاب ولا سنة ؛ ولكن في ظل هذا التفكير الذي لم يخرج عن نطاقه كثيرون منهم وجد آخرون خلعوا الرقعة ، وقد كانت السرية التي تعد طريقة هذه الفرقة وفي ظلها تفرخ آراؤهم - سببا في أن وجد الحاكمية وهم من أولئك الغلاة المتطرفين الذين تجاوزوا حدود الإسلام ، ولقد غالى بعضهم في معنى « الإشراف الإلهي » ، حتى أخذ بنظرية حلول الإله في نفس الإمام ، ودعا إلى عبادته ، وإنه كان على رأس هؤلاء الغلاة « الحاكم بأمر الله الفاطمي » الذي ادعى أن الإله قد حل فيه ، ودعا إلى عبادته .

وقد اختفى ثم مات أو قتل على اختلاف الرواة . وإن الأرجح أنه قتله بعض أقاربه ؛ وقد أنكر مريدوه ، وأتباع مذهبه الذي ظهر من بعده - موته ، وزعموا أنه يعيش مستخفيا ، وأنه سيرجع وهذه الطائفة سميت بالحاكمية .

و « الدروز » الذين يكثرون بالشام لهم صلة وثيقة بالحاكمية ، حتى إن بعض المؤرخين يقول إن الذي وسوس إلى الحاكم أن يخرج على الناس بهذه الآراء المغالية رجل فارسي اسمه « حمزة الدرزي » ، ولعلمهم ينسبون إليه ، وأحوال الباقيين منهم الآن في خفاء ، يستخفون بأعمالهم واعتقادهم من مجاورهم وعشرائهم ، وافته سبحانه وتعالى أعلم بحالهم .

النصيرية :

٥٧ — وبجوار الحاكمية ، في الشام طائفة خلعت الربة ، وإن كانت لا تنسب نفسها ، للاسماعيلية ، واسكنها تتلاقى مع بعضها في المخالفة وانحلال بعضها وانحلاعه عن الإسلام وهذه الطائفة هي ، النصيرية ، وهي لم تنسب نفسها للاسماعيلية ، ولكن تربت في أحضان الذين خلعوا الربة منها .

وإن هؤلاء سكنوا الشام في الماضي كالحاكمية ، وكانوا مع « الاثناعشرية ، أو هم يدعون الانتساب إليهم ، ويعتقدون أن آل البيت أتوا المعوفة المطلقة ، ويعتقدون أن « عليا » لم يمت ، وأنه إله أو قريب من الإله ، وهم يشتركون مع « الباطنية » في أن للشرعة ظاهرا وباطنا وأن باطنها عند الأئمة ؛ إذ أن إمام العصر هو الذي أشرق عليه النور فجعله يفهم حقيقة هذه الشرعة وباطنها لا ظاهرها فقط .

وفي الجملة كانت آراء هذه الطائفة مزيجاً من الآراء المغالية في الفرق المنسوبة للشيعة والتي يترأ أكثرهم منها ، فأخذوا عن « السبئية الكافرة » المنقرضة ألوهية على وخلوده ورجعته ، ومن الباطنية كون الشرعة لما ظاهر وباطن

٥٨ — خلع أولئك الغلاة ربة الإسلام وأطرحوا معانيه ولم يقولوا لأنفسهم منه إلا الاسم ، وقد اتسع عمامهم في عهد قيام « الدولة الفاطمية » بمصر و « الشام » ولقد وجدوا من « الحاكم بأمر الله » من يتلاقى معهم في أهوائهم ؛ ولذلك كان ظهور زعيمهم « الحسن بن الصباح » في فارس في عهد الحاكم بأمر الله ، وقد أخذ يثير الفتن ضد الدولة العباسية في الوقت الذي كان يدعى الحاكم الألوهية ، و « بث الحسن دعائه في الشام يدعون إلى نخلته

وقد كثر بعد ذلك أولئك « الغلاة » في الشام ، واتخذوا لهم مقراً هو جبل « السمان » الذي يسمى الآن « جبل النصيرية » وقد كان بعض كبارائهم

يسهون مريدهم بالتخدير بالحشيش ، ولذلك سموا في التاريخ الحشاشين ، وعند الهجوم الصليبي ، على البلاد الشامية ومن ورائها البلاد الإسلامية ماثوا الصليبيين ضد المسلمين ، ولما استولى أولئك على بعض البلاد الإسلامية قربوهم وأدنوهم ، وجعلوا لهم مكاناً مرموقاً .

ولما جاء « نور الدين زنكي » ، و « صلاح الدين » من بعده ثم الأيوبيين اختفوا عن الأعين ، واتصر عملهم على تدبير المكائد والفتك بكبراء المسلمين وقوادم العظام إن أمكنتهم الفرصة وواتاهم الزمان .

ولما أغار التتار من بعد ذلك على الشام ما لام أولئك « النصيريون » ، كما ماثوا الصليبيين من قبل ، فكنوا للتتار من الرقاب ، حتى إذا انحسرت غارات التتار قبعوا في جبالهم قبوع القواقع في أصدافها لينتهبوا فرصة أخرى .

٥٩ - هذه كلمات موجزة عن الفرق التي حملت اسم الشيعة تبين من استقاموا على الجادة ، ومن انحرفوا عن الطريق ، ومن خلعوا ربة الإسلام ، ومن كان لهم من التشيع « لعل » ، الاسم ، والحقيقة أنهم كانوا حارباً على الإسلام والمسلمين .

ولنتقل من بعد ذلك إلى الفرقة التي عاصرت الشيعة في ابتداء الوجود ، وهي الخوارج .

الخوارج

٦٠ - أقرن ظهور هذه الفرقة بظهور « الشيعة » ؛ فقد ظهر كلاهما كفرقة في عهد علي رضي الله عنه ، وقد كانوا من أنصاره ، وإن كانت الشيعة فكرتها أسبق من فكرة « الخوارج » .

ظهر « الخوارج » في جيش « علي » رضي الله عنه عندما اشتد القتال بين « علي » و « معاوية » ، في « صفين » وذاق « معاوية » حر القتال ، وهم بالفرار ، حتى أسعفته فكرة التحكيم ، فرفع جيشه المصاحف ، ليحتكوا إلى القرآن ، ولكن « عليا » أصر على القتال ، حتى يفصل الله بينهما ، فخرجت عليه خارجة من جيشه تطلب إليه أن يقبل التحكيم ، قبله مضطراً لا اختياراً ، ولما اتفق مع خصومه على أن يحكما شخصين أحدهما من قبل « علي » ، والآخر من قبل « معاوية » ، اختار معاوية « عمرو بن العاص » وأراد « علي » أن يختار « عبد الله بن عباس » ، ولكن الخارجة حملته على أن يختار « أبا موسى الأشعري » ، وانتهى أمر التحكيم إلى النهاية التي انتهى إليها ، وهي عزل « علي » وتثبيت « معاوية » ، واشتد بهذا التحكيم ساعد البغي الذي كان يقوده « معاوية » . ومن غريب هذه الخارجة التي حملت « عليا » على التحكيم ، وحملته على محكم بعينه - أن جاءت من بعد ذلك واعتبرت التحكيم جريمة كبيرة ، وطلبت إلى « علي » أن يتوب عما ارتكب ؛ لأنه كفر بتحكيمة كما كفروا هم وتابوا ، وتبعهم غيرهم من أعراب البادية ، وصار شعارهم « لا حكم إلا لله » ، وأخذوا يقاتلون « عليا » بعد أن كانوا يجادلونه ، ويقطعون عليه القول ،

٦١ - وهذه الفرقة أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن مذهبها ، وحماسة

لآرائها، وأشد الفرق تديناً في جعلتها، وأشدّها تهوراً واندفاعاً، وهم في دفاعهم وتهورهم مستمسكون بالفاظ قد أخذوا بظواهرها، وظنّوا هذه الظواهر ديناً مقدساً، لا يحيد عنه مؤمن وقد استرعت ألبابهم كلمة «لا حكم إلا لله»، فانخدعوا ديناً يتنادون به فكانوا كباراً وأولياء، يتكلم قذفوه بهذه الكلمة كما أشرنا.

وقد استهوتهم أيضاً فكرة البراءة من سيدنا عثمان، والإمام علي، والحكام الظالمين من بني أمية، حتى احتلت أفهامهم واستولت على مداركهم استيلاء تاماً، وسدت عليهم كل طريق يتجه بهم للوصول إلى الحق، أو ينفذون منه إلى معاني الكلمات التي يرددونها، بل إلى معاني حقائق الدين في ذاتها، فمن تبرأ من عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، والحكام الظالمين من بني أمية، سلّكوه في جمعهم، وأضافوا إليه إلى أسمائهم. وتساعوا معه في مبادئ أخرى من مبادئهم، وربما كانت أشد أثراً.

ولقد ناقشهم الحاكم العادل «عمر بن عبد العزيز»، وكان من الخلاف بينه وبينهم أنه لم يعان البراءة من أهل بيته الظالمين مع إقرارهم أنه خالف من سبقه من بني أمية، ومنع استمرار ظلمهم بل رد المظالم التي ارتكبوها إلى أهلها ولكن استولت عليهم فكرة النطق بالتبرؤ، فكانت هي الحائل بينهم وبين الدخول في طاعته، والسير في لواء الجماعة الإسلامية.

٦٢ - وإنهم يشبهون - في استحوار الألفاظ البراقة على عقولهم ومداركهم - اليعقوبيين الذين ارتكبوا أقصى الفظائع في الثورة الفرنسية، فقد استولت على هؤلاء ألفاظ الحرية والإخاء والمساواة، وباسمها قتلوا الناس، وأهرقوا الدماء، وأوثق استولت عليهم ألفاظ الإيمان، ولا حكم إلا لله، والتبرؤ من الظالمين، وباسمها أباحوا دماء المسلمين، وخضبوا الدماء الإسلامية بنجيع الدماء، وشنوا الغارة في كل مكان.

٦٣ - ولم تكن الحاسة والتسك بظواهر الألفاظ وحدهما - ما امتاز

به « الخوارج » ، بل هناك صفات أخرى منها حب الفداء والرغبة في الموت ، والاستهداف للمخاطر من غير دافع قوى يدفع إلى ذلك ، وربما كان منشؤه هوساً عند بعضهم ، واضطراباً في أعصابهم لا مجرد الشجاعة ، وإنهم ليشبهون في ذلك النصارى الذين كانوا تحت حكم العرب بالأندلس إبان ازدهارها بالحضارة العربية ، فقد أصاب فريقاً منهم هوس جعلهم يقدمون على أسباب الموت وراء عصية جامحة ، فأراد كل واحد منهم أن يذهب إلى مجلس القضاء ليسب (محمداً) ويموت ، فتقاطروا في ذلك أفواجاً أفواجاً حتى تعب الحجاب من ردهم ، وكان القضاء يصمون آذانهم ، حتى لا يحكموا بالاعدام ، والمسلمون مشفقون على هؤلاء المساكين ، ويظنونهم من المجانين ، ^(١) .

ولقد كان من الخوارج من يقاطع علماً في خطبة ، بل من يقاطعه في صلاته ، ومن يتحدى المسلمين بسبب علي وعثمان ، ورمى أتباعهما بالشرك . ولقد قتلوا عبد الله بن خباب بن الارت وبقروا بطن جاريته ، فقال لهم علي كرم الله وجهه . ادفعوا إلينا قتلته ، فقالوا له كلنا قتله ، فقاتلهم على حتى كاد يبيدهم ، ولم يمنع ذلك بقيتهم من أن يسيروا سيرهم ، وينهجو امنهاجمهم ، ويتبعهم من على شاكلتهم من أعراب البادية الذين اعترام مثل ذلك الهوس الفكري . ٦٤ — وإنه من الحق أن الإخلاص كان سمة الكثيرين منهم ، ولكنه إخلاص يصاحبه الانحياز لناحية معينة قد استولت على مداركهم ، وإنا نقص بعض قصصهم ليتبين مقدار انحياز تفكيرهم ومقدار إخلاصهم :

يروى أن عبد الله بن عباس لما وصل إليهم من قبل علي وناقشهم رأى منهم جباهاً قرحة لطول السجود ، وأيديا كنفنات الإبل عليهم قص مرحضة ، ^(٢)

(١) الإسلام خواطر وسوانح للكوت دى كاسفرى ترجمة المرحوم فتحي زغلول

(٢) أى طاهرة — الكامل للبرد ج ٢ ص ١٤٣ .

هذا مظهر من إخلاصهم ، ومع ذلك فالتحيز يسيطر عليهم ، فقد رأينا أنهم قتلوا «عبد الله بن خباب» ؛ لأنه لم يقل لهم : على مشرك ، وأبوا أن يأخذوا بتمر النصراني بغير ثمن ، وإليك القصة كما جاء في الكامل للبرد « من طريق أخبارهم أنهم أصابوا مسلماً ، ونصرانياً قتلوا المسلم ، وأوصوا بالنصراني خيراً ، وقالوا : احفظوا ذمة نبيكم . لقهم «عبد الله بن خباب» وفي عنقه مصحف ومعه امرأته ، وهي حامل ، فقالوا إن الذي في عنقك يأمرنا أن نقتلك ... قالوا فما تقول في «أبي بكر» ، و«عمر» ؟ فأتى خيراً قالوا : فما تقول في «علي» ، قبل التحكيم وفي «عثمان في ست سنين (أي السنين الأولى لخلافته) فأتى خيراً ، قالوا فما تقول في التحكيم ؟ قال أقول إن علياً أعلم بكتاب الله منكم ، وأشد توكفاً على دينه ، وأنفذ بصيرة ، قالوا إنك لست تتبع الهدى إنما تلجج الرجال على أسمائهم ، ثم قربوه إلى شاطئ النهر فذبحوه ... وساموا رجلاً نصرانياً بنخلة له ، وقال هي لكم ، فقالوا والله ما كنا لناخذها إلا بشئ ، قال ما أعجب هذا أقتلون مثل «عبد الله بن خباب» ، ولا تقبلوا منا نخلة ١١ ،

٦٥ — ولما إذا كانت هذه الصفات المتناقضة : تقوى وإخلاص وانحراف وهوس وتشدد ، وخشونة وجفوة وتهور في الدعوة إلى ما يتقدون ، وحمل للناس على آرائهم المنحرفة المتحيزة بالعنف والقسوة ، من غير رفق ، وبحال لا تتفق مع سماحة الدين ، ولا مع ما يبعثه الإخلاص والتقوى من الرحمة في القلوب ؟ ...

السبب في هذا فيما أعتقد أن الخوارج كان أكثرهم من هرب البادية ، وقليل منهم من كان من عرب القرى ، وهؤلاء كانوا في فقر شديد قبيل الإسلام ، ولما جاء الإسلام لم يزد حالهم المادية حسناً ؛ لأنهم استمروا في باديتهم بلاواتها وشدها وصعوبة الحياة فيها . وأصاب الإسلام شغاف قلوبهم مع سذاجة

فى التفكير وضيق فى التصور ، وبعد عن العلوم . فتكون من مجموع ذلك نفوس مؤمنة متعصبة لضيق نطاق العقول ، ومتهورة مندفعة لأنها تابعة من الصحراء . وزاهدة لأنها لم تجد ، إذ النفس التى لا تجد إذ عمرها إيمان ، ومس وجدانها اعتقاد صحيح انصرفت عن الشهوات المادية وملأ هذه الحياة ، واتجهت بكليتها إلى نعيم الآخرة .

ولقد كانت هذه المعيشة التى يعيشونها فى بيئاتهم دافعة لهم على الخشونة والقسوة والعنف ، إذ النفس صورة لما تألف ، ولو أنهم عاشوا عيشة رافهة فأكهة فى نعيم ، أو فى نوع منه تخفف ذلك من غضبهم والآن صلابتهم ، ورطب شدتهم .

يروى أن زياد ابن أبيه بلغه د عن رجل يكنى أبا الخير من أهل البأس والنجدة أنه رأى الخوارج فدعاه فوله ورزقه أربعة آلاف درهم كل شهر ، وجعل عمالته فى كل سنة مائة ألف ، فكان د أبو الخير ، يقول د ما رأيت شيئاً خيراً من لزوم الطاعة والتقلب بين أظهر الجماعة ، فلم يزل والياً حتى أنكر منه د زياد ، شيئاً ، فتنمر لزياد فحبسه ، فلم يخرج من محبسه حتى مات^(١) .

انظر إلى النعمة كيف ألانت من الطباع وهذبت من النفس وجعلت من هذا الرجل سمحاً رقيقاً بعد أن كان متعصباً عنيفاً .

٦٦ - ونحن إن وصفنا الخوارج ، بالإخلاص فى خروجهم ، فليس معنى ذلك أنه إخلاص لا يوجد ما يشوبه ، بل إنه قد يوجد ما يرفقه ، ولا تنكر أن هنا أموراً أخرى غير اعتقاد الحق قد حفزهم على الخروج . ومن أعظم هذه الأمور التى حفزتهم على الخروج غير الحق الذى اعتقدوه - أنهم كانوا

يحسدون قريشاً على استيلائهم على الخلافة واستبدادهم بها دون الناس، الدليل على ذلك أن أكثرهم من القبائل الربعية التي قامت بينها وبين القبائل المضرية الاحن الجاهلية التي خفف الإسلام من حدتها، ولم يذهب بكل قوتها، بل بقيت منها أثاره غير قليلة مستمكة في النفوس، وقد تظهر في الآراء والمذاهب من حيث لا يشعر المعتقد للذهب الآخذ بالرأى، وإن الإنسان قد يسيطر على نفسه هوى يدفعه إلى فكرة معينة يخيل إليه أن الإخلاص رائده، والعقل وحده يهديه، وهذا أمر واضح في أمور الحياة كلها، فالإنسان ينفر من كل فكرة اقترنت بما يؤله. وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن نتصور أن «الخوارج»، وأكثرم ربيعون رأوا الخلفاء من «مضر»، فنفروا من حكمهم واتجموا في تفكيرهم نحو الخلافة تحت ظل هذا النفور من حيث لا يشعرون، وظنوا أن ما يقولونه هو محض الدين، وأنه لا دافع لهم إلا الإخلاص لدينهم.

٦٧ - و «الخوارج»، على هذا أكثرهم من العرب، ولم يكن فيهم من الموالي إلا عدد قليل، مع أن آراءهم في الخلافة من شأنها أن تجعل للموالي الحق في أن يكونوا خلفاء عندما تتوافر شروطها؛ إذ «الخوارج»، لا يقصرون الخلافة على بيت من بيوت العرب، ولا على قبيل من قبيلهم، بل لا يقصرونها على جنس من الأجناس، أو فريق من الناس.

والسبب في نفور الموالي من مذهبهم أنهم هم أنفسهم مع هذه الآراء ينفرون من الموالي. ويتعصبون ضدهم، وقد روى ابن أبي الحديد، أن رجلاً من الموالي خطب امرأة من الخوارج فقالوا لها فضحتنا... وربما لو تركوا تلك العصية لتبعم كثير من الموالي.

٦٨ - ومع أن الموالي في «الخوارج»، كانوا عدداً قليلاً نرى

لهم أثرأ في بعض فرقههم . فاليزيدية — وهم أتباع ديزيد بن أبي أنيسة الخارجيء — ادعوا أن الله سبحانه وتعالى يبعث رسولا من العجم ينزل عليه كتاباً يفسخ بشرعه الشريعة المحمدية، وذلك بلا شك رأى فارسي إذ الفرس هم الذين كانوا يحنون إلى بني من قومهم .

والميمونية ، أتباع دميمون العجدي ، أباحوا نكاح بنات الأولاد وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وتلك آراء فارسية^(١) فالفرس المجوس هم الذين يديحون تلك الانهكة .

المبادئ التي تجمع فرق الخوارج

٦٩ — من الكلام السابق عرفنا عقيدة الخوارج وقبائلهم والآن نريد أن نعرف مبادئهم ، والحق أن مبادئهم مظهر واضح لتفكيرهم وسذاجة عقولهم ونظراتهم السطحية ، ونقمتمهم على قريش ، وكل القبائل المضرة .

(أ) وأول هذه الآراء — وهو من بين آرائهم الشديد المحكم — أن الخليفة لا يكون إلا بانتخاب حر صحيح ، يقوم به عامة المسلمين ، لافريق منهم ، ويستمر خليفة مادام قائماً بالعدل مقياً للشرع ، مبتعداً عن الخطأ والزيف ، فإن حاد وجب عزله أو قتله .

(ب) وثاني هذه الآراء أن بيتاً من بيوت العرب لا يختص بأن يكون الخليفة فيه ، فليست الخلافة في قريش كما يقول غيرهم ، وليست لعرب دون أعجمي . والجميع فيها سواء ، بل يفضلون أن يكون الخليفة غير قرشي ، ليسهل عزله أو قتله إن خالف الشرع وحاد عن الحق ، إذ لا تكون له عصية تحميه ، ولا عشيرة تؤويه وعلى هذا الأساس اختاروا منهم «عبدالله بن وهب الراسبي ، وأمرؤه عليهم وسموه «أمير المؤمنين ، وليس بقرشي .

(ح) وإن « التجددات » من الخوراج يرون أنه لا حاجة إلى إمام إذا أمكن الناس يتناصفوا فيما بينهم ، فإن رأوا أن التناصف لا يتم إلا بإمام يحلمهم على الحق فأقاموه جاز ، بإقامة الإمام في نظرهم ليست واجبة بإيجاب الشرع بل جائزة ، وإذا وجبت فإنما يجب بحكم المصلحة والحاجة .

(د) ويرى الخوارج تكفير أهل الذنوب ، ولم يفرقوا بين ذنب وذنب بل اعتبروا الخطأ في الرأي ذنباً . إذا أدى إلى مخالفة وجه الصواب في نظرهم ، ولذا كفروا « علياً » ، رضى الله عنه بالتحكيم ، مع أنه لم يقدم عليه مختاراً ولو سلم أنه اختاره فالأمر لا يعدوا أنه اجتهد قد أخطأ فيه ، إن كان التحكيم جانب الصواب ، فلجأجتهم في تكفيره رضى الله عنه دليل على أنهم يرون الخطأ في الاجتهاد يخرج من الدين ، وكذلك كان شأن « طلحة » ، و « الزبير » ، رضى الله عنهما وغيرهم من عليّة الصحابة الذين خالفوهم في جزئية من جزئيات كانت نتيجة لاجتهادهم .

٧٠ - وإن هذا المبدأ هو الذى جعلهم يخرجون على جماهير المسلمين ، ويعتبرون مخالفينهم مشركين ، وأقصوا مضجع الحكم بسببه ، ولذا وجب علينا أن نبين الأدلة التى اتخذوها حجة لقولهم وهذه الأدلة قد ساقها « ابن أبى الحديد » ، فى كتابه « شرح نهج البلاغة » وهى أدلة كثيرة ساقها ؛ وإنما لتدل على مدى تفكيرهم .

منها قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين » فجعل تارك الحج كافراً وترك الحج ذنب ، فكل مرتكب للذنوب كافر .

منها قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ، وكل مرتكب للذنوب قد حكم لنفسه بغير ما أنزل الله فيكون كافراً ، وقد كرر سبحانه مثل هذا النص فى أكثر من آية .

ومنها قوله تعالى « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه » ، فأما الذين أسودت

وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم ، قدوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ، قالوا والفاسق لا يجوز أن يكون ممن أبيضت وجوههم فوجب أن يكون ممن أسودت وجوههم ، ووجب أن يسمى كافرا .

ومنها قوله تعالى : « وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة ، ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قرة ، أولئك هم الكفرة الفجرة ، والفاسق على وجهه غبرة فوجب أن يكون من الكفرة .

ومنها قوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يمحذون » وبهذا ثبت أن الظلم جحود وكفر ، ولا شك أن مرتكب الذنب ظالم (١) .

وكل هذه الدلائل تمسك بظواهر النصوص ، وأكثرها كان الحديث فيه عن مشركي مكة فهي أوصاف لهم . وآية الحج ليس الكفر وصفاً لمن لم يحج ، إنما الكفر فيها لمن أنكر فريضة الحج .

٧١ - ولأنهم يتمسكون بظواهر الالفاظ نرى « عليا ، عندما ناقشهم في هذا لم يجادلهم بالنصوص ، لأنهم لا يأخذون إلا بظواهرها ، بل كان يناقشهم بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك قوله يخاطبهم :

« فإن أبيتم إلا أن تزعموا أني ، أخطأت وضللت ، فلم تضلون عامة أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وتأخذونهم بخطي ، وتكفرونهم بذنوبي ، سيوفكم على عواتقكم ، تضعونها مواضع البرء والسقم ، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب ، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ، ثم صلى عليه ثم ورثه أهله ، وقتل القاتل ، وورث ميراثه أهله ، وقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسم عليهما الفى ، ونكحها المسلمات ، فأخذهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بذنوبهم ، وأقام حق الله فيهم ، ولم يمنعهم سهمهم من الاسلام ، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله ،

و ترى في ذلك الكلام القيم رداً مفجعاً لهم فلم يستطيعوا أن يماروا فيه ولقد عدل رضى الله عنه عن الاحتجاج بالنصوص إلى الاحتجاج بالعمل الذى كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم: لأن العمل لا يقبل تأويلاً، ولا يفهم إلا على وجهه الصحيح، فلا يكون فيه مجال لنظراتهم السطحية، وتفكيرهم الذى لا يصيب إلا جانباً واحداً، ولا يتجه إلا إلى اتجاه جزئى. وفي الاتجاه الجزئى الجانبي في فهم العبارات والأساليب بعد عن مرماها ومقصدها. وفي النظرة الكلية الشاملة الصواب وإدراك الحق من كل نواحيه.

إختلاف الخوارج فيما بينهم

٧٢ — ما أشرنا إليه هو جملة المبادئ التى اتفق أكثرهم عليها، ولم يتفق أكثرهم في غيرها، بل كانوا كثيرى الخلاف، يشجر الخلاف بينهم لأصغر الأمور، وربما كان هذا هو السر في كثير من انهزاماتهم مع قوة شكيמתهم في القتال.

وكان الملقب بن أبي صفرة، الذى نصب لقتالهم من قبل الأمويين يتخذ الخلاف بينهم ذريعة لتفريقهم وخضد شوكتهم؛ وإذا لم يجدهم مختلفين دفع إليهم من شير الخلاف بينهم.

يحكى ابن أبي الحديد، أن حدادا من الأزارقة — وهم طائفة كبيرة من الخوارج، — كان يصنع نصالاً مسمومة فيرمى بها أصحاب الملعب، فرفع ذلك إلى الملقب، فقال: أنا أكفيكموه إن شاء الله تعالى. فوجه رجلاً من أصحابه بكتاب ألف درهم إلى عسكر قطرى بن الفجاءة قائد الخوارج، وأميرهم، فقال له: ألق هذا الكتاب ومعه الدراهم في العسكر. واحذر على نفسك فمضى الرجل وكان في الكتاب: «أما بعد فإن نصالك قد وصلت إلى وقد وجهت إليك بألف دينار فأقبضها وزدنا من النصال، فرفع الكتاب

إلى « قطرى » ، فدحا الحداد : فقال ما هذا الكتاب ؟ قال لا أدرى ! ! ! قال
عن هذه الدراهم ؟ قال لا أعلم بها ، فأمر به فقتل ، فجاء « عبد ربه الصغير » ،
مولى « بن قيس بن ثعلبة » ، فقال قتلت رجلا على غير ثقة وبينة ! ! قال
« قطرى » ، فما حال الآلاف ؟ قال يجوز أن يكون أمرها كذبا ، ويجوز أن
يكون حقا . فقال « قطرى » ، إن قتل رجل فيه صلاح غير منكر ، وللأمام
أن يحكم بما يراه صالحا ، وليس للرعية أن تعترض عليه ، فنسكره مع جماعة
معه ، وإن لم يفارقوه .

وبلغ ذلك الخلاف « المهلب بن أبي صفرة » ، فأراد أن يورث خلاف ،
وأن يزيد نارة احتداما ، فدرس اليهم رجلا نصرانياً جعل له جملا يرغب في
مثله وقال له : إذا رأيت « قطريا » فاسجد له ، فإذا نهاك فقل إنما سجدت لك ،
ف فعل ذلك النصراني فقال « قطرى » ، إنما السجود لله ، فقال النصراني : ما سجدت
إلا لك ، فقال رجل من الخوارج إنه قد عبدك من دون الله ، وتلا قوله تعالى :
« إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أتوم لها واردون » ، فقال « قطرى » ،
إن النصراني قد عبدوا « المسيح عيسى بن مريم » ، فما ضر عيسى ذلك شيئا ،
فقام رجل من الخوارج ، إلى النصراني فقتله فأنكر « قطرى » ذلك عليه ،
وأنكر قوم من الخوارج على « قطرى » ، إنكاره ،

وبلغ « المهلب » ذلك الخلاف أيضاً ، فأراد أن يزيد الأمر بينهم احتداما
فوجه اليهم رجلا يسألهم . فأتاهم ، وقال لهم . أرايتم رجلين خرجا مهاجرين
اليكم فمات أحدهما في الطريق ، وبلغ الآخر اليكم ، فامتحنتموه ، فلم يجز
المحنة ما تقولون فيهما ؟ فقال بعضهم . أما الميت فمن أهل الجنة ، وأما الذى لم
يجز المحنة فكافر حتى يميز المحنة . وقال قوم آخرون : هما كافران ، فكثير

الاختلاف ، واشتد ، وخرج « قطرى » ، إلى حدود اصطخر ، فأقام شهراً والقوم في خلافهم ^(١).

أنظر إلى ذلك القائد العظيم كيف كان يعمل على إثارة الخلاف بينهم ، ويتم له ما يريد ، ثم يلقاهم بجنده ، وقد مزقه الخلاف الشديد ، واتقسموا فيما بينهم ، وإن ذلك الاختلاف كان يبدو في مناقشاتهم فيما بينهم وبين غيرهم ، ومن الحق علينا أن نعطي القارىء وصفاً لمناقشاتهم ، وبياناً لمذاهبهم المختلفة

مناقشاتهم

٧٣ - اتصف الخوارج بصفات كثيرة جعلتهم قوماً خصمين يجادلون عن مذاهبهم ، ويلتفطون الحجج من خصومهم ، ويستمسكون بأرائهم أشد الاستمساك ، حتى تكون نظراتهم جانبية متحيزة . وليست عامة مميزة موازنة بين الآراء المختلفة ، واضعة المقاييس لضبط الحق وتمييزه من الباطل . وقد اتصفوا بالصفات الآتية في مناقشاتهم وأقوالهم .

١ - اتصفوا بالفصاحة وطلاقة اللسان ، والعلم بطرق التأثير الباقى ، وكانوا ثابتى الجنان لا يتحIRON أمام خصومهم ولا تأخذهم حيلة فكرية : « روى أن عبد الملك بن مروان أتى برجل منهم ، فرأى منه فهماً وعلماً ، وأرباً ودهياً ، فطلب إليه الرجوع عن مذهبه فرآه مستبصراً محققاً ، فزاد « عبد الملك » فى طلبه الرجوع ، فقال الرجل لتغتك الأولى عن الثانية ، وقد قلت فمستعت ؛ فاستمع قل ، قال له : قل ، فجعل يبسط له قول « الخوارج » ، ويزين له من مذهبهم بلسان طلق ، وألفاظ بيّنة ، ومعان قريبة ، فقال عبد الملك : لقد كاد يوقع فى خاطرى أن الجنة خلقت لهم ، وأنهم أولى بالجهاد معهم ، ثم رجعت إلى ما ثبت الله على من الحجة ، ووقر فى قلبى من الحق ، فقلت له : لله الآخرة والدنيا ، وقد سلطنى

الله في الدنيا ، وممكن لنا فيها ، وبينهما في الحديث ، إذ دخل على «عبد الملك» ابن له با كياً ، فشق ذلك على «عبد الملك» ، فأقبل عليه الخارجي ، فقال له دعه إليك ، فإنه أرحب لشدة ، وأصح لدماعه ، وأذهب لصوته ، وأحرى ألا تأتي عليه عينه إذا حضرته طاعة ربه ، فاستدعى عبرته ، فقال له «عبد الملك» أما يشغلك ما أنت فيه ، فقال ما ينبغي أن يشغل المؤمن عن قول الحق شيء . فأمر «عبد الملك» بحبسه ، وقال له معتذراً : «لولا أن تفسد بالفاظك أكثر رعتي ما حبستك .. من شككتني ووهنتي ، حتى مالت في عصمة الله ، فغير بعيد أن يستهوى من مدى (١)» .

٢ — وكانوا مع فصاحتهم يطلبون علم الكتاب والسنة ، وفقه الحديث وآثار العرب في ذكاه شديد وبديهة حاضرة ، ونفس متوثبة ، يروى أن نافع بن الأزرق ، أمير الأزارقة كان ينتجع «عبد الله بن عباس» فيسأله .. سأله مرة عن معنى قوله تعالى : «والليل وما وسق» ، فقال «ابن عباس» وما جمع ، فقال أتعرف ذلك العرب ؟ فقال : نعم .. أما سمعت قول الراجز :
إن لنا قلائصاً حقائقاً : مستوسقات لو يجدن سائقاً .

وسأله مرة قائلاً : «أرأيت نبي الله سليمان صلى الله عليه وسلم مع ماخوله الله وأعطاه كيف عني بالهدد على قتله وضاً لته ، فقال «ابن عباس» إنه احتاج إلى الماء ، والهدد قناء الأرض له كالزجاجة يرى باطنها من ظاهرها فسأل عنه لذلك . فقال «ابن الأزرق» : قف يا وقاف ، كيف يبصر ما تحت الأرض والفتح يغطى له بمقدار إصبع من التراب فلا يبصره حتى يقع فيه ؟ .. فقال «ابن عباس» ويحك «يابن الأزرق» أما علمت أنه إذا جاء القدر غشي البصر (٢)» .

(١) الكامل للمروء ج ٢ ص ١٥١

(٢) الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٥٢ .

فهم كانوا يحاولون أن يعرفوا علم القرآن والسنة من أهل الخبرة ، ولكن لأن أنظارهم جانبية لم ينتفعوا به انتفاعاً كاملاً .

٣ — وكانوا يحبون الجدل والمناقشة ومذاكرة الشعر وكلام العرب ، وكانوا إذا كروا مخالفيهم حتى في أزمان القتال ، فقد قل ، ابن أبي الحديد ، عن الأغانى : « كان ، الشراء ، أى (الخوارج) في حرب ، المهلب ، و « قطرى » بن الفجاءة ، يتواقفون ، ويتساءلون بينهم عن أمر الدين ، وغير ذلك ، على أمان وسكون ، فتواقف يوماً « عبيدة بن هلال اليشكرى ، من الخوارج مع « أبي حرابة التميمي » ، من جيش الجماعة فقال « عبيدة » : يا أبا حرابة إني سأثلك عن أشياء ، أفتصدقي في الجواب عنها ؟ قال : نعم ، إن ضمننت لي مثل ذلك . قال : قد فعلت . قال : قل ، قال : فسل عما بدا لك . قال فما تقولون في أممتكم ؟ قال يبيحون الدم الحرام . قال ويحك فكيف فعلهم في المال ؟ قال يمجنون من غير حله ، وينفقونه في غير وجهه . . . قال فكيف فعلهم في اليتيم ؟ قال : يظلمونه في ماله ويمنعونه حقه . قال ويحك يا أبا حرابة ، أمثل هؤلاء تتبع ؟ (١) ،

ونرى من هذا أن حب المناقشة والمناظرة قد استولى عليهم حتى كانوا يقفون القتال مع مقاتليهم ليساجلهم الآراء والأفكار .

٤ — وقد كان التعصب يسود جدلهم ، فهم لا يسلبون خصومهم بحجة ، ولا يقتنعون بفكرة مهما تكن قريبة من الحق ، أو واضحة الصواب ، بل لاتزيدهم قوة الحجة عند خصومهم إلا إمعاناً في اعتقادهم ، ويحشأ عما يؤيده ، والسبب في ذلك استيلاء أفكارهم على نفوسهم ، وتغلغل مذاهبهم في أعماق

قلوبهم ، واستيلائها على كل مواضع تفكيرهم وطرق إدراكهم ؛ وكان فيهم مع ذلك لند وشدة في الخصومة تمثل نوعتهم البدوية .

وقد كان ذلك من أسباب تحيزهم إلى جانب فكرة واحدة والنظر إليها من هذا الجانب وحده غير معتبرين سواه .

ولقد دفعتهم شدة رغبتهم في نصر منذهبهم إلى أن يكذبوا أحياناً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه يروى عن خارجي تاب أنه دعا العلماء لأن ينظروا في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن «الخوارج» كانوا إذا لم يجدوا دليلاً نسبوا للرسول كلاماً .

هـ — وكانوا كما أشرنا يتمسكون بظواهر القرآن ، ولا يتجاوزون ذلك الظاهر إلى المرمى والمقصد والموضوع وما يظهر لهم بادى الرأى يفنون عنده ولا يحيدون عند قيد أئمة .

وإنهم كانوا يستخدمون الظاهر من غير تحر في دفع التهم عما ينسب إلى بعضهم من جرائم . يروى أن «عبدة بن هلال اليشكري» الذي ذكرنا جدله مع «أبي حرابة» أنفأ ، اتهم بامرأة حداد ، رأوه مراراً يدخل داره بغير إذنه ، فأتوا «قطرى بن الفجاءة» الذي نصبوه أميراً لهم ، فذكروا له ذلك ، فقال لهم إن «عبدة من الدين بحيث علمت» ومن الجهاد بحيث رأيتم . فقالوا إنا لا نقاره على الفاحشة . فقال : انصرفوا .. ثم بعث إلى «عبدة» فأخبره ، فقال : بهتوني يا أمير المؤمنين كما ترى . قال : إني جامع بينك وبينهم فلا تخضع حضوع المذنب ، ولا تتطاول تطاول البرى .. فجمع بينهم فتكلموا فقام «عبدة» فقال : «بسم الله الرحمن الرحيم إن الذين جاءوا بالإفك

فرق الخوارج

٧٤ - كانت المبادئ التي ذكرنا آنفا تجمع الخوارج في الجملة، ولكنهم تفرقوا بعد ذلك فرقا ومذاهب متباينة، وذلك بسبب كثرة الاختلاف فيما بينهم، وتجزئ كل فرقة لما ارتأت، وتجمعها حوله، حتى صاروا مذاهب وجماعات متباينة، وإن لم تقع بينهم حروب إلا نادرا، والأمور التي كانت تميزهم كانت جزئية أحيانا وجوهرية أحيانا، وسيتبين من بيان فرقهم الجوهرى الذى فرقهم وغير الجوهرى.

وما هى ذى بعض فرقهم:

الأزارقة:

٧٥ - وهم أتباع « نافع بن الأزرق »، الذى كان من بنى حنيفة وكانوا أقوى الخوارج شكيمة، وأكثرهم عددا وأعزم نفرا، وهم الذين تلقوا الصدمات الأولى من « ابن الزبير »، والامويين وقد قاتل الخوارج بقيادة « نافع »، قواد « عبد الله بن الزبير »، وقواد الامويين تسع عشرة سنة. وقد قتل « نافع »، فى ميدان القتال، ثم تولى بعده « نافع بن عبيد الله »، ثم « قطرى بن الفجاءة ».

وفى عهد « قطرى »، كان الذى يحارب الخوارج هن الامويين داهية قوادهم « المهلب بن أبي صفرة »، فكان قبل الواقعة التى يتقدم بها يشير خلافهم، فتحتدم المناقشة بينهم احتداما شديدا، ثم يلقاهم وهم على هذا الخلاف، ولذا أخذ شأن « الخوارج »، يضعف فى عهد قطرى هذا، لاختلافهم فرقا من جهة ولأثر هذا الاختلاف فى مواقعهم فى ميدان القتال من جهة ثانية، وتآلب المسلمين عليهم من جهة ثالثة، وظلقتهم فى معاملة مخالفينهم من جهة رابعة.

وقد توالى هزائمهم على يد « المللب » ومن جاء بعده من قواد الأمويين حتى انتهى أمرهم .

ومبادئهم التي تميزوا بها عن غيرهم من الخوارج :

(١) أنهم لا يرون مخالفيهم غير مؤمنين فقط، بل يرون أنهم مشركون مخلدون في النار ، ويحل قتالهم وقتلهم .

(ب) وأن دار أولئك المخالفين دار حرب يستباح فيها ما يستباح في دار الحرب في نظرهم، فيباح قتل الأطفال والنساء، وسبي الذرية والنساء، وبالتالي يباح استرقاق مخالفيهم، ويباح قتل من قعدوا عن القتال .

(ج) ومن آرائهم أيضاً أنهم يقولون : أن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار ، أى أن الذنب الذى أوجب كفر مخالفيهم يسرى إلى أولادهم ، مع أن أولادهم لم يرتكبوه ، ولكنه انحراف فكري من أصحابهم .

(د) ومن آرائهم الفقهية أنهم لا يقررون حد الرجم ، ويقولون ليس في القرآن إلا حد الجلد للزاني والزانية ، فحد الرجم لم يجرى في القرآن ، ولم يثبت في نظرهم من السنة .

(هـ) ويرون أن حد القذف لا يثبت إلا لمن يقذف محصنة بالزنى، ولا يثبت على من يقذف المحصنين من الرجال ، لأنهم أخذوا بظاهر النص . « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون » فلم يذكر حد لقذف المحصنين من الرجال .

(و) ويرون أنه يجوز على الأنبياء أن يرتكبوا الكبائر والصغائر^(١) وإن ذلك بلا ريب من المتناقضات في أقوالهم ؛ إذ أنهم بينما يكفرون مرتكب الكبيرة يجوزونها على الأنبياء ، فالتبني قد يكفر ثم يتوب ، وذلك أخذه

(١) « الملل والنحل » للشهرستاني .

من ظاهر قوله تعالى : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

النجيدات :

٧٧ - هم أتباع « نجدة بن عويمر » من « بني حنيفة » ، وقد خالفوا الأزارقة ، في تكفير قعدة الخوارج واستحلال قتل الأطفال كما خالفهم في حكم أهل الذى الذين يكونون مع مخالفهم ، فالأزارقة قالوا إنه لا تباح دماؤهم احتراماً لدمتهم التي دخلوا بها في أمان أهل الإسلام ، وقال « النجيدات » إنه تباح دماؤهم كما أيجت دماء من يعيشون في كنفهم من المسلمين .

و « النجيدات » أيضاً يرون أن إقامة إمام ليست واجبا وجوبا شرعيا ، بل هي واجب وجوبا مصلحيا ، بمعنى أنه إذا أمكن المسلمين أن يتواصوا بالحق فيما بينهم وينفذوه - لم يكونوا في حاجة إلى إقامة إمام .

والنجيدات قد أتوا بمبدأ عند الخوارج لم يسبقهم أحد إليه من الخوارج وهو مبدأ التقية ، بأن يظهر الخارجي أنه جماعي حقا لدمه . ومنعا للاعتداء عليه . ويخفي عقيدته حتى يمين الوقت المناسب لإظهارها .

وأتباع « النجدة » كانوا في الأصل بالنيابة مع « أبي طالوت الخارجي » ، ولكنهم تركوه ، وبأبوه « نجدة » ستست وستين فعظم أمره وأمرهم حتى استولى على « البحرين » و « حضرموت » و « اليمن » و « الطائف » .

ثم كانوا كشأنهم يختلفون في أمور ثانوية ثم ينقسمون عقب ذلك الاختلاف ، لقد اختلفوا على « نجدة » أميرهم لأمور تقمونها عليه :

منها أنه أرسل ابنه في جيش فسيبوا نساء ، وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة فعذروهم .

ومنها أنه تولى أصحاب الحدود من أصحابه وقال : لعل الله يعفو عنهم . وإن عذبهم في غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، وهو في هذا يخالف المبدأ العام ، وهو

تكفير مرتكب الذنب ، وكان « نجدة » بهذا يرى أنه إذا كان مرتكب الذنب من المنتمين للخوارج فقد عفا الله عنهم ، وأما غيرهم فجنس آخر لا يعفو الله عنه . . .

ومنها أنه أرسل جيشاً في البحر . وجيشاً في البر ، ففضل الذين بعثهم في البر في المعطاء .

وقد تفاقم الاختلاف حول هذه الأمور واشتد ، وخرجت طوائف على « نجدة » ، وأنكروا إمارته . وقد انقسموا لهذا إلى ثلاث فرق :

فرقة ذهبت إلى « سجستان » مع « عطية بن الأسود » وهو من « بني حنيفة » ، ساروا على المبادئ التي اعتقدوها حقاً من مبادئ هذه الفرقة المجمع عليها منهم .

وفرقة ثانية ثارت على « نجدة » ، وقتلته وأقامت مقامه « أبا فديك » ، وهي أقوى الفرق النجدية شكيمة ، وقد وضعت يدها على ما كان نجدة قد استولى عليه واستمر أمرها على هذه القوة إلى أن أرسل إليها « عبد الملك بن مروان » جيشاً قد هزمهم ، وبعث برأس « أبي فديك » إلى « عبد الملك » ، وبذلك انتهى ما لهذه الفرق من سلطان .

والفرقة الثالثة هي التي بقيت موالية لنجدة وعذرتة فيما نسب إليه ، وقد بقيت أمداً من غير سلطان ، ولكن انتهى أمرها ، وأزالها التاريخ ، كما أزال الأزارقة .

الصفريّة :

٧٨ - وم أتباع زياد بن الأصفر ، وم في آرائهم أقل تطرفاً من الأزارقة وأشد من غيرهم .

وقد خالفوا الأزارقة في مرتكب الكبيرة ، فالأزارقة اعتبروه مشركاً ، ولم يكتفوا بالحكم بتخليده في النار ، بل زادوا أنه بعد مشركاً أما هؤلاء الصفريّة ،

فلم يتفقوا على إشراكه ، بل منهم من يرى أن الذنوب التي فيها حد مقرر لا يتجاوز بمرتكبها ما سماه الله من أنه زان أو سارق أو قاذف ، وما ليس فيه حد فتركبه كافر ، ومنهم من يقول إن مرتكب الذنب لا يعد كافراً حتى يحمده الوالى .

ومن الصفرية « أبو بلال مرداس » ، وكان رجلاً صالحاً ، خرج في أيام « يزيد بن معاوية » بناحية البصرة ، ولم يتعرض للناس وكان يأخذ من مال السلطان ما يكفيه إن ظفر به ، ولا يريد الحرب فأرسل إليه « عبيد الله بن زياد » من قتله ،

ومن « الصفرية » أيضاً « عمران بن حطان » ، وكان شاعراً زاهداً قد طوف في الأقاليم الإسلامية ، فأراً بنحلته ، وقد انتخبه هؤلاء الخوارج إماماً لهم بعد « أبي بلال »

ومن أخبار الذين تولوا أمر هذه الطائفة من الخوارج تبين أنها لا ترى إباحة دماء المسلمين ، ولا ترى أن دار المخالفين دار حرب ، ولا ترى جواز سبي النساء والذرية ، بل لا ترى قتال أحد غير معسكر السلطان .

المجاردة :

٧٩ - هم أتباع « عبد الكريم بن عجرد » أحد أتباع « عطية بن الأسود الحنفي » ، الذي خرج على « نجدة » وذهب بطائفة من « النجدات » إلى « سجستان » ، وإنهم لهذا قرييون في مناجهم من النجدات إذ هم انبعثوا من أصل نحلته .

وجملة آرائهم أنهم يتولون القعدة من « الخوارج » ، إن عرفوا بالتقوى ، فهم ليسوا كالآزارقة يرون وجوب الجهاد باستمرار ، ولا يسيغون القعود عن القتال لقادر أياً كان سبب القعود ، ولا يرون أن الهجرة من دار المخالفين واجبة

بل يرونها فضيلة، ولا يرون استباحة الأموال، ولا يباح مال مخالف إلا إذا قتل ولا يقتل من لا يقاتل . . .

وقد افرق «العجاردة» فرقا كثيرة في أمور : منها ما يتعلق بالقدر، وقدرة العبد، ومنها ما يتعلق بأطفال المخالفين وكان ينتهى جدلهم إلى الخلاف فينتهى الأمر من الجدل في مسائل جزئية، إلى خلاف في قضايا كلية، تصير بها فرقا مختلفة .

ومن أمثلة ذلك أن رجلا منهم اسمه «شعيب» كان مدينا لآخر اسمه «ميمون»، فلما تقاضى هذا دينه . قال «شعيب أعطيك إن شاء الله»، فقال «ميمون»، قد شاء الله ذلك في هذه الساعة . فقال «شعيب» لو شاء لم أستطع إلا أن أعطيك فقال «ميمون»، قد أمر بذلك، وكل ما أمر به فقد شاء، وما لم يشأ لم يأمر به فأرسل «شعيب» و «ميمون»، إلى رئيسهم وإمامهم «عبد الكريم بن عجرد»، فأجابهم إجابة مبهمة، وهى «إنما نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا نلحق بالله سوءا» .

ولهذا الإبهام في الإجابة ادعى كل منهما أن الإجابة توافق رأيه، وانقسم العجاردة إلى «شعيبية» و «ميمونية» .

ويروى أن عجرديا اسمه «ثعلبة»، له بنت، فخطبها عجردى آخر، وأرسل إلى أمها يسألها، ويقول فى سؤاله :

«إن كانت قد بلغت ورضيت الإسلام على الشرط الذى يعتبره العجاردة لم يبال كم كان مهرها» .

فأجابت الأم إنها مسلمة فى الولاية سواء أبلغت أم لم تبلغ، فرفع الأمر إلى «عبد الكريم»، فاختار البراءة من الأطفال، وخالفه «ثعلبة»، وانبعثت من الفرقة فرقة أخرى اسمها «الثعلبية»، وهكذا نجد خلافا جزئيا ربما لا يكون له صلة بالسياسة يترتب عليه الانقسام إلى فرقتين، أو انشعاب طائفة منهم إلى فرقة قائمة بذاتها .

الإباضية :

٨٠ - هم أتباع عبد الله بن إباح ، ، وهم أكثر الخوارج اعتدالا ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفسير أفهم أبعدهم عن الشطط والغلو ، ولذلك بقوا ، ولهم فقه جيد ، وفيهم علماء ممتازون ، ويقيم طوائف منهم في بعض واحات الصحراء الغربية ، وبعض آخر في بلاد الزنجبار ، ولهم آراء فقهية وقد اقتبست القوانين المصرية في الموارث بعض آرائهم ، وذلك في الميراث بولاء العتاقة ، فإن القانون المصرى أخره عن كل الورثة حتى عن الرد على أحد الزوجين ، مع أن المذاهب الأربعة كلها تجمع على عقب العصبة النسبية ، ويسبق الرد على أصحاب الفروض الأقارب .

وجملة آراء الإباضية :

(أ) أن مخالفهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً ، ويقولون عنهم إنهم كفار نعمة ، لا كفار في الاعتقاد ، وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ، ولكنهم قصروا في جنب الله تعالى .

(ب) دماء مخالفهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر السلطان ، ولكنهم لا يعلنون ذلك ، فهم يسرون في أنفسهم أن دار المخالفين ودمائهم حرام .

(ج) لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح . وكل ما فيه من قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة .

(د) تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتواژث معهم .
ومن هذا كله يتبين اعتدالهم واتصافهم لمخالفهم .

خوارج لا يعدون مسلمين :

قام مذهب ، الخوارج ، على الغلو والتشدد في فهم الدين : فضلوا

من حيث أرادوا الخير ، وأجهدوا أنفسهم ، وأجهدوا الناس معهم ؛ وإن المؤمنين الصادق الإيمان لم يحكموا بكفرهم ، وإن حكموا بضلالهم ، ولذا روى أن علياً ، رضي الله عنه أوصى أصحابه بالآيات تناولوا الخوارج من بعده ، لأن من طلب الحق فأخطأه ليس كمن طلب الباطل فناله ، فعلى رضي الله عنه كان يعتبر الخوارج طلبوا الحق ولكن جانبوا طريقه ، ويعتبر الأمويين طالبيين للباطل ونالوه .

ولكن مع هذا الغلو ثبت في الخوارج ناس قد ذهبوا مذاهب ليست من الإسلام في شيء ، وهي تناقض ما جاء في كتاب الله تعالى ، وماتوا تارة به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد جاء في كتاب «الفرق بين الفرق» ذكر طائفتين منهم أتوا بمبادئ تعد خروجاً على الإسلام ، وهما :

(١) اليزيدية : وهم أتباع «يزيد بن أنيسة الخارجي» ، وكان إباحياً ، ثم ادعى أن الله سبحانه سيبحث رسولا من العجم ينزل عليه كتاب ينسخ «الشريعة المحمدية» .

والثانية — الميمونية ، وهم أتباع «ميمون العجرجي» ، الذي ذكرناه آنفاً في مسألة الخلاف حول الدين ومشية الله تعالى في أدائه ، وقد أباح نكاح بنات الأولاد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ؛ وقال في علة ذلك إن القرآن لم يذكرهن من المحرمات ، وروى عن هؤلاء الميمونية أنهم أنكروا «سورة يوسف» ، ولم يعدوها من القرآن ؛ لأنها قصة غرام في زعمهم ، فلا يصح أن تضاف ، فقبحهم الله تعالى لسوء ما يعتقدون .

مذهب الجمهور في الخلافة

٨٢ - هذه هي آراء الذين انحرف تفكيرهم متميزين بسبب هذا الانحراف إلى ناحية والمبالغة في الاستسكان بها، فالعلويون انحرفوا إلى ناحية اعتبار الخلافة وراثة نبوية، وإيحاء من النبي لمن بعده، والآخرين انجهوا إلى الانطلاق من كل قيد في الخلافة.

والجمهور توسط في الأمر، واتفقوا في الجملة على أن يكون الخليفة من قریش، مستمسكين بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الائمة في قریش»، وقد اعتبروا ذلك الحديث أصلاً، وقد أيدته العمل.

وإننا لانكتفى بهذا القدر من بيان التوسط بين الآراء المتطرفة التي كانت كل فرقة تأخذ بطرف والأخرى تأخذ بالطرف الآخر، بل لابد من أن نبين رأى فقهاء الإسلام في أمر السياسة. وهو المذهب الوسط الذي يتفق مع أخبار الصحابة، ومع ما كان عليه العمل قبل الاقتراق.

٨٣ - لقد أجمع جمهور العلماء على أنه لابد من إمام يقيم الجمع وينظم الجماعات، وينفذ الحدود، ويجمع الزكوات من الأغنياء ليردها على الفقراء، ويحصى الثغور، ويفصل بين الناس في الخصومات بالقضاة الذين يمينهم، ويوحد الكلمة، وينفذ أحكام الشرع ويملأ الشعب ويجمع المتفرق، ويوحد الكلمة، وينفذ أحكام الشرع، ويقيم المدينة الفاضلة التي حث الإسلام على إقامتها.

على هذا أجمع المسلمون، وعلى هذا استقام أمر الدين في صدر تاريخه ولقد اتفق الجمهور على أربعة شروط في الإمام لكي تكون إمامته خلافة نبوية، ولا تكون ملكاً عضواً، وهذه الشروط هي القرشية، والبيعة والشورى، والعدالة.

١ - القرشنة

٨٤ - أن يكون الإمام قرشيا ، وذلك للأثار الكثيرة الواردة في فضل قریش ، المشيرة إلى أن الإمارة تكون فيهم ، ومن هذه الآثار قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه :

« لا يزال هذا الأمر في قریش ما بقى من الناس اثنان » ، وما روى في الصحيحين من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الناس تبع لقریش في هذا الشأن ، مسلمهم تبع لمسلمهم ، وكافرهم تبع لكافرهم » ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : الناس تبع لقریش في الخير والشر . وروى البخاري عن معاوية أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن هذا الأمر في قریش لا يعادهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين (١)

وإن هذه النصوص بلا ريب تشير إلى فضل قریش ، وحسب قریش فضلا أن منهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هل تدل هذه الأدلة على أن الخلافة تكون فيهم ، ولا تكون في غيرهم ، وأن شرط صحة الولاية أن يكون الخليفة منهم ؟ إن العمل بلا شك كان على أن الخليفة منهم ، فاجتماع صيغة بنى ساعدة ، اتجه فيه المؤمنون الأولون إلى اختيار الخليفة من بين المهاجرين من قریش ، وذلك بعد خطبه « أبي بكر » رضي الله عنه ، ولم تكن الدعوة إلى أن يكون الخليفة من قریش على نص حديث ، بل بناء على أمرين :

أولهما - أفضلية المهاجرين على الأنصار وذكركم أولا في القرآن ، وبيان مقامهم من الصبر على البلاد والشدائد في أول الإسلام .

وثانيهما - أن قریشا كانت لها مكانة قبل الإسلام ، وعند ظهور

الإسلام في البلاد العربية ، ولذا قال «أبو بكر» رضى الله عنه في آخر خطبته «إن العرب لاتدين إلا لهذا الحى من قريش ، فهذا النص بلاريب يبين سبب

وإن الأحاديث التى رويت في فضل قريش تتجه بلاشك إلى هذا المعنى ، ماعدا حديث معاوية فإن له معنى آخر ، وهو بيان أن الأئمة يكونون من قريش ، وأنه ما من أحد ادعاهما إلا كبه الله تعالى إذا كان من غيرهم ، ولكن أهذا إخبار عن الواقع الذى يكون ، أم هو أمر وفرضية لابد من تحققها؟ إن الواقع الذى حصل أن الإمامة الحق التى تتمثل في الخلفاء الأربعة أبى بكر وعمر وعثمان وعلى — كانت في قريش فأولئك الأئمة أعلام الهدى كانوا من قريش ، وفوق ذلك فإن الحديث اشترط لكونها فيهم — أن يقيموا الدين ، ولذا قال «ما أقاموا الدين» فإذا لم يقيموه نزع من منهم إلى من يقيمه .

وبذلك ننتهى إلى هذه النصوص من الأخبار والآثار لا تدل دلالة قطعية على أن الإمامة يجب أن تكون من قريش ، وأن إمامة غيرهم لاتكون خلافة نبوية ، وعلى فرض أن هذه الآثار تدل على طلب النبي أن تكون الإمامة من قريش ، فإنها لاتدل على طلب الوجوب بل يصح أن يكون بياناً للافضلية لا لأصل صحة الخلافة ، وإن هذا متعين إذا فرضنا أن الآثار تغيد الطلب ، فإنه يكون طلب افضلية لا طلب صحة ، لأنه روى في الصحيحين عن أبى ذر أنه قال : «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع ، وإن ولي عليكم عبد حبشي مجدهم الأتق» وقد روى البخارى ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» ، وفي صحيح مسلم ، عن «أم الحصين» أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «إن استعمل عليكم عبد أسود مجدهم يقرؤكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا وأطيعوا» .

فجميع هذه النصوص مع حديث : « إن هذا الأمر في قريش » تثبت أن النصوص في مجموعها لا تستلزم أن تكون الإمامة في قريش وأنه لا تصح ولاية غيرهم ، بل إن ولاية غيرهم صحيحة بلا شك ، ويكون حديث « الأمر في قريش » من قبيل الإخبار بالغيب كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الخلافة بعدى ثلاثون ثم تصير مكا عضوضا ، أو يكون من قبيل الأفضلية لا الصحة .

بقي قول « أبي بكر » والصحابة معه ، فنقول إنه معلل بالتقوى في قريش وشوكتهم ، فإذا تحققنا في غيرهم ، ولم يكونا فيهم فإنه بمقتضى منطلق الصديق الذي رآه عليه الصحابة تكون الولاية في غيرهم ، لأنه إذا كانت القوة والمنعة والتقوى هي المناط ، فإن الخلافة تكون حيثما تكون هذه المعاني . وهذا هو النظر الفاحص لمبدأ الإمامة في قريش ، وفيما ورد في شأنه من آثار صحاح ومدى ما تدل ، والمناط الذي انعقد عليه الإجماع في اختيار « أبي بكر » خليفة ، رضى الله عنه .

٢ - البيعة

٨٥ - الشرط الثاني ، الذي يشترطه الجمهور لاختيار الخليفة هو المبايعة ، من أول الحل والعقد ، أي أن أولى الحل والعقد والجود وجمهير المسلمين يعطون الخليفة عهداً على السمع والطاعة في المنشط والمكروه ، ما لم تكن معصية ويعطيهم العهد على أن يقيم الحدود والفرائض ، ويسير على سنة العدل ، وعلى مقتضى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى هذا المنهاج كان الصحابة وقد أخذوه من النبي صلى الله عليه وسلم فقد بايعوا النبي صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة كما قال سبحانه وتعالى : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرًا عظيماً » ، وبايع النبي ﷺ أهل المدينة عندما م بأن يهاجر إليهم ، وبايع أهل مكة عندما فتحها ، ودخل أهلها في طاعته عليه السلام

ومنهم النساء ، فقد قال تعالى : « يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين بهتان يغترينه بين أيديهن وأرجلهن ، ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم » .

وقد بايع الصحابة « أبا بكر الصديق » ، رضى الله عنه بعد أن بين فضل المهاجرين على الأنصار ، فقال له « عمر » أمد يدك أبايعك ، فتتابع المسلمون على بيعته ، وأبو بكر عندما عهد بالامر من بعده لعمر بن الخطاب ، أخذ البيعة له وتتابع المسلمون على بيعته ، وكذلك فعل عثمان عندما انتهى أمر الستة الذين عهد إليهم « عمر » ، باختيار الخليفة من بينهم — إلى اختيار « عثمان » ، فقد بايعه أهل المدينة في المسجد النبوى ؛ وكذلك بايع أهل المدينة علماً رضى الله عنه .

واستمر أمر البيعة حتى العصر الأموى ، والخلفاء الأولين من « بنى العباس » .

وقد كانت البيعة في عصر الصحابة تقوم على الرأى الحر ، والتزام الطاعة اختياراً ، أما في العهد الأموى فقد صارت لفرض الحكم ، والإجبار على الطاعة وقد اخترع « الحجاج » ، وأشباهه صيغاً مختلفة للمبايعة ، فكان يحمل الناس على أن يقولوا فى بيعتهم ، عبيدى أحرار ، ونساقى طوالق ، إن خرجت عن طاعة الخليفة ، وذلك ليحمل الناس على الطاعة المطلقة ، ولقد كان الأولون من « بنى العباس » يلزمون الناس بالمبايعة وإن لم تكن بتلك الصيغة المحرجة التي كان يحمل الناس عليها الحجاج وأمثاله .

ولقد لثم الناس أبا جعفر المنصور بأنه أخذ البيعة كرهاً ، ولذلك منع والى المدينة الامام مالكا من أن يفق الناس بأنه ليس لمستكره يمين ، ولا طلاق لمكره حتى لا يكون ذلك سبيلا لتعمل الناس من بيعتهم للخليفة .

٨٦ - وأصل البيعة هذا يتفق مع نظرية العقد الاجتماعي التي فرضها علماء العصر الحديث في أصل الدولة ، فقد قرر جان جاك روسو ، الفرنسي ، وهو بولوك الإنجليزى بأن الأصل في قيام الدولة هو عقد بين الحاكم والمحكوم على أن يقوم الحاكم بمصلحة الرعية في نظير طاعتها والتزامها بما تفرضه الحكومة من ضرائب ، وإن اختلفوا في مدى ذلك العقد في التزام الحاكم والمحكوم ما بين مشدد في التزام الحاكم ، ومشدد في التزام المحكوم . وإن علماء المسلمين في ظل الفطرة المستقبلية ، والنظم الإسلامية المقررة في الإسلام قد انتهوا إلى هذا العقد وقد جعلوه واقعة عملية ، ولم يكن فرضاً مفروضاً ، إذا كانوا يصدقون ذلك ، والعقد الاجتماعي النظامي ، فعلاً ، ولم يكتفوا بفرضه فرضاً . وقد كان الالتزام فيه على الحاكم أقوى من الالتزام على المحكوم وأوثق وأشد ، فلم يفرض أن وجود الحاكم في ذاته مصلحة ، كما فرض بعض الكتاب الإنجليز ، بل فرضوا وجوده نعمة إذا لم يلتزم بالعدل والمصلحة والرفق ، والقيام بحق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإقامة القرائض وتفيذ الحدود ومنع الفساد في الأرض .

٣ - الشورى

٨٧ - هذا هو شرط المبايعة . أما الشرط الثالث - فهو أن يكون الاختيار بشورى المسلمين . والأصل في ذلك هو أن الحكم الإسلامى في أصل وضعه شورى : لقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » ، ولقوله تعالى أمرأ النبي صلى الله عليه وسلم : « وشاورهم في الأمر » ، ولأنهم صلى الله عليه وسلم الشورى في عامة أموره التي كانت تهم المسلمين ، ولم ينزل فيها وحى ، فكان في الحروب وفي أفعالها وفي شئون الحكم يستشير المسلمين في غير موضع النص ، وكذلك فعل أصحابه من بعده عندما كان الأمر إلى الراشدين رضوان الله تعالى عليهم .

وإذا كان الحكم الإسلامى فى أصله «شورياً» ، فلا بد أن يكون الاختيار شورياً أيضاً ، لأنه لا يمكن أن يكون الحكم شورياً . ويكون الخليفة مفروضاً بحكم الوراثة ؛ إذ أن «الوراثة» و «الشورى» نقيضان لا يجتمعان فى باب واحد .

ومن أشد ما أخذ على «معاوية» أنه حول الحكم الإسلامى إلى حكم وراثى ، وإن لبس لبوس البيعة ، فقد فقدت البيعة معناها ، إذ فقدت عنصر الاختيار الذى هو جوهرها ولها ومرارها ، ولقد قال الحسن البصرى فى حكم معاوية : «أربع خصال فى معاوية لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : خروجه على هذه الأمة بالسفهاء حتى أبزها بغير مشورة منهم ، واستخلافه «يزيد» ، وهو سكير خيبر يلبس الحرير ، ويضرب بالطناير . وإدعاؤه «زياداً» ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ، وقتله «حجر بن عدى» ، فياله من حجر وأصحاب حجر» .

ولقد قال «عمر بن الخطاب» فى وجوب أن تكون البيعة عن مشورة : «من بايع رجلاً بغير مشورة المسلمين فلا بايع هو ولا الذى بايعه» ، وهكذا نرى «الإمام عمر» رضى الله عنه يحرم من حق الإمامة من يفتات على الأمة فيبايع رجلاً لم يكن لها اختيار فيه ولا إرادة لها فى أن يكون عليها إماماً .

٨٨ - الشورى إذن شرط لا بد منه ، والبيعة تكون بمشورة المسلمين ، ولكن ما الطريقة للبايع وللشورى ، ومن هم أهل الشورى وأهل المبايعات ؟ والجواب عن ذلك أن القرآن أمر بالشورى ، والسنة التزمها . ولكن لم تبين طريقة الشورى ولأمن هم أهلها ، وترك للناس تنظيمها وتعرف طرقها ، وذلك لأنها تختلف باختلاف الجماعات وباختلاف العصور والأمصار . فما يصلح فى عصر ربما لا يصلح فى غيره ، وما يصلح عند قوم ربما لا يصلح عند غيرهم ، فأنه

م سبحانه وتعالى أمر بالشورى ، كما أمر بالعدل ، وترك للناس ترتيباً مثل طريق لتحقيق هذين المعنيين الساميين .

ولقد كان بين المسلمين طرائق ثلاثة لاختيار الخليفة عن مشورة قد أشرنا إليها من قبل ونذكرها هنا بتفصيل نسبي :

الأولى : اختيار حر عن مشورة من غير عهد من أحد ، وذلك يتحقق في اختيار د أبي بكر الصديق ، رضى الله عنه ، فقد اختاروه اختياراً حراً من غير عهد ، فلم يعهد إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختاره للصلاة في مرض موته عليه السلام ، ففهم بعض الناس أن الصحابة قد اختاروه لهذا ، وقالوا قد اختاره لأمر ديننا فأولى أن نختاره لأمر ديننا ، وإن صح هذا الاستنباط ، فهو لا يعد عهداً ، وإن كان في جملة يومئذ إلى فضل د أبي بكر الصديق ، ومقامه بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ؛ ولا يصح أن نفهم أن ذلك عهد بالخلافة ، وليس فيه تصريح بها ، ولا دعوة إليها .

وفوق ذلك فإن الحديث عن إمامته في الصلاة لم يجر في «سقيفة بني ساعدة» ، التي تم فيها اختياره خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وربما كانت إمامته للصلاة داعية لتتابع الناس على بيعته ورضاهم به عندما مد عمر ، يده إليه مبايعاً .

ومهما يكن من اعتبار فإن الإجماع على أن بيعه د أبي بكر ، رضى الله عنه لم يكن بعهد من النبي صلى الله عليه وسلم ،

الثانية : أن يعهد خليفة لمن يليه إذا لم تكن له به قرابة ، وهذا الذي كان في عهد د أبي بكر ، إلى د عمر ، رضى الله عنه ، فقد كان العهد بمثابة

اقترح من « أبى بكر الصديق » ، ولم يكن فيه إلزام ، فقد كان المسلمون على مقربة من حال الارتداد التى أصابت البلاد العربية وقد خرجت الجيوش الإسلامية مجاهدة ، فخشى « أبو بكر » الاختلاف فى شأن الخلافة كما اختلفوا فى « سقيفة بنى ساعدة » ، فاقترح « عمر » الذى لم يكن له به نسب ولا سبب بل الإخلاص لدينه وللمؤمنين هو الذى دفعه لأن يختار لهم ، وقد بايعه المؤمنون طائعين مختارين بعد أن اقترحه أبو بكر ، وناقشوه فى اختياره مناقشة فاحصة . فلما علموا أن الحق فيها اختار أقدموا مختارين غير كارهين .

والثالثة : هى طريقة العهد إلى واحد من ثلاثة أو أكثر يعدون أفضل القوم ، فقد رأى « عمر » أن « النبى » صلى الله عليه وسلم لم يعهد إلى أحد ، ورأى « أبابكر » قد عهد إليه . فقال : إن تركت فقد ترك من هو خير منى وإن عهدت فقد عهد من هو خير منى ، فتوسط فى الأمر ، وجعل الأمر شورى إلى ستة ، يختارون من بينهم ، وقد اختاروا « عثمان » فبايعه الناس ، فكانت الشورى فى هؤلاء الستة شورى اقترح ، لا شورى تعيين ، ولو أن المسلمين لم يبايعوا ما كان « عثمان » رضى الله عنه خليفة : لأن مجرد الاقتراح لا يكون به إماماً بل الإمامة ثبتت بالمبايعه التى كانت مظهر الاختيار الحر الصحيح ، والتى تم به « الولاية » ، ويتحقق به معنى « الإمامة » .

وقد قال « ابن حزم » ، إن هذه الطرق الثلاث هى التى ينحصر فيها طريق اختيار الخليفة ، ولا يجوز أن تبدع طريق غيرها ، لأن ذلك يكون خروجاً على إجماع الصحابة ؛ لأنهم ارتضوا هذه الطرق الثلاث فهو إجماع .

والحق أن هذه طرق ارتأوها محقة لمعنى الاختيار الشورى فى عصرهم . أما العصور المختلفة فلها أن تختار من الطريق ما يكون أوضح فى بيان رأى الأمة واختيارها لإمامها الذى يقيم الحدود .

٨٩ - هذا هو النظام الذى اتبعه الصحابة فى الشورى بشعبه الثلاث .
ولكن هنا يرد سؤالان :

الأول : من هم « أهل الشورى » فى عهد الصحابة ؟

والثانى : إذا قام الامام من غير شورى فهل يجب طاعته إذا تمت
الموافقة عليه ؟

وإن الإجابة عن هذا السؤال الأول توجب علينا أن نرجع إلى فعل
الصحابة وما انتهوا إليه ، فنقول :

إن الذين اختاروا « أبا بكر » هم أهل المدينة ، وهم المهاجرون والأنصار
وكذلك الذين بايعوا « عمر » ، والذين بايعوا « عثمان » ، رضى الله عنهم
« فالمدينة » كانت فى هذا تشبه « أثينا » فى عصر « بيركليس » وأهلها وحدهم
هم الذين يختارون الإمام ، وقد كان لذلك مبرراته ، فإنها عيش الإسلام ، وأهلها
هم حماة الدعوة الإسلامية ، وغيرها من الجهات العريية لم يكن الإسلام قد استقر
فيها ، بدليل حركة الردة التى كانت عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فقد
ارتدت العرب كلها وبقيت المدينة ومكة . وما كان للمسلمين وهم يفكرون
فى الأمر بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى أن يشركوا معهم فى الاختيار
أولئك الأعراب الذين يفكرون فى الانتفاض ، وخلع ربة الإسلام .

ولما جاء « عمر » و « عثمان » ، كان العرب قد خرجوا مجاهدين محاربين فى
الأقاليم ، وما كانوا قد استقروا من بعد فى إقليم منها ، حتى يشمل حق البيعة
هذا الإقليم ، ويشترك أهله فى اختيار الخليفة حتى إذا جاء دور « على » رضى الله
عنه كان العرب قد استقروا فى الأقاليم ، فكان فى « الشام » طائفة كبيرة من
العرب ، وكان فى « الصيرة » و « السكفة » و « مصر » طوائف من العرب

ولكن الذين اختاروا «علياً» هم أهل المدينة وحدهم ، وقد قبل رضى الله عنه مضطراً : ليحفظ امر المسلمين ، وارتضى أن يكون أهل «المدينة» هم وحدهم أصحاب الاختيار ، ولعله لاحظ في ذلك أن العرب الذين استقروا في الأمصار كان أكثرهم من بقايا أهل الردة ، وفوق ذلك لم يكن استقرار حكم الإسلام فيها استقراراً نهائياً ، وأن الاختيار لا يمكن أن يكون من كل واحد منهم وأن العصيات الجاهلية قد ابتدأت تنبث فيها ، وأنه لا بد في الاختيار العام من نظام جامع يدخل فيه الموالي والعرب ، فالموالي كانوا عدداً كبيراً في المدائن الإسلامية. وكان لا بد من التفكير في هذا بعد استقرار الأمور وتام البيعة ، وهدوء الحال ، حتى يمكن رد كل أمر إلى نصابه .

ولكن «معاوية» لم يميل لإمام الهدى حتى يتم ما ابتدأ ، بل حارب البيعة وانتقض على المسلمين ، واتهم مبايعيه ، ووجد من مبايعيه من انتقض عليه ، وهكذا ابذع الأمر واضطرب .

ولعله كان من الأمور التي تحركت في قلوب بعض العرب هو الانتصار على الاختيار بالمشورة على أهل المدينة وحدهم ، وفي الحق إن مأسسة الإمام «على» كرم الله وجهه كان لا مناص منه . فما كان من المعقول وقد كانت المدينة محاطة بجيوش غارجة للفتنة أن ينتظر لأخذ رأى كل العرب في مصر و «الشام» و «العراق» و «فارس» ، وما كان من المعقول ، وقد عم الاختيار أن يحرم منه المسلمون من الموالي . ولكن كانت المبايعات من عرب هذه الأقاليم مغنية عن شورايم لهذه الضرورة . وقد جاءت البيعة من كل البلاد ما عدا الشام ، وكان على «معاوية» أن يخضع لمصلحة الإسلام ورأى الكثرة الكبرى ، ومكانة على رضى الله عنه ، فقد كان إمام المسلمين في ذلك الوقت غير منازع ، أو كما يعبر بلفظ العصر كان رجلاً الساعة ، ولكن تحركت المطامع

نحو الملك ، والعصية العربية والإحن الجاهلية ، ولا حول ولا قوة إلا بالله تعالى .

٩٠ — وللإجابة عن السؤال الثاني (وهو قيام الحاكم من غير شورى وطاعته) نقول : إن جمهور الفقهاء قد قرروا أنه إذا تغلب متغلب على أمر المسلمين ولم يكن لهم إمام ، وكان ممن استوفى شروط الإمامة ، وأقام في الناس العدالة ، فارتضوه لهذا وبايعوه ، فإنه يكون إماماً ، ولقد جاء في كتاب المدارك : قال « ابن نافع ، كان « مالك » يرى أن أهل « الحرمين » إذا بايعوا لزمت البيعة أهل الإسلام ، وإن هذا يدل على رأى « مالك » في أهل الاختيار . و « مالك » كان يعتبر في عصره المثل الأعلى للإمام « عمر بن عبد العزيز » ، ولم يكن اختياره بطريق الشورى ، ولكن بعد ذلك أقام العدل ورد المظالم فكان إماماً حقاً ، فالاختيار السابق على البيعة ليس بشرط عند مالك ، والبيعة نفسها ليست بشرط ، بل يكفي الرضا ، إقامة الحق .

و « الشافعي » رضى الله عنه كان يرى ذلك الرأى ، وهو الاكتفاء بالرضا اللاحق ، فقد روى عنه تلميذه حرمله أنه قال « كل قرشى غلب على الخلافة بالسيف واجتمع عليه الناس فهو خليفة » ، فالعبرة عند « الشافعية » بالقرشية وإقامة العدالة ، ورضا الناس ، سواء أكان الرضا سابقاً لإقامته أم كلاً لاحقاً لإقامته .

والإمام « أحمد » رضى الله عنه قد صرح بهذا في إحدى رسائله ، فهو يقول : « من ولى الخلافة فاجتمع عليه الناس ورضوا به ، فهو خليفة ، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة ، فهو خليفة ، والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة الم والفاجر » ، ويقول : « ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين ، وقد

كان الناس قد اجتمعوا عليه ، وأقرّوا له بالخلافة بأى وجه كان بالكلية أو بالغلبة قد شق هذا الخارج عصا الجماعة ، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية (١) .

٩١ - هذا نظر جمهور الفقهاء ، ويجب أن نقرر أن خلافة المتغلب تكون خلافة نبوية في نظرم إذا استوفى شروط الإمامة كلها ، وعلى رأسها العدالة ، ويجب أن يضاف إليها شرطان آخران ، لا بد أن الأئمة الكرام قد لاحظواهما عندما قرروا إمامة المتغلب إن تم عليه الرضا من بعد :

أول هذين الشرطين - ألا يكون هناك إمام آخر ، لأنه إذا كان هناك إمام عدل مرضى من الناس يكون الثانى باغياً يجب قتاله بل يجب قتله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من جاءكم وأمركم على رجل واحد فاقتلوه » .
الشرط الثانى - ألا تكون ثمة فرصة للاختيار والانتخاب ، بأن يكون ثمة حال توجب سرعة البت ، كأن يموت الإمام في حال حرب ولا فرصة للاختيار والانتخاب .

وإذا لم تكن هذه الأحوال التي تسوغ الانصراف عن الشورى والاختيار بمشورة المسلمين - فإنه يكون آمناً بتغلبه خارجاً على المبادئ الإسلامية العادلة ولو فتح الباب لكل متغلب من غير مسوغ لهدمت الشورى ، ولأدى الأمر إلى تنازع الحكام ، وضياح أمر المسلمين ، كما حصل في الماضي .

٤ - العدالة

٩٢ - والشرط الرابع الذى يجب توافره في الخلافة النبوية هو العدالة

وهو جوهرها ولبها ، والعدالة التي تطلب من الإمام الأعظم ، تشمل أنواع العدالة المختلفة ، بحيث يكون هو عدلاً في ذاته ، لا يؤثر قرابة ، ولا يقدم أحداً لهوى ، ولا يؤثر ذا عجة ، ولا يبعد ذا بغض ، ولقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً »

وعدالة الإمام توجب عليه أن يولي الأمور من يصلح لها ، ويوسدها ، لأهل العدالة والرفق ، ولقد شدد النبي صلى الله عليه وسلم في اختيار الولاية وقال : « من ولي من أمر أمتي شيئاً فأمراً أحداً عاباة فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » وقال عليه السلام : « من استعمل رجلاً على عصابة وفيهم من هو أَرْضَى الله فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » .

ومن عدالة الإمام ، أن يعامل الأعداء بالعدل ، فالعدالة الإسلامية نعم ولا تنخص ، نعم الولي والعدو على سواء ، ولذا يقول الله تعالى ولا يجر منكم شأن قوم على ألا تعدلوا ، أعدلوا هو أقرب للتقوى .

والعدالة الإسلامية تشمل العدالة القانونية التي يطبق فيها الحكم الإسلامي على الجميع ، حتى أن الفقهاء أجمعين قرروا أن الإمام الأعظم نفسه لو ارتكب جنابة اقتض منه ، وإن ارتكب حداً قرر جمهور الفقهاء وحوب إقامة الحد عليه ، وانفقوا على أن الولاية الذين يكونون دون الخليفة الأعظم إذا ارتكبوا جريمة فيها حداً أو قصاص يقتض منهم ويقام الحد عليهم وهذا أمر مجمع عليه .

والعدالة الإسلامية تعم العدالة الاجتماعية ، التي تنظم التكافل الاجتماعي والعدالة الاقتصادية التي تمكن كل قادر من العمل ، وبها يكون تكافؤ الفرص ولذا أسند الله رسوله صلى الله عليه وسلم

لكيلا تكون دولة بين الأغنياء ، وقرر الإمام مالك ، أن المعادن تكون ملكا للدولة ولا تكون ملكا لاحد .

٩٣ - ولقد طلب « عمر بن عبد العزيز » من « الحسن البصرى » أن يصف له « الإمام العادل » فكتب إليه :

« اعلم يا أمير المؤمنين أن الله قد جعل الإمام العدل قوام كل مائل وقصد كل جائر ^(١) وصلاح كل فاسد ، وقوة كل ضعيف ، ونصفة كل مظلوم ومفزع كل ملهوف . والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالراعى الشفيق على إبله الرفيق الذى يرتاد لها أطيب المرعى ، وينودها عن مراتع الهلكة ، ويحميها من السباع ويكنفها من أذى الحر والقر ^(٢) والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالآب الحانى على ولده ، يسعى لهم صغاراً ويعلمهم كباراً ، يكتسب لهم فى حياته ويدخر لهم بعد مماته ، والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيقة البرة الرفيقة بولدها ، حملته كرها ، ووضعت كرها ، وربته طفلاً ، تسكن بسكونه ، ترضعه تارة وتقطمه أخرى وتفرح بعافيته ، وتقم بشكايته . والإمام العدل يا أمير المؤمنين ، موصى البتامى وخازن المساكين يربى صغيرهم ، ويمون كبيرهم . والإمام العدل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح تصلح الجوانح بصلاحه وتفسد بفساده ، والإمام العدل يا أمير المؤمنين هو القائم بين الله وبين عباده يسمع كلام الله ، ويسمعهم ، وينظر إلى الله ويرىهم ، وينقاد إلى الله ويقودهم ، فلا تكن يا أمير المؤمنين كعبد أتمنه سيده واستحفظه ماله وعياله ، فبدد المال وشرد العيال ، فأفقر أهله وفرق ماله وأعلم يا أمير المؤمنين أن الله أنزل الحدود ليزع بها عن الخبائث والفواحش ، فكيف إذا أتاها من يلبيها ، وأن الله أنزل

(١) أى هو الذى يحمل الجائر على تصدوعه الطير .

(٢) الداء البند .

التفاصيل حياة لعباده ، فكيف إذا قتلهم من يقتص لهم . واذكر يا أمير المؤمنين الموت وما بعده ، وقلة أشياك عنده ، وأنصارك عليه ، فتزود له ولما من بعده من الفزع الأكبر ، واعلم يا أمير المؤمنين أن لك منزلا غير منزلك الذي أنت فيه ، يطول فيه ثوابك ، ويفارقك أحباؤك ، يسلبونك في قعره فريداً وحيداً ، فتزود له بما يصحبك : « يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه ، واذكر يا أمير المؤمنين إذا بعث ما في القبور وحصل ما في الصدور ، فالأسرار ظاهرة ، والكتب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها . فالآن يا أمير المؤمنين وإنك في مهل ، وقبل حلول الأجل ، وانقطاع الأمل — لا تحكم يا أمير المؤمنين بحكم الجاهلين ، ولا تسلك بهم في سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين فإنهم لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ، فتبوء بأوزارك وأوزار مع أوزارك . وتحمل أثقالك وأثقالا مع أثقالك . ولا يفرئك الذين يتنعمون بمافيه بؤسك ، ويأكلون الطيبات في دنياهم بنهاب طيباتك في آخرتك لا تنظر إلى قدرتك اليوم ، ولكن أنظر إلى قدرتك غداً ، وأنت مأسور في حبال الموت ، وموقوف بين يدي الله في مجمع الملائكة والنبيين والمرسلين « وعنت الوجوه للحى القيوم » ، وإن يا أمير المؤمنين ، وإن لم أبلغ بعضي ما بلغه أولو النهى من قبلي لم آل من شفقة ونصحا ، فأنزل كتابي عليك كداوى حبيبة يسقية الأدوية الكريمة ، لما يرجو له من العافية والصحة . والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته .

٩٣ - ونرى من ذلك الكتاب القيم الذي ذكر فيه ذلك التابعي التقي الإمام العادل - عموم صفة العدل ، حتى شملت العدالة القانونية التي توجب خضوع الحاكم للأحكام التي شرعها القرآن وينتها السنة فلا يعنى الإمام من

الحد إن ارتكب ما يوجب ، ولا يعنى من القصاص إن اعتدى على أحد ،
وعلى ذلك أجمع جمهور الفقهاء . كما شمل العدالة الاجتماعية ، التى تنظم أساس
التكافل الاجتماعى ، وكما شمل العدالة الإدارية التى توجب أن يكون
الولاية خاضعين للعدل ، ولا يتسلطون لينضعوا الرقاب ، وينلوا المسلمين ،
وقد شمل الكتاب أيضاً الإشارة إلى تصرف موارد الدولة بالأمانة وحسن
التدبير فى أموالها . . . وهكذا نجد الكتاب قد تعرض لصفات الحاكم العدل
كلها بالعبارة تارة ، وبالإشارة أخرى .

الحاكم إذا خرج عن الشروط

٩٥ - إذا خرج الحاكم عن هذه الشروط بأن كان توليه بغير رضا المؤمنين ، سواء أكان الرضا سابقاً ، كما هو الأصل أم كان الرضا لاحقاً لولايته ، كما سوغ ذلك الأئمة الثلاثة « مالك ، و « الشافعي ، و « أحمد ، بعبارة واردة عنهم أو كان من غير قریش على رأى الجمهور ، أو كانت المبايعة غير حرة ، أو خرج عن حدود العدالة ، ففي هذه الحال قرر جمهور الفقهاء أن ولايته لا تعتبر خلافة نبوية ، ولكنها تعتبر ملكاً دنيوياً ، ولذا قالوا في ولاية « يزيد بن معاوية ، إنها ولاية ملك لا ولاية خلافة ، وقال في ذلك « ابن تيمية » : « يعتقد أهل السنة أنه ملك على جمهور المسلمين ، وصاحب السيف كما كان أمثاله من بنى أمية » ويقول أيضاً : « يزيد » في ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك . ملوك المسلمين المستخلفين في الأرض .

٩٦ - وهؤلاء تجب طاعتهم أم لا تجب ؟ إنه ... إذا كان هناك إمام قد استوفى شروط الولاية ، والتف حوله جمع من الناس وبايعوه مبايعة حرة فإن الطاعة له واجبة بلا ريب ؛ لأنه الخليفة حقاً ويعتبر هذا الذي تغلب على الملك واتخذها ملكاً قيصرياً أو كسروياً باغياً يجب قتله أو حمله على الحق ومعاونة العادل عليه لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » .

وإذا لم يكن هناك حاكم عدل سواه . أو لم تتم له بيعة رغباً أو رهباً فإن الطاعة واجبة لهذا الملك الذي لم يستوف شروط الخلافة ، ولقد قال « الحسن البصري » في وجوب طاعة ملوك « بنى أمية » ما نصه : « هم يلون من أمورنا

خمسة : الجمعة ، والجمعة والنبي ، والثغور ، والحدود ، لا يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وإن ظلموا ، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون ، وكان يقول رضى الله عنه : « هؤلاء الملوك وإن رقصت بهم الهماليك ^(١) ، ووطئ الناس أعقابهم فإن ذل المعصية في قلوبهم — إلا أن الحق ألزمتنا طاعتهم ، ومنعنا من الخروج عليهم ، وأمرنا أن نستدفع بالتوبة والدعاء مضرتهم . »

٩٧ - ولقد نقل في شرح الموطأ أن رأى الإمام مالك ورأى جمهور أهل السنة أنه إذا ظلم الإمام فالطاعة أولى من الخروج فقد جاء في الموطأ عند شرح بيعة النبي صلى الله عليه وسلم ، التي جاء فيها : « وألا تنازع الأمر أهله » ما نصه :

قال « ابن عبد البر » : « اختلف في أهله ، قيل أهل العدل والإحسان والفصل والدين ، فلا ينازعون ، لأنهم أهله ، أما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا بأهله ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « لا ينال عهدى الظالمين » . وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج . أما أهل السنة فقالوا : الاختيار أن يكون الإمام فاضلاً عادلاً محسناً ، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه ، لما فيه من استبدال الخوف بالأمن ، وإهراق الدماء وشن الغارات والفساد ، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه ، والأصول تشهد والعقل والدين أن أقوى المكروهين أولى بالترك ^(٢) . »

ولقد صرح : الإمام أحمد ، بوجوب الصبر عند الجور ونهى عن الخروج والائتمار نهيأ صريحاً ، ولذا روى عنه أنه قال : « الصبر تحت لواء السلطان على ما كان منه من عدل أو جور ، ولا يخرج على الأمر بالسيف وإن جاروا ، ^(٣) . »

(١) الهماليج الخيل والبغال بزيئتها لاذ تركب تقاضوا وكروا .

(٢) شرح الموطأ للزرقاني ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) المنتقى لابن الجوزي ص ١٧٦ .

٩٨ - هذا هو المنقول عن أئمة أهل السنة «مالك»، و«الشافعي»، و«أحمد»، وهو المشهور، ولكن «ابن تيمية» يذكر أن الخليفة إذا اختير على أنه عدل وكان اختياره بمشورة المسلمين، ثم تبين أنه فاسق - قد اختلفوا في طاعته، فقبل طاعته واجبة وتستمر؛ لأن بيعته في الأعناق، وهو الراجح عند الجمهور، وقيل إن بيعته تنقض وطاعته غير واجبة وهو رأى غير الجمهور. أما الذى لا يختار اختياراً حراً ويبيع، فقد ذكر أنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

أولها - أن يرد جميع أمره، ولا يطاع لافى طاعة ولا فى معصية، لأن ولايته ظلم إذ لم تتم له بيعة، وطاعته ولو فى عدل إقرار بهذا الظلم، وهذا رأى أشبه برأى الخوارج، ولذا لم يرجحه أهل السنة، وإن قيل به بينهم .
وثانيها - وهو أقواها وأعلماها وعليه الأكثرون أنه يطاع فى الحق، ولا يطاع فى معصية أخذاً من الحديث : «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق» .
ثالثها - أنه لو كان الذى تولى بغير الاختيار قد تولى منصب الإمامة العظمى فإنه يطاع فى الطاعة، ولا يطاع فيما هو معصية، وإن كان ليس هو المتولى منصب الإمامة، بل أحد الولاة فإنه يرد فى الحق والعدل . وقد عللوا التفرقة بين المتغلب عن الإمامة الكبرى، والمتغلب على مادونها، بأن الأول لا يمكن تغييره إلا بفتنة، والفتنة تكون فيها الفوضى، والفوضى فى ساعة يحدث فيها من الظلم ما لا يحدث فى استبداد سنين، وأما من دون هذا المنصب فيمكن تغييره من غير فتنة، وخصوصاً إذا استثنى بمن جلس فى منصب الإمامة الكبرى. ويختار «ابن تيمية»، الرأى الوسط، وهو الطاعة فى العدل والعصيان فى الظلم، وقد اتفق المسلمون على أنه لا طاعة فى معصية قط، وإما خلافهم فى حال الحق والعدل^(١) .

٩٩ - ونفتمى من هذا كله إلى أن الخلافة النبوية تجب الطاعة المطلقة فيها وأن المختار للخلافة النبوية إذا فسق خرجت خلافته عن معنى الخلافة النبوية وصارت خلافته ملكاً عضواً ، ويستوى مع من لم يختر ، وقد اتفق الجمهور بالنسبة له على ثلاثة أمور :

أولها : عدم الخروج عليه حتى لا يؤدي الخروج إلى فتنة يضيع فيها الحق ويغلب الشح المطاع ، ويتبع الهوى .

ثانيها : أنه لا يطاع في معصية قط ، فقد قال عليه السلام فيما ذكرنا من قبل « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

ثالثها : أن كلمة الحق واجبة عند الحاكم الظالم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة ، قيل لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين » ، وقد قال عليه السلام : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » . وإنه إذا لم يستطع أن يقول الحق يستطيع أن ينكره بقلبه ، وذلك أضعف الإيمان ، وقد روى عن « أم سلمة » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سيكون أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برى » ، ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع^(١) .. قالوا أفلا نقاتلهم يا رسول الله ؟ قال : لا .. وروى في الصحيحين « البخارى » و « مسلم » عن « رسول الله » صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنكم سترون بعدى أثره ، وأموراً تتكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : « تؤدون الحق الذى عليكم وتسألون الله الذى لكم » ، وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم : « من ولى عليه وال فرأه يأتى شيئاً من معصية الله ، لن ينكره » ، يأتى من معصية ولا ينزعن يداً عن طاعة ..

اللهم أصلح الراعى والرعية ، وأقم عمود الدين ، ووسد أمور المسلمين للأقوياء الصالحين ، ووقفنا للهداة الراشدين .

(١) المراد من رضى وتابع يكون منهم .

المذاهب الاعتقادية

تمهيد :

١ - كان المؤمنون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان - يستقون عقيدتهم من القرآن الكريم ، ويعرفون ما يليق بذاته تعالى وما يزه عنه جل وعلا من آياته ، تعالت كلماته ، ولذا لم يكن بينهم جدل في شأن من شئون العقائد ، ولقد قال المقرئ في خطبته : « اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه الروح الأمين ؛ وبما أوحى إليه ربه تعالى ، فلم يسأله صلى الله عليه وسلم من العرب قروهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك ؛ كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن أمر الصلاة والزكاة والحج ، وغير ذلك مما لله سبحانه وتعالى فيه أمر ونهى ، وكما سألوه عن أحوال يوم القيامة والجنة والنار ، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام ، وفي الترغيب والترهيب ، وأحوال القيامة والملاحم والفتن ، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث معاجمها ومسانيدها وجوامعها ، ومن أمعن بالنظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرو قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه وتعالى به نفسه الكريمة في القرآن الكريم ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات ، نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما

أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدر والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة ، وساقوا الكلام سواقاً واحداً ، .

٢ - ذلك كلام المقرري ، وهو ينطبق تمام الانطباق على المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم في إيمان صادق ، أما غير هؤلاء الذين أسلبوا وجوههم لله تعالى ، فقد كان منهم أسئلة يريدون بها الفتنة ، وقد حكى الله تعالى حالهم في قوله تعالى كلماته : « فاما الذين في قلوبهم زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب ، وكانت المسألة التي أثبتت هي مسألة القدر .

القدر

٣ - ويظهر أن المسألة التي كانت أحياناً تثير بعض المناقشات مسألة القدر وهي المسألة التي شغلت أصحاب الديانات القديمة ، وقد تكلم بالقدر المشركون وألقوا عن أنفسهم مسئولية الشرك بالقدر ، فقد قال سبحانه وتعالى عنهم « سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرون ، ويقول الألومسي في تفسير هذه الآية : ولم يريدوا بهذا الكلام الاعتذار عن ارتكاب القبيح إذ لم يعتقدوه ، قبح الله أفعالهم ، وهي أفعي لهم ، بل هم كما نطقت الآية يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وإنهم يعبدون الأصنام لتقريبهم إلى الله زلفى ، وإن التحريم إنما كان من عند الله عز وجل ، ومرادهم بذلك الاحتجاج على أن ما ارتكبهوه

حق ومشروع ورضى الله عنه بناء على أن المشيئة والإرادة تساوى الأمر ، وتستلزم الرضا ، فيكون حاصل كلامهم أن ما ارتكبه من الشرك والتحريم وغيرهما مما تعلقت به مشيئة الله تعالى وإرادته وكل ما تعلقت به مشيئته وإرادته فهو مشروع ومرضى عنه . .

ونرى من هذا أن أولئك المشركين إنما يثيرون مسألة القدر ، ويحتجون بها على النبي صلى الله عليه وسلم .

ع - وقد كان يظهر في عصر النبي صلى الله عليه وسلم منارات أخرى غير القدر يثيرها من تأثر بتعاليم قديمة . قال الشهرستاني في الملل والنحل : « واعتبر حال طائفة جادلوا في ذات الله تعالى تفكراً في جلاله ، وتصرفاً في أفعاله ، حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : « ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء وهم يجادلون في الله وهو شديد المحال » . فهذا ما كان في زمنه عليه السلام ، وهو على شوكته وقوته وصحة بدنه ، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ، ويطنون النفاق ، وإنما يظهر نفاقهم في كل وقت بالاعتراض على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبنور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع . .

ومهما يكن من أمر هذه المسائل التي كانت تثار ، فأقوى مسألة كانت هي مسألة القدر ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم على الخوض فيه مع وجوب الإيمان به ، فقد ورد في حديث سؤال جبريل لاني صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام قال أخبرني عن الإيمان ، قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر . وتؤمن بالقدر خيره وشره . والإقرار بالقدر نوع من الإذعان لله ، والإقرار بإحاطة علمه بكل شيء وتقديره في الأزل كل ما هو كائن على مقتضى حكمة الله تعالى ، ولذا حث النبي صلى الله عليه وسلم على الإيمان به . ولكنه نهى عن الخوض فيه ، لأن الخوض فيه مضلة للأفهام ومزلة للأقدام ، وحيرة للعقول في مضطرب دين المذاهب والآراء ، وذلك يدفع إلى الفرقة والانقسام ، ولأن إثارة الجدل فيه إمارة في أمر ليس في سلطان المجادل

الإقناع فيه ، وليس بيد أحد من الأدلة العقلية ما يحسم به الخلاف ، ويقطع في الموضوع .

٥ - ولما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، واختلط المسلمون بغيرهم من الأمم وأصحاب الديانات القديمة ، وفيهم من يتكلم في القدر ومن يثبته ومن ينفيه ، - ابتدأت المناقشة فيه تأخذ شكلا لا يتفق مع أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعدم الخوض فيه ، ويروى في ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بسارق ، فقال : لم سرت ؟ ، فقال قضى الله علي ، فأقام عليه الحد ، ثم ضربه أسواط ، فقيل له في ذلك ، فقال أمير المؤمنين : « القطع للسرقة ، والجلد لما كذب على الله تعالى » .

وزعم بعض الناس أن الإيمان بالقدر يناهض الحذر ، فقيل لعمر عندما امتنع عن دخول مدينة فيها طاعون : « أفراراً من قدر الله » ، فقال الفاروق عمر : « نفر من قدر الله ، وهو يشير بهذا إلى أن قدر الله تعالى يحيط بالإنسان في كل الأحوال ، وأنه لا يمنع الأخذ بالأسباب ، وأن ذات الأسباب مقدورة ، فيجب علينا الأخذ بها والسير في طريقها ، إقامة للتكليفات وتحمل لتبعات الأشياء » .

وزعم بعض الذين اشتروا في تزل الإمام الشهيد عثمان ، رضى الله عنه أنهم ما قتلوه إنما قتله الله ، وحين حصوه قال له بعضهم : الله هو الذى يرميك فقال عثمان : « كذبتهم ، لو رماني الله ما أخطاني » .

وما كانت هذه الظنون إلا بعض ما زرعه أهل الديانات الأخرى في نفوس المسلمين .

٦ - إذ أثبتت مسألة التمدد ثارت حولها عجاجة ، فقد اضطربت فيها العقول ، ووجدت فيها ميداناً للاثبات والجدل . واتجه الناس فيه اتجاهات فلسفة أشبعوا بها ماعندهم من نعمة عقلية ، ولكنههم أوجدوا الناس في حيرة

واضطراب فكرى ونفسى، ووجد بعض الذين ليس للدين حريجة في نفوسهم في القدر اعتذاراً عن مقابحهم وتبريراً لمفاسدهم ، فساروا فيما يشبه الإباحية وإسقاط التكليف ، كما فعل المشركون وبعض المجوس قبل الإسلام .

وكان الكلام في القدر يشتد كلما اتسع نطاق الفتن ، ولذا كان الكلام فيه في عهد علي أشد وأحد ، جاء في نهج البلاغة وشرح لابن أبي الحديد ما نصه :

« فام شيخ إلى علي عليه السلام فقال : « أخبرنا عن مسيرنا أكان بقضاء الله وقدره . فقال الإمام والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما وطينا موطننا ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره ، فقال الشيخ ، فعندى الله احتساب عناي . ما أرى من الأجر شيئاً . فقال : له أيها الشيخ ، لقد عظم الله أجركم في سيركم وأتم سائرون ، وفي منصرفكم وأتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء من أحوالكم مكرهين ولا مضطرين ، فقال الشيخ : وكيف والقضاء القدر ساقانا ؟ فقال : ويحك . . . لعلك ظننت قضاء لازماً وقدرًا حتمًا ، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب ، والوعد والوعيد والأمر والنهي ، ولم تأت لائمة من الله للمذب . ولا محمداً لمحسن ، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء ، ولا المسيء أولى بالذم من المحسن ، تلك مقالة عباد الأوثان وجنود الشيطان ، وشهود الزور أهل العمى عن الصواب ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها ، إن الله أمر تخيراً ونهى تحذيراً ، وكلف تيسيراً . ولم يعص مغلوباً ، ولم يطع كارهاً ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار ، فقال الشيخ : فما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلا بهما ؟ فقال : « هو الأمر من الله تعالى والحكم ، ثم تلا قوله سبحانه : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ، فنهض الشيخ مسروراً » .

هذا ما نقله «ابن أبي الحديد» و«الشيخ الإفريقي» عن «علي» رضي الله

هذه . ولئن صحت الرواية ليكون دليلًا على شيوع القالة في القدر في عصر
« على » ، رضى الله عنه شيوعاً حاول به الإمام أن يمنع الخوض فيه بطريقة
إعادة الأمر فيها إلى النصوص الظاهرة :

مرتكب الكبيرة

٧ — وقد جد في عهد « على » ، كرم الله وجهه الجدل في مسألة أخرى غير
مسألة القدر ، وهي مسألة « مرتكب الكبيرة » . فإن الجدل في هذه المسألة
أثاره « الخوارج » ، بعد التحكيم ، إذ حكموا بكفر من رضى بالتحكيم ، باعتباره
كبيرة في نظرهم . وكفروا « علياً » ، رضى الله عنه ، كما كفروا من معه ، وقد
جر هذا إلى المناقشة في شأن مرتكب الكبيرة : « أم مؤمن أم غير مؤمن ،
وأمر مخلد في النار يوم القيامة ؟ أم يرجى له الغفران » ، وأن رحمة الله وسعت
كل شيء . وأخذ الجدل فيها ينمو ويزيد حتى اختلف العلماء في ذلك اختلافاً
كبيراً ، وبعد بعض العلماء هذه المسألة رأس مسائل المعتزلة التي عنوا بها ،
حتى كانت السبب في تسميتهم المعتزلة .

٨ — ولما جاء العصر الأموي واضطربت أمور السياسة في أولها ، وجد
في ذلك المضطرب السياسي جدل فكري لا يقل عنفاً عن هذا المضطرب ،
بل كان كلاهما يتغنى من الآخر ، ويستمد منه حياة وقوة .

التفكير الفلسفي

٩ — وقد ابتدأت في هذا العصر الآراء الفلسفية تنتشر بين المسلمين .
باختلاطهم بالفرس واليونان والرومان ، وكل هؤلاء كان للعلوم الفلسفية
عندهم منزلة كبيرة ، وكان بالعراق مدارس فلسفية ، كما كان بفارس قبل
الإسلام مثلاً ، وقد تعلم الفلاسفة بعض العرب في هذه المدارس ، كالحارث بن
كلدة وابنه النضر ، ولما جاء الإسلام في تلك الأصقاع وجد من سكانها من
يحبون العلوم الفلسفية ، ومنهم من كان يعلم المسلمين مبادئها . وكان للسريان

العمل البارز الظاهر في ذلك . و يروى « ابن خلكان ، أن « خالد بن يزيد بن معاوية ، كان من أعلم قريش بفنون العلم . وله كلام في صنعه الكيمياء والطب ، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما ، وله مسائل دالة على معرفته وبراعته . وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان يقال له « مريانس الرومي ، وله فيها ثلاث رسائل تضمنت إحداها ما جرى له مع « مريانس المذكور ، وصورة تعلبه منه والرموز التي أشار إليها .

وأنه بدخول هذه الفلسفات المختلفة وجدت بحوث فلسفية كثيرة حول العقيدة ، فتكلم بعض العلماء في كون صفات الله تعالى المذكورة في القرآن غير الذات ، أم هي والذات شيء واحد ، وهل الكلام صفة لله تعالى ، وهل القرآن مخلوق . وهكذا تكاثرت الموضوعات التي جرى فيها الخلاف ، ثم تجمع الكلام في القدر ، واتجه إلى إرادة الإنسان أيعد الإنسان فاعلاً مختاراً قادراً على ما يفعل أم يعد فيما يفعل كالريشة في مهب الريح ، ليس لها إرادة تحررها ، وتوجيهها التوجيه الذي تبتغيه ، وبذلك تسلسلت الأفكار والآراء وصار لكل جماعة من العلماء مجموعة من الآراء العلمية جعلتها ذات مذهب علمي صالح للدراسة والفحص ويمجرى الجدل فيه وحوله ، وبذلك تكونت المذاهب الاعتقادية .

ونكرر هنا ما قلناه من قبل ، وهو أن اختلاف المذاهب الاعتقادية ليس في لب العقيدة ، ولكنه في مسائل فلسفية لا تمس لب الاعتقاد ، وهو الوحداية والإيمان بالرسول واليوم الآخر ، والملائكة ، وأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم حق لا مجال للشك فيه ، ومسائل الاختلاف تدور حول الجبر ولاختيار ، ومرتكب الكبيرة وحكمة ، وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق ، وقد انقسمت المذاهب القديمة إلى جبرية ، وممنزلة ، ومرجئة ، وأشاعرة وماتريدية وحنبلة ولنتكلم في كل مذهب من هذه المذاهب بكلمة موضحة ، وإن كانت غير مفصلة

١- الجبرية

١٠ - خاض العلماء في حديث القدر وقدره الإنسان بجوار قدرة الله سبحانه وتعالى في عهد الصحابة وبنى أمة كما أشرنا ، وقد كان فريق من العلماء زعموا أن الإنسان لا يخلق أفعاله ، وليس له مما ينسب إليه من الأفعال شيء ، فقوام هذا المذهب دني الفعل حقيقة عن العبد . وإضافته إلى الرب تعالى : إذ العبد لا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق الله سبحانه وتعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات . وكما يقال أثمرت الشجرة أو جرى الماء ، وتحرك الحجر وطلعت الشمس وغربت ، وتغيّمت السماء وأمطرت . وازدهرت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك والثواب والعقاب جبر ، وإذا أثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً^(١) .

وقال ابن حزم في حجتهم : «احتجوا فقالوا لما كان تعالى فعالاً لا يشبهه شيء من خلقه ، وجب ألا يكون أحد فعالاً غيره وقالوا أيضاً معنى إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما قول مات زيد ، وإنما أماته الله ، وقام البناء ، وإنما أقامه الله تعالى :

١١ - وقد خاض المؤرخون في بيان أول من تكلم بهذه النحلة وأكثرها ، وأعتقد أن النحلة التي تصير مذهباً من الصعب تعرف أول من نطق بها ، ولذا يصعب أن نعين مبدأ لهذه الفكرة ، أو أن نذكر أول من قالها ، ولكننا نجزم بأن القول في الجبر شاع في أول العصر الأموي وأكثر

(١) الملل والنحل للشهرستاني .

حتى صار مذهباً في آخره ؛ وبين أيدينا رسالتان لعالمين جليلين عاشا في أول العصر الأموي . ذكرهما « المرتضى » في كتابه « المنية والامل » .

إحدهما « لعبد الله بن عباس » ، يخاطب جبرية أهل الشام ، وينهاهم عن هذا القول ، ويقول فيها :

« أما بعد أأمرون الناس بالتقوى ؛ وبكم ضل المتقون وتهون الناس عن المعاصي ، وبكم ظهر العاصون ، يا أبناء سلف المناقين وأعوان الظالمين وخزان مساجد الفاسقين هل منكم إلا مفتر على الله ، يجعل أجرامه عليه سبحانه ، وينسبه علانية إليه » .

والثانية رسالة « الحسن البصري » ، إلى قوم من أهل البصرة ادعوا الجبر وقد جاء فيها :

« من لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر » ومن حمل ذنبه على ربه فقد كفر ، إن الله لا يطاع استكراها ، ولا يصح لغلبه ؛ لأنه المليك لما ملكهم والقادر على ما أقدرهم عليه ، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا ، وإن عملوا بالمعصية ، فلا شاء لحال بينهم ما فعلوا ، فإذا لم يفعلوا فليس هو الذي أجبرهم على ذلك ، فلو أجبر الخلق على الطاعة لاسقط عنهم الثواب ، ولو أجبرهم على المعاصي لاسقط عنهم العقاب ، ولو أهملهم لكان عجزاً في القدرة ، ولكن له فيهم المشيئة التي غيها عنهم ، فإن عملوا بالطاعات كانت له المنّة عليهم .

وفي هذا الكلام تصريح بأن ناساً قالوا بالجبر ، وأن بن عباس والحسن يردان عليهم ويبينان الحق في المسألة ، ولقد روى عن « علي بن عبد الله بن عباس » ، أنه قال : « كنت جالساً عند أبي إذ جاء رجل فقال : « يا بن عباس إن ها هنا قوما يزعمون أنهم أتوا ما أتوا من قبل الله وأن الله أجبرهم على المعاصي ، فقال لو أعلم

أن هاهنا منهم أحداً لقبضت على حلقة فمصرته حتى تذهب روحه عنه ،
لا تقولوا أجبر الله على المحاصي ، ولا تقولوا لم يعلم الله ما العباد عاملوه ،^(١)

١٢ - وقد تبين مما ذكرنا أن تلك النحلة ابتدأت تظهر في عصر
الصحابه ، بل كانت تجرى على ألسنة المشركين ، كما ذكر القرآن الكريم
فيما تلونا آنفاً ؛ ولكن الذي امتاز به العصر الأموي بالنسبة لها أنها صارت
نحلة ، ومنهجا له ناس يعتنقونه ويدعون إليه ، ويدرسونه ويدينونه للناس .

وقد قالوا إن أول من فعل ذلك بعض اليهود « فقد علموه بعض المسلمين ،
وهؤلاء أخذوا ينشرونه ، ويقال إن أول من دعا إلى هذه النحلة من المسلمين
« الجعد بن درهم » ، وقد تلقاه عن يهودي بالشام ، ونشره بين الناس بالبصرة
ثم تلقاه عنه « الجهم بن صفوان » . وقد جاء في سرح العيون في الكلام
على « الجعد بن درهم » .

« تعلم منه الجهم بن صفوان القول الذي نسب إليه الجهمية »^(٢) وقيل إن
الجعد أخذ ذلك عن إبان بن سمعان ، وأخذه إبان عن « طالوت بن أعصم
اليهودي » ،^(٣) .

ويظهر من كل هذا الكلام أن هذه النحلة ابتدأت يهودية ، وابتدأت في
عصر الصحابة ، لأن طالوت هذا أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، وعاش في
عصر الصحابة والتابعين ، وقد وجد الفرصة لاثحة لنفث سموه في إبان
القتن ، فبذر بذورها .

ولكننا مع ذلك لا نقول إن تلك النحلة انفرد ببذرها اليهود ، لأن

(١) المنية والأمل

(٢) أي الجبر

(٣) سرح المود سرح ، بحاله اس ريمون .

الفرس كانت تجري بينهم مثل هذه الأفكار من قبل ، فكانت من البحوث التي طرقها الزرادشتية والمناوية وغيرهم ، وقد جاء في كتاب المنية والامل : عن « الحسن » أن رجلاً من فارس جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « رأيت أهل فارس ينكمحون بناتهم وأخواتهم ، فإن قيل لهم لم تفعلون ؟ قالوا قضاء الله وقدره ، فقال عليه السلام : « سيكون في أمي من يقولون مثل ذلك وأولئك مجوس أمي » .

١٣ — تبنى ذلك المذهب الجهم بن صفوان واستمر آخذاً به يدعو إليه ، و « الجهم بن صفوان » خراساني من موالى بني راسب كان كاتباً لشريح ابن الحارث ، وخرج معه على نصر بن سيار ، وقتله « مسلم بن أحوز المازني » في آخر عهد بني مروان .

وقد اتخذ مكاناً لدعوته خراسان وما حولها وانتشر فيها ، ولما قتل اتخذ أتباعه « نهاوند » مقاماً لهم واستمر المذهب بهذه البلاد إلى أن تغلب عليه مذهب أبي منصور المازني فيها ، كما سنبين إن شاء الله تعالى :

١٤ — ولم يكن مذهب جهم هو القول بالجبر فقط ، بل إن جهماً كان يدعو إلى آراء أخرى منها :

(أ) زعمه أن الجنة والنار تقنيان ، وأنه لا شيء من الأشياء يكون خالداً والخلود المذكور في القرآن هو طول المكث ، وبعد الفناء ، لا مطلق البقاء .

(ب) وزعمه أن الإيمان هو المعرفة ، وأن الكفر هو الجهل وعلى مقتضى ظاهر مذهبه يكون اليهود الذين عرفوا أوصاف النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنين ، وكذلك المشركين الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ، ولكن هو يقول إن الإذعان يتبع المعرفة ، ليست المعرفة التي تعتبر إيماناً هي مجرد التصور ، بل إنها المعرفة القوية التي توجب التصديق والإذعان .

(ج) وزعمه أن كلام الله حادث وليس بقديم وقد أنبئ على ذلك القول

بخلق القرآن في نظر بعض العلماء، وإن كان للسألة نظر آخر، سنيتة في موضعه إن شاء الله تعالى .

(هـ) ولم يصف الله تعالى بأنه شيء ، ولا بأنه حى ، ولا بالعلم ، وقال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على الحوادث .
(و) وقد نفي رؤية الله تعالى يوم القيامة .

١٥ - وقد تبعه في هذه الآراء كثيرون ، غير أن النحلة التي ظهر بها الجهمية وشهرتهم ، وصارت خاصة بهم هي القول بالجبر ، وأن الإنسان لا إرادة له ولا فعل ، وأما الآراء الأخرى فإن غيرهم يشاركهم فيها ، فخلق القرآن قاله المعتزلة ، ونفي صفة الكلام قالها المعتزلة أيضاً ، وهكذا .

وقد تقدم السلف والخلف للرد على هذه النحلة ، وقد قلنا لك رد الحسن البصري ، ومن قبله ابن عباس ، وكذلك أنكر فكرة الجبر ، طائفة كبيرة من علماء الكلام ، والفقهاء والمحدثين .

١٦ - ولقد وضع ابن القيم ، في كتابه « شفاء العليل » ، فكرة أهل الجبر ووجه مخالفتها لما جاء به محمد عليه السلام في مناظرة تصورها بين جبرى وسنى ، وقد جاء في هذه المناظرة

قال « الجبرى » - القول بالجبر لازم لصحة التوحيد ولا يستقيم التوحيد إلا به ، لأننا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فعلا للحوادث غير الله مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه القول بالجبر .

قال « السنى » : بل القول بالجبر مناف للتوحيد ، فهو مناف للشرائع ودعوة الرسل ، والثواب والعقاب ، فلو صح الجبر لبطلت الشرائع ، وبطل الأمر والنهى ، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثواب والعقاب .

قال « الجبرى » : ليس من العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنهى ، والثواب والعقاب ، فإن هذا لم يزل يتال ، وإنما العجب دعواك منافاته للتوحيد

وهو من أقوى مظاهر التوحيد ، فكيف يكون المصور للشيء المقوى له منافياً له .

قال « السني » ، منافاة للتوحيد من أظهر الأمور ، ولعلها أظهر من منافاته الأمر والنهي ؛ ويان ذلك أن أصل عقيدة التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والجبر يناق الكلمتين ، فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال ، وهو الذي تؤلفه القلوب ، وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء ، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو أفراد الرب بالتأله الذي هو كمال الذل والخضوع والانقياد له ، مع كمال المحبة والإيابة وبذل الجهد في طاعته ومرضاته . وإيثار محابة ومراده الديني ، على محبة العبد ومراده ، فهذا أصل دعوة الرسول ، وإليه دعوا الأمم ، وهو التوحيد الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، وهو الذي أمر به رسله ، وأنزل به كتبه ، ودعا إليه عباده ، ووضع لهم دار الثواب والعقاب لأجله ، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله ، وكان من قولك أيها الجبري : إن العبد لا قدرة له على هذا البتة ولا أثر له فيه . ولا هو فعله ، وأمره بهذا أمر بما لا يطيق ، بل أمر بما يجاد فعل الرب أو أن الله سبحانه وتعالى أمره بذلك : وأجبره على ضده ، وحال يفتنه وبين وما أمره به ، ومنعه منه وصده عنه ، ولم يحمل له إليه سيلاً بوجه من الوجوه فلا تتأله القلوب بالمحبة والود والشوق والطلب وإرادة وجهة . والتوحيد معنى ينتظم من إثبات معنى الإلهية وإثبات العبودية فرفعت معنى الإلهية بإنكار كونه محبوباً مودوداً تنافس القلوب في محبته وإرادة وجهه والشوق إلى لقائه ، ورفعت معنى العبودية بإنكار كون العبد فاعلاً وعابداً ومحباً . . فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته ، فإنك وصفته بأنه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله . وينهاه عما لا يقدر على تركه بل يأمره بفعله هو سبحانه وينهاه من فعله هو سبحانه ، ثم يعاقبه أشد العقوبة على ما لم يفعله البتة . بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه

وصرحت بأن عقوبته على ترك ما أمره ، وفعل ما نهاه بمنزلة عقوبته على ترك طيرانه إلى السماء ، وترك تحويله للجبال عن أماكنها ونقله مياه البحار من مواضعها ، وبمنزلة عقوبته له على ما لا صنع له فيه من لونه وطوله وقصره ، وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب من لم يصبه طريقة عين ، وأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هذا جائز عليه ، ولو أخبر عن نفسه أنه لا يفعل ذلك ، لم تزهه عنه ؛ وقلت إن تكليف عباده بما كلفهم إياه بمنزلة تكليف الأعمى الكتابة ، وتكليف الزمن الطيران ، فبغضت الرب إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ، ونفرت منه ، وزعمت أنك تقرر بذلك توحيد ، وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لا خفاء به ، فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهي ، وأمر الأمر بفعل نفسه لا بفعل المأمور ونهيه عن فعله لا بفعل المنهى عبث ظاهر ، فإن متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعة أو معصية . وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب ، وكان ما يفعله الله تعالى بعباده يوم القيامة من النعم والعذاب أحكاماً جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة ، لا أنها بأسباب طاعتهم ومعصيتهم .

قال ، الجبري ، إذا صدر عن العبد حركة معينة فإما أن تكون مقدورة للرب وحده ، أو العبد وحده ، أو لهما ، أولاً للرب ولا للعبد ، وهذا القسم الأخير باطل قطعاً ، والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة ، فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذي نقوله ، وذلك عين الجبر ، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى ، فلا يكون على كل شيء قديراً ، ويكون العبد الضعيف المخلوق قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره ، وهذا هو الذي فارقت به القدرة التوحيد ، وضاهت به المجوس وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمت الشركة ، ووقوع مفعول بين فاعلين

ومقدور بين قادرين وأثر بين مؤثرين، وذلك محال، لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالاً على أثر واحد فهو غنى عن كل منهما، بكل منهما، فيكون محتاجاً إليهما مستغنياً عنهما.

قال السني، قد دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال، وأنه لا يخرج شيء عن مقدوره البتة، ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته، وأنه فعل له حقيقة بمدح ويذم به عقلاً وعرفاً وشرعاً فطرة التي فطر الله عليها العباد حتى الحيوان البهيم، ودل الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين، وأثر واحد بالعين بين فاعلين مستقلين، وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال، ودل الدليل أيضاً على استحالة حادث من غير محدث، ورجحان راجع من غير مرجح، وهذه أمور كتبها الله تعالى في العقول، وحجج العقل لا تنافض ولا تتعارض، ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض، بل يقال بها كلها، ويذهب إلى موجهها، فإنها يصدق بعضها بعضاً، وإنما يعارض بينها من ضعف بصيرته، وإن كثر كلامه وكثرت شكوكه والعلم أمر آخر وراء الشكوك، وراء الاشكالات ولهذا تناقض الخصوم، والصواب في هذه المسألة أن يقال تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فاقه سبحانه وتعالى إذا أراد فعل العبد خلق الله القدرة والداعي إلى فعله، ويضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى سببه ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر وهي جزء سبب، وقدرة الآخر مستقلة التأثير. والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتليس، فإنه يوهم أنهما متكافئان في القدرة، كما تقول هذا الثوب بين هذين الرجلين، وهذه الدار بين هذين الشريكين، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه والسبب والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة، ولا تعطل

قدرة الرب سبحانه وتعالى من شئونها وكألها ، وتناولها لكل يمكن وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وتعالى ، وقدرته ، وكل ما سواه مخلوق له ، وهو أثر قدرته ومشيئته ، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله سبحانه ، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له .

قال « الجبري » : ضلال الكافر وجهله عند القدرى مخلوق له موجود بإيجاده واختياره ، وهذا ممتنع ، فإنه لو كان كذلك لكان قاصداً له ، إذ المقصد من لوازم الفعل اختياراً ، واللازم ممتنع ، فإن عاقلاً لا يريد لنفسه الضلال والجهل ، فلا يكون فاعلاً له اختياراً .

قال « السني » : عجباً لك أيها الجبري ، تزعم العبد أن يكون فاعلاً للكفر والظلم ، وتجعل ذلك كله لله ، ومن العجب قولك أن العاقل لا يختار لنفسه الكفر والجهل ، وأنت ترى كثيراً من الناس يقصد لنفسه ذلك عناداً وبغياً وحسداً مع علمه بالرشد والحق في خلافه فيطيع دواعي هواه وغيه وجهله ، ويخالف داعي رشده وهده ، ويسلك طريق الضلال ، ويتنكب طريق الهدى ، وهو يراهما جميعاً .

قال أصدق القائلين : « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق ، وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها ، وإن يروا سليل الرشداً لا يتخذوه سبيلاً ، وإن يروا سليل الغي يتخذوه سبيلاً ، ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين » ، وقال تعالى : « أما ثمود فاستحبوا العمى على الهدى » ، وقال تعالى عن قوم فرعون « لما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين ، وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً » ، وقال تعالى : « وزين لهم الشيطان أعمالهم فصودوا عن السبيل » ، وكانوا مستبصرين ، وقال تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ، ماله في الآخرة من خلاق » ، وقال تعالى : « بثمن اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده » ، وقال تعالى :

« لم تكفرون بآيات الله وأتم تشهدون ، يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق
بالباطل وتكتمون الحق وأتم تعلمون ، وقال تعالى : « يا أهل الكتاب لم
تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجاً وأتم شهداء » وهذا في القرآن
كثير يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم . هذا وكم من
قاصد أمرأ يظن أنه رشد وهو ضلال وعمى^(١) .

(١) راجع المناظرة بأكملها في كتاب شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة

القدرية

١٧ - خاض المسلمون في القضاء والقدر في آخر عصر الراشدين وعصر
الأمويين كما ذكرنا ، وقد بينا أن فريقاً غالى فتنى أن يكون للإنسان إرادة
فيما يفعل ، وهؤلاء هم الجبرية ، وهؤلاء القدرية غالوا أيضاً ، فقالوا إن كل
فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالى ، ومن هؤلاء
المعتزلة - وإن كانوا قد عرفوا بالكلام في مسائل أخرى ، وهذه إحدى
مسائلهم ، ولذلك عد الاعتزال مذهباً قائماً بذاته غير مندغم في هذا المذهب ،
ولم يقف هؤلاء القدرية عند هذا الحد الذي يشتركون فيه مع المعتزلة ، بل
كان منهم من غالى أكثر من ذلك ، فتنى عن الله تعالى « القدر » بمعنى العلم
والتقدير . وقال في ذلك « الأمر أنف » فيروى أن « معبد بن خالد الجهمي »
وهو من رءوسهم سمع من يتعلل في المعصية بالقدر . فقال في الرد عليه :
« لا قدر والأمر أنف » أي أن الأمور يستأنف العلم بها ، وتستأنف بالتالي
إرادتها ، وكأنه ينفي الإرادة الأزلية ، ونفي العلم الأزلي القديم ، وذلك
ليخرج فعل الإنسان عن نطاق قدرة الخلاق العليم .

١٨ - وقد دهش بعض المؤرخين من تسميتهم « بالقدرية » لأنهم نفاة
للقدر فكيف ينسبون إليه ؟ فقال قوم إنه لا مانع من أن ينسبوا إلى ضد
ما يقولون ، كما تسمى الأشياء بأضدادها ، وقال قوم إنهم نفوا القدر عن الله ،
وأثبتوه « للعبد » فسموا لذلك قدرية ، إذا جعلوا كل شيء لإرادة الإنسان
وقدرته ، فكأنهم أعطوا الإنسان سلطاناً على القدر ، ويميل بعض الكتاب
إلى أن هذا الوصف ذكرهم به مخالفوهم لينطبق عليهم الأثر : « القدرية مجوس
هذه الأمة » .

وقد ذكر المرحوم « الأستاذ الشيخ مصطفى صبرى أفندى ، شيخ إسلام تركيا السابق علة أخرى لهذه التسمية ، وتلك العلة هى مقارنة رأيهم لبعض عقائد المجوس . فالمجوس ينسبون الخير إلى الله ، والشر إلى الشيطان . كذلك هؤلاء القدريّة يفرقون بين الخير والشر ، فيسندون الخير إلى الله والشر إلى الشيطان . ويقولون إن الله لا يريد .

١٩ - وقد خاض المؤرخون فى بيان أول من دعا إلى ذلك المذهب ، وفى أى أرض نبت وترعرع ونما . وإن رأينا أن الأفكار التى تشيع وتنتشر من الصعب الوصول إلى مبدئها على وجه الجزم واليقين من غير حدس أو تخمين ، وكذلك الشأن فى هذه الفكرة ، غير أن جل الباحثين ذكروا أن هذه النحلة كان أول ظهورها فى الإسلام فى البصرة فى متناحر الآراء ومضطرب الأفكار ومزيج النحل ، والعراق كله كان موضعاً لذلك التناحر ، ولقد جاء فى كتاب « سرح العيون » : « قيل أول من تكلم فى القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً ، فأسلم ثم تنصر ، وأخذ عنه معبد الجهنى وغيلان الدمشقى ، ومن هذا نرى أن الفكرة دخيلة فى الإسلام ، راجت بين المسلمين من عنصر أجنبى دعا إليها باسم الإسلام ، وهو يضم غيره » .

٣٠ - وقد تصدى لهذه الدعوة الرجلان اللذان أخذاه عنه ، وهما معبد الجهنى ، وقد تولى الدعوة فى العراق ، وثانيهما « غيلان الدمشقى ، وقد أخذ يدعو إلى المذهب بدمشق ، فأما معبد فقد أخذ يدعو إليها زمناً غير قصير ، حتى كانت فتنة « عبد الرحمن بن الأشعث » فانضم إليها . ولما هزم ابن الأشعث كان هو بمن قتلهم « الحجاج » باعتباره من دعاة هذه الفتنة وأنصارها ، وهكذا نراه يحب ويضع فى كل فتنة تثار حتى دق عنقه .

وأما « غيلان الدمشقى » فقد استمر داعياً لها بالشام ، وقد ناقشه

« عمر بن عبد العزيز ، وكتب هو إليه كتاباً يدعو فيه إلى التمسك بالعدل ، ومن هذه الكتب كتاب أرسله إلى « عمر ، جاء فيه :

« أبصرت يا عمر وما كدت ، ونظرت وما كدت ، اعلم يا عمر أنك أدركت من الإسلام خلفاً بالياً ، ورماً عافياً ، فياميت بين السموات ، لا ترى أثراً فتبع ، ولا تسمع صوتاً فتنتفع ، طغى على السنة ، وظهرت البدعة ، أخيف العالم فلا يتسكلم ، ولا يوعظ الجاهل فيسأل وربما نجحت الأمة بالإمام ، وربما هلكت بالإمام ، فانظر أي الإمامين أنت فإنه تعالى يقول : وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ، فهذا إمام هدى هو ومن اتبعه شريكاً ، وأما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ، ويوم القيامة هم لا يشعرون ، ولن تجد داعياً يقول : تعالوا إلى النار ، إذن لا يتبعه أحد ، ولكن الدعاة إلى النار هم الدعاة إلى معاصي الله سبحانه وتعالى فهل وجدت يا عمر حكماً يعيب ما يصنع ، أو يصنع ما يعيب . أو يعذب على ما قضى ، أو يقضى ما يعذب عليه . أم هل وجدت رحماً يكلف العباد فوق الطاقة ، أو يعذبهم على الطاعة ، أم هل وجدت عدلاً يحمل الناس على الظلم والتظالم ، وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب ، كفى ببيان هذا بياناً ، وبالعنى عنه عنى (١) . »

هذا ما كتب به إلى « عمر بن عبد العزيز ، أو بعض ما كتب به إليه ، وروى أن « عمر بن عبد العزيز ، دعاه وناقشه في نعمته ، وقطع حجته . فقال « غيلان » له : « يا أمير المؤمنين لقد جئتك ضالاً فهديتني ، وأعمى فبصرتني ، وجاهلاً ففعلتني ، والله لا أتكلم في شيء من هذا الأمر ، ، ولكن يظهر أنه عاد إلى دعوته بعد موت أمير المؤمنين . وروى المرتضى ، في « المنية والأمل ، أن « عمر بن عبد العزيز ، قال لغيلان : أعنى على ما أنا فيه ، فقال له « غيلان ،

ولتى بيع الخزائن ورد المظالم فولاه ، فكان يبيعها وينادى عليها قائلاً تعالوا إلى متاع الخوثة ، تعالوا إلى متاع الظلّة . تعالوا إلى متاع من خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في أمته بخير سنته وسيرته^(١) .

٢١ - وقد عاد « غيلان » إلى دعوته بعد موت « عمر بن عبد العزيز » حتى جاء عهد هشام بن عبد الملك . وقد كثرت هذه النحل ، وصارت فارس وخراسان صدرهما الذى تصدر عنه ، وأحس بالخطر يجرى على دولته من هذا المكان ، فأخذ يحارب كل شيء تهب ريجه منهما ، وقد رأينا واليه بخراسان يقتل الجعد بن درهم لقوله إن القرآن مخلوق . فكان لابد أن يتبع « غيلان » ، وألا يتركه يستمر فى دعايته ، ولكنه لا يريد أن يقتله من غير حجة ولا برهان ولذلك دعاه لمناقشة فقيه الشام الإمام الأوزاعى ، فناقشه حتى قطعه كما جاء فى « العقد الفريد » . و « شرح العيون » . وقد روى هذه المناقشة صاحب كتاب « محاسن المساعى فى مناقب أبى عمر الأوزاعى » وقال إنها مناقشة مع قدرى ، ويظهر من موازنتها بما جاء فى « المقصد » و « شرح العيون » أن القدرى هو « غيلان الدمشقى » ، وهما هى ذى المناقشة كما جاءت فى « محاسن المساعى » ومقدمتها هى :

« كان على عهد « هشام بن عبد الملك » رجل قدرى . فبعث « هشام » إليه « فقال له : قد كثّر كلام الناس فيك . قال : نعم يا أمير المؤمنين ، ادع من شئت فيجادلنى ، فإن أدركت على بذلك فقد أمكنتك من علاوتى ، فقال « هشام » قد أنصفت فبعث إلى الأوزاعى ، فلما حضر قال له هشام : يا أبا عمر ، ناظر لنا هذا القدرى .

فقال «الأوزاعي» (مخاطباً غيلان) اختر : إن شئت ثلاث كلمات ، وإن شئت أربع كلمات ؛ وإن شئت واحدة .

فقال القدرى (غيلان) : بل ثلاث كلمات .

فقال «الأوزاعي» أخبرني : عن الله عز وجل هل قضى على ما نهى ؟ فقال «القدرى» (غيلان) : ليس عندي في هذا شيء .

فقال «الأوزاعي» : هذه واحدة ، ثم قال أخبرني عن الله عز وجل : أحال دون ما أمر .

فقال «القدرى» : هذه أشد من الأولى ، ما عندي في هذا شيء . فقال «الأوزاعي» : هذه اثنتان يا أمير المؤمنين ، ثم قال أخبرني عن الله عز وجل : هل أعان على ما حرم ؟

فقال «القدرى» (غيلان) : هذه أشد من الأولى والثانية ، ما عندي في هذا شيء .

فقال «الأوزاعي» : يا أمير المؤمنين هذه ثلاث كلمات .

فأمر «هشام» فضربت عنقه .

ثم قال «هشام» للأوزاعي ؛ فسر لنا هذه الكلمات الثلاث ما هي ؟ قال : نعم يا أمير المؤمنين . أما تعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى قضى على ما نهى ، نهى آدم عن الأكل (من الشجرة) ثم قضى عليه بأكلها ، فأكلها . يا أمير المؤمنين : أما تعلم أن الله تعالى حال دون ما أمر ؟ أمر إبليس بالسجود لآدم ثم حال بينه وبين السجود ، أما تعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى أعان على ما حرم ، حرم الميتة والدم والخنزير ، ثم أعان عليها بالاضطرار... فقال هشام أخبرني عن الواحدة ما كنت تقول له ؟ قال كنت أقول له : أخبرني عن الله عز وجل حيث خلقك ، خلقك كما شاء ، أو كما شئت ؟ فإنه يقول : كما شاء ،

فأقول له : أخبرني عن الله عز وجل ، أتوفاك إذا شئت ، أو إذا شاء ، فإنه يقول إذا شاء ، فأقول له أخبرني عن الله عز وجل ، إذا توفاك أين تصير ، أحيث شئت أم حيث شاء ، فإنه كان يقول حيث شاء يا أمير المؤمنين ، من لم يمكنه أن يحسن خلقه ولا يزيد في رزقه ، ولا يؤخر أجله ، ولا يصير نفسه حيث شاء . فأى شيء في يده من المشيئة يا أمير المؤمنين ؟ إن القدرة ما رضا بقول الله تعالى ، ولا بقول الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولا بقول أهل الجنة ولا بقول أهل النار ، ولا بقول الملائكة ، ولا بقول أخيه إبليس . فأما قول الله تعالى . « فاجتبه ربه ، فجعله من الصالحين » ، وأما قول الملائكة فهو : « لا علم لنا إلا ما علمتنا » وأما قول الأنبياء ، فقال شعيب عليه السلام : « وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » . وقال إبراهيم عليه السلام : « لن لم يهدي ربي لأكون من القوم الضالين » ، وقال نوح عليه السلام : « ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم » ، وأما قول أهل الجنة ، فإنهم قالوا : « الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » ، وأما قول أهل النار فهو : لو هدانا الله لهديناكم ، وأما قول إبليس . « رب بما أغويتنى » .

٢٢ — وإن هذه المناظرة إذا صحت (ولا مانع عندنا من قبولها) ليست مناظرة تساوى الطرفان فيها ، بل كان أحدهما حراً طليقاً فى إلقاء الأسئلة ، والآخر ليس له إلا أن يجيب من غير استفسار فاما الإجابة وإما السيف ؛ ويظهر من سياق القول أن الحكم بالإعدام قد سبقها ، فكانت تبريراً للإعدام أمام الناس ، ولم تكن سببه وباعته ؛ ومثله كمثل من يحكم ثم يسمع الشهادة لأجل تنفيذ الحكم . لا لأجل إصدار الحكم . ثم إن الأسئلة كلها تتجه نحو غاية واحدة تبليغ من الإبهام حد الإنغاز ، حتى إن « هشام » لم يفهم السؤال فى الأصل ،

ولو كان يريد الحق لا يستفسر عن المعنى قبل أن يقتل ، فكأن أشبه بالأحاجي منها بالأسئلة ، ولم تكن إذن مناقشة ، بل كانت تلة تتخذ ذريعة للقتل الذي تقرر قبلها .

ومهما يكن الأمر في هذه المناقشة ، فإنها بلا ريب تدل على علم والأوزاع الدقيق بالقرآن الكريم ، وعلى أنه كان على استعداد لهذه المناقشة قبل وقوعها ، وأنه أخذ الآهة ، وقد ساق فيها آيات قرآنية كريمة تدل بظاهرها على ما يناق في القدرية .

٢٣ - قتل « غيلان » ، فهل مات المذهب بموته ؟ والجواب عن ذلك أنه لم يمت ولم يذب في غيره ، كما قال بعض العلماء إذ رغم أنه ذاب في مذهب المعتزلة ، فإنه قد دام بعد ذلك بين أهل البصرة قروناً طويلة ، فرخ فيها ، بل تحول عند طائفة منهم إلى ما يشبه مذهب الثنوية الذين جعلوا العالم محكوما بقوتين ، النور والظلمة ، وجعلوا الخير إلى النور ، والشر إلى الظلمة ، فأولئك نسبوا لله فعل الخير ، ولأنفسهم فهل الشر من غير أن يكون لله إرادة ، بل معاندين بذلك إرادته ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

مجادلة بين قدرى وسنى^(١)

٢٤ - وقد تصور « ابن القيم » مناظرة بين « قدرى وسنى » ، فيها يحتاج كل فريق لمذهبه ، فهى تصور المذهبين مع ترجيح السنى على القدرى ، ونحس تثبت هنا بعض هذه المناظرة :

القدرى : قد أضاف الله تعالى الأعمال إلى العباد بأنواع الإضافة العامة والخاصة ، فأضافها إليهم بالاستطاعة تارة ، وكقوله تعالى : « ومن لم يستطع منك »

(١) المناظرة كما صورها « ابن القيم » في كتاب « شفاء العليل في مسائل القضاء » ولقد والحكمة والتعليق »

ظولا أن ينكح المحصنات المؤمنات ، وبالمشيئة تارة أخرى ، كقوله تعالى :
 « لمن شاء منكم أن يستقيم ، وبالإرادة تارة كقول الخضر : « فأردت أن أعيها
 وبالفعل والكسب والصنع ، كقوله « يفعلون ، « يعملون ، « بما كنتم
 تكسبون ، « لبئس ما كانوا يصنعون ، وأما بالإضافة الخاصة كإضافة
 الصلاة ، والصيام ، والحج ، والطهارة ، والزنى ، والسرقة ، والقتل ، والكذب
 والكفر والفسوق ، وإضافة سائر أفعالهم إليهم ، وهذه الإضافة تمنع إضافتها
 إليه سبحانه دونهم ولا إليه معهم ، فهي إذن مضافة إليهم دونه .

السنى : هذا الكلام مشتمل على حق وباطل ، أما قولك إنه أضاف
 الأفعال إليهم فتحق لاريب فيه ، ولكن قولك هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه
 كلام فيه إجمال وتلبيس ، فإن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ، ووصفه
 بها ، وجريان أحكامها عليه ، واشتقاق الأسماء منها له — فنعم ، هي غير
 مضافة إليه بشئ من هذه الاعتبار والوجوه ، وإن أردت بعدم إضافتها
 إليه عدم إضافتها إلى علمه وقدرته عليها ومشيتته العامة وخلقه فهذا باطل ، فإنها
 معلومة له سبحانه وتعالى ، مقدورة له مخلوقة . وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة ،
 كالأموال فإنها مخلوقة له سبحانه ، وهي ملكة حقيقة قد أضافها إليهم ، فالأعمال
 والأموال خلقه وملكه ، وهو سبحانه يضيفها إلى عبده ، وهو الذى جعلهم
 مالكيها وعاملينا ، فصحت النسبتان ، وحصول الأموال بكسبهم وإرادتهم
 كحصول الأعمال . وهو الذى خلق الأموال وكاسيها والأعمال وعاملينا ،
 فأما لهم وأعمالهم ملكه ويده ، كما أن أسماعهم وأبصارهم وأنفسهم ملكه ويده
 فهو الذى جعلهم يسمعون ، ويصرون ويعملون ، فأعطاهم حاسة السمع والبصر ،
 وقوة السمع والبصر ، وفعل الإسماع والإبصار ، وأعطاهم آلة العمل وقوة العمل
 ونفس العمل ، فنسبة قوة العمل إلى اليد والكلام إلى اللسان كنسبة قوة
 السمع إلى الأذن ، والى العين ، ونسبة الرؤية والسمع اختيار إلى محلها .

كنسبة الكلام والبطش إلى محلهما . وإن كانوا هم الذين خلقوا لأنفسهم الرؤية والسمع ، فهل محلهما وقوى المحل والأسباب الكثيرة التي تصلح معها الرؤية والسمع لهم ، أم الكل خلق من خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار .

القدرى : لو كان الله سبحانه وتعالى هو الفاعل لأفعالهم لاشتقت له منها الأسماء ، وكان هو الأول بأسمائها منهم ، إذ لا يعقل الناس على اختلاف لغاتهم وعاداتهم ودياناتهم قائماً لإلّا من فعل القيام ، وآكلاً لإلّا من فعل الأكل ، وسارقاً لإلّا من فعل السرقة ، وهكذا جميع الأفعال : فقلبت أتم الأمر . وقلبت الحقائق ، فقلتم من فعل هذه الأفعال حقيقة لا يشتق له منها اسم ، وإنما تشتق منها الأسماء لمن لم يفعلها ولم يحدثها ، وهذا خلاف المعقول واللغات وما تتعارفه الأمم .

السنى : العبد فاعل لفعله حقيقة : والله خالقه ، وخالق آياته الظاهرة والباطنة ، وإنما تشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال ، فهو القائم والقاعد . والمصل والسارق ، والزاني حقيقة . فإن الفعل إذا قام بالفاعل ، عاد حكمه إليه ، ولم يعد إلى غيره ، واشتق لمن له منه اسم ، ولم يشتق ممن لم يقم به ، فهناك أربعة أمور : أمران معنويان ^(١) في النفي والإثبات ، وأمران لفظيان فيهما ، فلما قام الأكل والشرب والزنى والسرقة بالعبد عادت أحكام هذه الأفعال إليه واشتقت له منها الأسماء وامتنع عود أحكامها إلى الرب ، واشتقاق أسمائها له ، ولكن من أين يمنع هذا أن تكون معلومة للرب سبحانه مقدورة له مكتوبة ، له واقعة من العبادة بقدرة ربه وتكوينه :

القدرى : لو كان خالقها الزمته هذه الأمور .

(١) المعنويان : نفي الحكم ، أو إثباته لله ، والإثبات : عود الحكم نفاً أو إثباتاً إلى العبد ، واشتقاق الأسماء له .

الصنى : هذا باطل ودعوى كاذبة . فإنه سبحانه وتعالى لا يشتق له الإسم مما خلقه في غيره ولا يعود حكمه عليه ، وإنما يشتق الإسم لمن قام به ذلك ، فإنه سبحانه خلق الألوان والطعوم والروائح والحركات بجهاها ، ولم يشتق له اسم منها ولا عادت أحكامها إليه ، ومعنى عود الحكم إلى المحل الإخبار عنه بأنه يقوم ويقعد ويأكل ويشرب^(١) .

٢٥ - ونرى « ابن القيم » في هذا تصور مذهب السنة بال رأى الذى يراه هو وشيخه « ابن تيمية » إذ يقرر أن أفعال العبد تسند إليه ، وأن الخالق لها هو الله تعالى ، لأن الله تعالى خلق فيه القوة الفاعلة ، ولأن التناول من العبد ، فعلاقة العبد بما يسند إليه من أفعال علاقة المتناول لما خلق الله سبحانه . وإن ذلك التناول نفسه إنما هو بالقوة التى أودعها الله تعالى لإياه .

ولذلك لا يعتبر « ابن القيم » رأى « الأشعرى » ، فى هذه المسألة هو رأى السنة ، بل يعتبرهم من الجبرية وسنن « مذاهب السنن » ، فى هذه المسألة عندما تتكلم عنهم .

(١) راجع فى كتاب « شفاء العليل فيه المناظرة كفاة » .

المرجئ

٣٦ - هذه الفرقة نشأت في وسط شاع فيه الكلام في مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أم غير مؤمن ؟ فالخوارج قالوا كافر ، والمعتزلة قالوا غير مؤمن ، وقد يسمى مسلماً ، و « الحسن البصري ، وطائفة من التابعين قالوا : إنه منافق ، لأن الأعمال دليل على القلوب ، وليس اللسان دليلاً على الإيمان ، وقال الجمهور من المسلمين : هو مؤمن خاص أمره بيد الله ، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ، وإن شاء عفا عنه . وفي وسط هذا الاختلاف جهرت هذه الفرقة بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة . ومن المنتمين إليهم من قال إن أمر المرتكب يرجأ إلى الله تعالى يوم القيامة ، وهؤلاء يتلاقون إلى حد كبير مع طائفة كبيرة من جمهور العلماء السنيين . بل إنه عند التحيص يتبين أن آراءهم هي آراء الجمهور .

٢٧ - والبصرة الأولى التي نبتت منها هذه الفرقة كانت في عصر الصحابة في آخر عصر عثمان ، رضى الله عنه ، فإن القالة في حكم عثمان ، وعمله قد شاعت وذاعت . وملأت البقاع الإسلامية ، وظهرت الفتن التي انتهت بقتله ، وفي أثناء ذلك اعتصمت طائفة من الصحابة بالصمت وتحملت بالامتناع عن الاشتراك في تلك الفتن التي مرجح المسلمون فيها مرجحاً شديداً وتمسكوا بحديث « أبي بكر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ قال عليه السلام : « ستكون فتن : القاعد فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، ألا فإذا نزلت أو وقعت ، فمن كان له إبل فليلق بها ، ومن كان له غنم فليلق بغنمه ومن كان له أرض فليلق بأرضه ، فقال رجل : يا رسول الله من لم تكن له إبل ولا غنم ولا أرض ؟ قال يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر » ثم لينج إن استطاع النجاة » .

امتنعت تلك الطائفة عن الخوض في الفتن التي حدثت في عهد عثمان ، وامتدت بقتله . ثم لما امتدت أعقابها إلى عهد علي كرم الله وجهه ، استمروا على امتناعهم ، ولم يعنوا بإبداء رأيهم في الحروب التي وقعت بين أمير المؤمنين علي ، ، و « معارية » ، ومن هؤلاء « سعد بن أبي وقاص » ، « وأبو بكر » ، راوى الحديث ، و « عبدالله بن عمر » ، و « عمران بن الحصين » ؛ وبهذا أرجئوا الحكم في أي الطائفتين أحق . وفوضوا أمورهم إلى الله سبحانه وتعالى وقد قال « النووي » ، في ذلك : إن القضايا كانت بين الصحابة مشبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها ، فاعزلوا الطائفتين ، ولم يقاتلوا ، ولم يتيقنوا « الصواب » .

٢٨ — من هذا الإرجاء في الحكم وتأخيرهم من بعض كبار الصحابة ساد الشك عند كثيرين من الغزاة ولذلك ساءم (ابن عساكر) في تاريخه الشكك أي الذين يشكون في وجه الحق في هذا الخلاف ، ويقول « إنهم الشكك الذي شكوا ، وكانوا في المغازي ، فلما قدموا المدينة » بعد قتل عثمان ، وكان عهدهم بالناس ، وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف ، فقالوا تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأتم مختلفون ، فبعضكم يقول قتل عثمان ، مظلوما ، وكان أولى بالعدل هو وأصحابه ، وبعضكم يقول : علي ، أولى بالحق وأصحابه ، كلهم ثقة ، وعندنا مصدق ، فنحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد بينهما ، وزججهم أمرهما إلى الله ، حتى يكون الله تعالى هو الذي يحكم بينهما .

٢٩ — ولما اشتدت الاختلافات بين المسلمين ، ولم تقف عند الحكم في قضية الخلافات ، وانضمت إليها مسألة مرتكب الذنب — وجدت طائفة تنهج منهج الإرجاء الذي نهجه بعض الصحابة — في هذه المسألة فقرروا أن مرتكب الكبيرة يرجأ أمره ، ويفوض الحكم فيه إلى علام الغيوب فامتنعوا عن الخوض في الخلاف السياسي وامتنعوا عن الخوض في أمر مرتكب الذنب

لأنه انبعث أيضاً من الخلاف السياسي ، إذ كان أساسه تفكير الخوارج لمخالفتهم جميعاً ، وقال أولئك المرجئة في المختلفين : إنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم فليسوا إذن كفاراً ولا مشركين بل هم مسلمون نرجى . أمرهم إلى الله الذي يعرف سرائر الناس ويحاسبهم عليها .

٣٠ - هذا منهاج سليم لاشك في ذلك ، وهو ألا يخوضوا في خلاف ، وأن يرجثوا أمر مرتكب الكبيرة إلى الله يوم القيامة ، فمضى أن يكون من المرتكب ما يكفر ذنوبه ، ويبدل سيئاته حسنات ، ولكن خلف من بعد هؤلاء خلف لم يقف من مرتكب الكبيرة ذلك الموقف السليم ، بل تجاوزوه وقرر أنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، فقالوا إن الإيمان أقرار وتصديق واعتقاد ومعرفة ، ولا يضر مع هذه الحقائق معصية ، فالإيمان منفصل عن العمل بل منهم من غالى وأفرط وقطرف ، فرغم أن الإيمان اعتقاد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه ، وعبد الأوثان أو ألزم اليهودية والنصرانية في دار الإسلام ، وعبد الصليب ، وأعلن التثليث في دار الإسلام ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل « ومن أهل الجنة » (١)

بل إن بعضهم زعم أن لو قال قائل أعلم أن الله قد حرم أكل الخنزير ولا أدري ، هل الخنزير الذي حرمه هو هذه الشاة أم غيرها كان مؤمناً ، ولو قال أعلم أنه قد فرض الحج إلى الكعبة ؛ غير أني لا أدري أين الكعبة ولعلها بالهند كان مؤمناً ، ومقصودة أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان لا أنه شاك في هذه الأمور ، فان عاقلاً لا يسجيز عقله أن يشك في أن الكعبة إلى أى جهة هي ، وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر ، (٢) .

(١) الفصل في الملل والنحل عند الكلام على المرجئة

(٢) الملل والنحل للشهرستاني .

ويظهر من هذا أنهم تجاوزوا الحد في الاستهانة بالعمل ، من حيث اتصاله بأصل الإيمان ، ومن حيث أثره في دخول الجنة إن كان صالحاً ودخول النار إن كان غير صالح، بل كان إثمياً منفياً — فاستهانوا أيضاً بأصل الإيمان، فحرفوا حقيقته، وجعلوه مجرد الإذعان القلبي. وإن خالفته الجوارح، كانت كل الظواهر منه تدل على أنه لم يدخل قلبه إيمان وإذعان : بل تجاوزوا ذلك إلى القول بأن الإذعان القلبي الذي اعتبروه وحده ركن الإيمان؛ إلى الشك في حقائق من المعلومات البديهية ، على أنها ليست من جوهر الإيمان ؛ فادعوا أن الجهل بالكعبة غير ضار بالإيمان ، والجهل بحقيقة الخنزير غير ضار وأن القسم الأخير قد يكون غير ضار بالإيمان حقاً ، ولكنه ضار بالعقل .

٣١ — في وسط تلك الأقوال غير السليمة وجد من المتعقبن لهذا المذهب من يستهين بحقائق الإيمان وأعمال الطاعات، ومن يستهين بالفضائل، واتخذ مذهباً له كل مفسد مستهتر ، حتى لقد ذكر فيه المفسدون ، واتخذوه ذريعة لمآثمهم ، ومنهلاً لمفاسدهم ، ومسايراً لنياتهم الخبيثة ، وصادف هوى أكثر المفسدين .

ومما يروى في ذلك ما يحكيه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني فإنه يروى أن شيعياً ومرجئياً اختصما ، فجعل الحكم بينهما أول من يلقاهما ، فلقيهما أحد الإباحيين . فقالا له أيهما خير : الشيعي أم المرجي . ؟ قال . ألا إن أعلاى شيعي ، وأسفل مرجئي .

٣٢ — وإنه يستخلص من كل ماسبق أن المرجئة كانت مذهباً لإحدى طائفتين : إحداهما متوقفة في الحكم على الخلاف الذي وقع بين الصحابة ، والخلاف الذي وقع بعده في العصر الأموي، والطائفة الثانية هي التي ترى أن عفو الله يسع كل شيء ، وتحكم بأن الله يعفو عن كل الذنوب ماعدا الكفر ،

فلا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة . وقد قال في هذا القبيل « زيد بن علي بن الحسين . » أبرأ من المرجئة ، الذين أطمعوا الفساق في عفو الله تعالى . وقد جعلت هذه الطائفة اسم المرجئة من الشنايع التي كان يسب بها العلماء والطوائف .

وإن المعتزلة الذين قالوا إن مرتكب الكبيرة مخلد في النار كانوا يطلقون اسم المرجئة على كل من لا يرى ذلك الرأي مادام يرى أن صاحب الكبيرة ليس مخلداً في النار ، ولو كان يقول إنه يعذب بمقدار ، وقد عفو الله تعالى عنه ويتغمده برحمته ، ولهذا كانوا يطلقون على كثيرين من أئمة الفقه والسنة وصف المرجئة ، وقد أطلق على الإمام « أبي حنيفة » وتلاميذه « أبي يوسف » و « محمد » وغيرهم اسم « المرجئة » بهذا الاعتبار ، ولقد قال في هذا المقام « الشهرستاني » :

« ولعمري لقد كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه « مرجئة » ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول الإيمان التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل ، والرجل مع تخرجه في العمل كيف يبقى بترك العمل ، وله وجه آخر . وهو أنه كان يخالف « القدرية » و « المعتزلة » الذين ظهروا في الصدر الأول ، والمعتزلون كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً ، وكذلك « الخوارج » ، فلا بد أن اللقب إنما لزمه من فريق « المعتزلة » و « الخوارج » .

وقد عدم من المرجئة على هذا النحو عدد كبير غير « أبي حنيفة » وأصحابه منهم « الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب » ، و « سعيد بن جبير » ، و « عمرو بن مرة » ، و « محارب بن دثار » ، و « مقاتل بن سليمان » ، و « حماد بن أبي سليمان » ، شيخ « أبي حنيفة » ، و « قديد بن جعفر » ، (١٠٢ - تاريخ المذاهب)

وكل هؤلاء من أئمة الحديث لم يكفروا أصحاب الكبار ، ولم يحكموا بتخليد في النار .

٣٣ - ولقد قسم بعض العلماء المرجئة إلى قسمين : مرجئة السنة ، وهم الذين قرروا أن مرتكب الذنب يعذب بمقدار ما أذنب ولا يخلد في النار ، وقد يعفو الله عنه ويتغمده برحمته ، فلا يعذب أصلا ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ، وفي هذا القسم يدخل أكثر الفقهاء والمحدثين .

والقسم الثاني مرجئة البدعة وهؤلاء هم الذين يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهؤلاء هم الذين اختصوا باسم الإرجاء عند الأكثرين ، وهم الذين يستحقون مقالة السوء من الجميع .

وعندى أن الأولى إبعاد وصف الإرجاء عند الأئمة الأعلام ؛ حتى لا يشترك معهم في الاسم أولئك الإباحيون ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

المعتزلة

٣٤ - نشأت هذه الفرقة في العصر الأموي . ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي ردحا طويلا من الزمن .

ويختلف العلماء في وقت ظهورها ، فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب « علي رضي الله عنه » اعتزلوا السياسة ، وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل « الحسن » عن الخلافة « معاوية بن أبي سفيان » ، وفي ذلك يقول « أبو الحسين الطراثني » في كتابه « أهل الأهواء والبدع » : « وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع « الحسن بن علي » عليه السلام « معاوية » وسلم الأمر إليه ، اعتزلوا « الحسن » و « معاوية » وجميع الناس ، ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا نشغل بالعلم والعبادة .

والأكثر على أن رأس المعتزلة هو « واصل بن عطاء » ، وقد كان ممن يحضرون مجلس « الحسن البصري » العلي . فثارت تلك المسألة التي شغلت الأذهان في ذلك العصر ، وهي مسألة مرتكب الكبيرة ، فقال « واصل » مخالفاً « الحسن » : أنا أقول إن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن بإطلاق ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس « الحسن » ، واتخذ له مجلساً آخر في المسجد .

والمعتزلة في كتبهم يرون أن مذهبهم أقدم في نشأته من « واصل » فيعدون من رجال مذهبهم كثيرين من آل البيت ، ويعدون من مذهبهم أيضاً « الحسن البصري » ، فقد كان يقول في أفعال الإنسان مقالة التقديرية ، وهي مقالاتهم كما سنبين ، ويقول كلاماً في مرتكب الكبيرة يقارب كلامهم وليس مناقضاً له ؛

إذ أنه يقول إنه منافق ؛ وبذلك لا يتباعد عنهم ، إذ أن المنافق مخلد في النار ، ولا يعد من أهل الإيمان .

وقد ذكر طبقاتهم طبقة طبقة « المرتضى » في كتابه « المنية والامل » .

والذى نراه أن المذهب أقدم من « واصل » ، وأن كثيرين من آل البيت قد نهجوا مثل منهجه ؛ كزيد بن علي الذى كان صديقاً لواصل ؛ وأن « واصل » من أبرز الدعاة ، فكان عند الأكثرين رأسه لأنه أبرز من دعا إليه .

٣٥ - ولماذا أطلق هذا الإسم على هذه الطائفة ؟ والجواب عن ذلك أنه مشتق من نشأتهم عند من قالوا إنهم نشثوا من فريق في جيش « علي » اعزل السياسة ، وعند من قالوا إنهم نشثوا عندما اعزل « واصل » مجلس « الحسن » .

ولقد قال بعض المستشرقين إنهم سموا معتزلة لأنهم كانوا رجالاً أتقياء متقشفين ضاربي الصفح عن ملاذ هذه الحياة ؛ وكلمة معتزلة تدل على أن المتصفين بها زاهدون في الدنيا ؛ وفي الحق أنه ليس كل المتأسبين لهذه الفرفة كمانعتهم ، بل كان منهم المتقون ، ومنهم المتهمون بالمعاصي ، منهم الأبرار ، ومنهم العجبار .

وقال المرحوم « الدكتور أحمد أمين » في كتابه فجر الإسلام : « ولنا فرض آخر في تسميتهم المعتزلة لفتنا إليه ماقرأناه في خطط المقرئى من أن بين الفرق اليهودية التى كانت منتشرة في ذلك العصر وما قبله طائفة يقال لها « الفروشم » ، وقال إن معناها المعتزلة ، وذكر بعضهم عن هذه الفرقة أنها كانت تتكلم في القدر ، وتقول ليس كلها الأفعال خاقها ، فلا يبعد أن يكون هذا اللفظ قد أطاقت على المعتزلة قوم ممن أسلبوا من اليهود لما رأوه بين الفرقتين من الشبه (١) » .

وإن التشابه كبير بين « معتزلة اليهود » ، و « معتزلة الإسلام » ، فمعتزلة اليهود يفسرون التوراة على مقتضى منطق الفلاسفة . والمعتزلون يتأولون كل ما في القرآن من أوصاف على مقتضى منطق الفلاسفة أيضاً ، وقد قال المقرئى فى « الفروشم » الذين سماهم المعتزلة ، يأخضون بما فى التوراة على معنى ما فسرهم الحكماء من أسلافهم^(١) .

مذهب المعتزلة :

٣٦ — قال أبو الحسن الخياط ، فى كتابه الانتصار ؛ وليس أحد يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد والعدل والوعد والوعيد : والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإذا جمعت هذه الأصول فهو معتزلى .

هذه هى الأصول الجامعة لمذهب المعتزلة ، فكل من يتعيف طريقها ، ويسلك غير سبيلها ، فليس منهم ولا يتحملون إثمه ، ولا تلقى عليهم تبعة قوله ، ولنتكلم فى كل أصل من هذه الأصول بكلمة موجزة .

التوحيد :

٣٧ — والتوحيد هو لب مذهبهم ، وأساس نحلتهم ، وقد صورته الأشعرى فى كتابه « مقالات الإسلاميين » فقال :

« إن الله واحد أحد ، ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير ، وليس يحسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ودم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا بحسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ،

ولا يتحرك ولا يسكن ولا يقبض ، ولا بذى أبعاد وأجزاء ، ولا جوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ولا يحيط به مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه الماسة ولا المولة ، ولا الحلول فى الأماكن ، ولا يوصف بشئ من صفات الخلق الدالة على حدثهم ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات ، وليس بمحدود ولا والد ولا مولود ، لا تحيط به الأقدار ، ولا تصعبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجرى عليه الآفات : ولا تحمل به العاهات وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له ، ولم يزل أولاً سابقاً ، متقدماً للحدثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حياً ، ولا يزال كذلك لاتراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ولا تحيط به الأوهام . ولا يسمع بالأسماع . شئ لا كالأشياء ، عالم قادر حى ، لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وإنه القديم وحده ، ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له فى ملكه ، ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين له على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شئ بأهون عليه من خلق شئ آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز عليه اجتزار المنافع ، ولا تلحقه المضار ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام ليس بذى غاية فيتنهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنقص ، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ الصاحبة والآبناء (١) .

٣٨ - وقد بنوا على هذا الأصل استحالة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة ، لاقتضاء ذلك الجسمية والجهة ، كما بنوا عليه أن الصفات ليست شيئاً غير الذات (٢) ، ولا تعدد القدماء فى نظرهم ، وبنوا على ذلك أيضاً أن القرآن

(١) مقالات الإسلاميين للأشعرى ، قسم المطبوعة .

(٢) ليس هذا محل إجماعهم إنما هو قول الأكثرين منهم

مخلوق لله سبحانه وتعالى ، لمنع تعدد القدمات ، ولتنقي كثيرين منهم صفه
الكلام عن الله تعالى .

العدل

٣٩ - والعدل قد بينه « المسعودي » على مقتضى نظرهم في كتاب
« مروج الذهب » ، فقال . « هو أن الله تعالى لا يحب الفساد ، ولا يخلق
أفعال العباد ، بل يفعلون ما أمروا به ونهوا عنه بالقدرة التي جعلها الله لهم
وركبها فيهم ، وأنه لا يأمر إلا بما أراد ، ولم ينه إلا عما كره ، وأنه ولي كل
حسنه أمر بها ، وبريء من كل سيئة نهى عنها ^(١) ، لم يكلفهم مالا يطيقون ،
ولا أراد لهم مالا يقدرون عليه ، وإن أحدا لا يقدر على قبض ولا بسط
إلا بقدرة الله التي أعطاهم إياها ، وهو المالك لها دونهم يقضيها إذا شاء ، ولو شاء
لجبر الخلق على طاعته ، ومنعهم اضطراباً عن معصيته ، ولكنه لا يفعل ،
إذ كان في ذلك رفع للمحنة ، وإزالة للبلوى ، اهـ .

وقد ردوا بهذا الأصل على الجبرية الذين قالوا : إن العبد في أفعاله غير
مختار ، فعدوا العقاب على ذلك يكون ظلماً ، إذ لا معنى لأمر الشخص بأمر
هو مضطر إلى مخالفته ، ونهيه عن أمر هو مضطر إلى فعله .
ومع أنهم بنوا على ذلك الأصل أن الإنسان خالق لأفعاله نفسه
لاحظوا في ذلك تزيه الله تعالى عن العجز ، فقالوا إن هذا بقدرة أودعها
الله تعالى إياه وخلقها ؛ فهو المعطى ؛ وله القدرة التامة على سلب ما أعطى
وإنما أعطى ما أعطى ليتم التكليف .

(١) استدلوا على هذا بقوله تعالى : « ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من

محنة فمن نفسك . »

الوعد والوعيد

٤٠ - وهم يعتقدون أن الوعد والوعيد نازلان للاحالة ، فوعده بالثواب واقع ، ووعيده بالعقاب واقع أيضاً ، ووعده بقبول التوبة النصوح واقع أيضاً ، وهكذا فمن أحسن يجازى بالإحسان إحساناً ومن أساء يجازى بالإساءة عذاباً أليماً ، فلا عفو عن كبيرة من غير توبة ، كما لا حرمان من ثواب لمن عمل خيراً ، وإن هذا فيه رد على المرجئة ، الذين قالوا : لا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، إذ لو صح هذا لكان وعيد الله تعالى في مقام اللغو تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

المنزلة بين المنزلتين

٤١ - والقول بأن المسلم العاصي في منزلة بين المؤمنين والكافر قد بينه « الشهرستاني » في « الملل والنحل » بقوله : ووجه تقريره أنه قال (أى « واصل بن عطاء ») : إن الإيمان عبارة عن خصال خير ، إذا اجتمعت سمي المرء مؤمناً وهو اسم مدح . والفاسق لم يستكمل خصال الخير ، ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمناً ، وليس هو بكافر أيضاً ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لإوجه إنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالداً فيها ، إذ ليس في الآخرة إلا الفريقان ، فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، ولكنه تخفف النار عليه ، والمعتزلة مع اعتقادهم أن العاصي من أهل القبلة في منزلة بين المنزلتين يرون أنه لا مانع من أن يطلق عليه اسم المسلم تمييزاً له عن الذميين ، لأمدها وتكريماً ، وأنه في الدنيا يعامل معاملة المسلمين ، لأن التوبة له مطلوبة ، والهداية مرجوة ، ولقد قال في ذلك « ابن أبي الحديد » ، وهو مع تشييعه من شيوخ المعتزلة : « إنا وإن كنا نذهب إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا مسلماً ، نجهز أن يطلق عليه . هذا اللفظ إذا قصد به تمييزه

عن أهل الذمة وعابدى الأوثان ، فيطلق مع قرينة حال أو لفظ يخرجهم
عن أن يكون مقصوداً به التعظيم والثناء والمدح^(١) .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

٤٢ - هذا هو الأصل الخامس من أصول المعتزلة المتفق عليها ، فقد
قرروا ذلك على المؤمنين أجمعين ، نشرأ لدعوة الإسلام وهداية الضالين ،
ودفعاً لهجوم الذين يحاولون تلبيس الحق بالباطل ، يفسدوا على المسلمين
أمر دينهم ، ولذا تصدوا للذود عن الحقائق أمام سيل الزندقة التى اندفعت
فى أول العصر العباسى ، تهدم الحقائق الإسلامية ، وتفكك عرا الإسلام عروة
عروة ، وجردهم المهدي لذلك كما سنبين ، كما تصدوا أيضاً لمناقشة أهل
الحديث والفقه ، وحاولوا حملهم على اعتناق آرائهم بالحجة والبرهان ،
أو بالشدة وقوة السلطان ، وسنشير إلى ذلك عند الكلام فى مسألة خلق
القرآن . هذه هى الأصول الخمسة التى أجمع عليها المعتزلة ، ولا يستحق اسم
الاعتزال من لم يؤمن بها كلها .

طريقتهم فى الاستدلال على العقائد

٤٣ - كانوا يعتمدون - فى الاستدلال لإثبات العقائد - على القضايا
العقلية إلا فيما لا يعرف إلا بالعقل . وكانت ثقتهم بالعقل . لا يبعدها إلا احترامهم
لأوامر الشرع . فكل مسألة من مسائلهم يعرضونها على العقل ، فما قبله
أقروه وما لم يقبله رفضوه ، وقد سرى إليهم ذلك النحو من البحث العقلى :
١ - من مقامهم فى العراق وفارس ، وقد كانت تتجاوب فيهما أصدااء
لدينيات وحضارات قديمة .

٢ - ومن سلاثلهم غير العربية قد كان أكثرهم من الموالى .

(١) شرح نهج البلاعة لابن أبى الحديد

٣ — ولصريان كثير من آراء الفلاسفة الأقدمين إليهم لاختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى وغيرهم ، عن كانوا حاملة هذه الأفكار وقتلتها إلى العربية .

٤٤ — وكان من آثار اعتمادهم المطلق على العقل أنهم كانوا يحكمون بحسن الأشياء وقبحها عقلا ، وكانوا يقولون : المعارف كلها معقولة بالعقل واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع ، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبح^(١) .

ولقد قال الجبائي من شيوخهم : « كل معصية كان يجوز أن يأمر الله سبحانه بها فهي قبيحة للنهي ، وكل معصية لا يجوز أن يبيحها الله سبحانه ، فهي قبيحة لنفسها كالجهل به والاعتقاد بخلافه وكذلك كل ما جاز ألا يأمر الله سبحانه به فهو حسن للأمر به ، وكل ما لم يحز إلا أن يأمر الله به فهو حسن لنفسه^(٢) »

وقد بنوا على هذا ما قرروه من أن فعل الصلاح والأصلح واجب لله تعالى ، إذ أنه ما دام في الأشياء حسن ذاتي وقبح ذاتي ، فستحيل أن يأمر الله سبحانه وتعالى بفعل ما هو قبيح لذاته ، وينهى عن فعل ما هو حسن لذاته ؛ وأن الله سبحانه لا يترك الأمر الحسن لذاته ، وإن ذلك هو ما يسمى فعل الصلاح ، وقد قرر ذلك المبدأ جمهورهم ، فقالوا إن الله تعالى لا يصدر عنه إلا ما فيه ، فالصلاح واجب له ، ولا شيء يفعله جلت قدرته إلا وهو صالح ، ويستحيل عليه سبحانه أن يفعل غير الصالح .

أخذهم عن الفلسفة اليونانية وغيرها :

٤٥ — في آخر العصر الأموي والعصر العباسي توردت على العقل العربي

(١) « الملل والنحل » ، أشهر ستاني »

(٢) « مقالات : للإسلام »

الفلسفة الهندية ، والفلسفة اليونانية ، وقد جاءت إلى المسلمين أرسال الفلسفة اليونانية عن طريق الفرس ، لأن الثقافة الفارسية قبيل الإسلام كانت متأثرة بالفلسفة اليونانية كما جاءت ، عن طريق السريان : لأنهم قد ورثوا الفلسفة اليونانية ، وألبسوها لبوسهم الديني ، ومسوحهم اللاهوتية وعن طريق اليونانية أنفسهم ؛ لأن بعض الموالى من المسلمين كان يجيد اليونانية .

وقد تأثر المعتزلة بهذه الفلسفة في آرائهم ، وأخذوا عنها كثيراً في استدلالهم فظهرت في أدلتهم ومقدمات أقيستهم .

وقد دفعهم إلى دراسة هذه الفلسفة أمران :

أحدهما : أنهم وجدوا فيها ما يرضى نهمهم العقلي وشغفهم الفكري ، وجعلوا فيها مرآة عقلياً جعلهم يلحون بالحجة في قوة .

وثانيهما - أن الفلاسفة وغيرهم لما هاجموا بعض المبادئ الإسلامية ، تصدى هؤلاء الرد عليهم ، واستخدموا بعض طرقهم في النظر والجدل ، وتعللوا كثيراً منها ليستطيعوا أن ينالوا الفوز عليهم ، فكانوا بحق فلاسفة المسلمين ،

دفاعهم عن الإسلام :

٤٦ - دخل الإسلام طوائف من المجوس واليهود والنصارى وغير هؤلاء وأولئك . ورءوسهم متمثلة . بكل ما في هذه الأديان من تعاليم جرت في نفوسهم مجرى النسم . ومنهم من كان يظهر الإسلام ويبطن غيره : إما خوفاً ورهبة ، أو رجاء نفع دنيوى ، وإما بقصد الفساد والإفساد . وتضليل المسلمين ، وقد أخذ ذلك الفريق ينشر بين المسلمين ، ما يشككهم في عقائدهم وظهر مما غرسهم في فرق هادمة للإسلام تحمل اسمه ظاهراً وهى معاون هدمه في الحقيقة ، فظهرت « المحصنة » . و « الرافضة » التي تترون بحمراء الإلابة في

جسم بعض الأئمة ، و « الزنادقة » ، وقد تصدى للدفاع عن الإسلام أمام هؤلاء فرقة درست المعقول وفهمت المنقول ، فكانت المعتزلة ، تجردوا للدفاع عن الدين ، وما كانت الأصول الخمسة التي تضافروا على تأييدها ، وتأزروا على نصرها . إلا وليدة المناقشات الحادة التي كانت تقوم بينهم وبين مخالفينهم . والتوحيد الذي اعتقدوه على الشكل الذي أسلفنا كان للرد على المشبهة والمجسمة . والعدل كان للرد على الجهمية . والوحد كان للرد على المرجئة . والمنزلة بين المنزلتين ردوا به على المرجئة والخوارج .

وفي عهد المهدي ظهر « المنع الخرساني » . وكان يقول بقتاسخ الأرواح واستغوى طائفة من الناس وسار إلى ما وراء الهر . فلاقى المهدي ، عناء في التغلب عليه . ولذلك أغرى بالزندقة والزنادقة ، فكان يتعقبهم ليقضى عليهم بسيف السلطان ، ولكن السيف لا يقضى على رأى ، ولا يمت مذهباً ، ولذلك شجع المعتزلة وغيرهم للرد على الزنادقة وأخذهم بالحجة ، وكشف شبهاتهم وفضح ضلالاتهم ، فمضوا في ذلك غير واثقين .

مناصرة بنى العباس لهم :

٤٧ - ظهر المعتزلة في العصر الأموي كما أسلفنا فلم يحدوا من الأمويين معارضة لهم ؛ لأنهم لم يثيروا شغباً عليهم ولا حرباً ؛ إذا أنهم كانوا فرقة لا عمل لها إلا الفكر وقرع الحجة ووزن الأمور بمقاييسها الصحيحة ، ومع أن الأمويين لم يعارضوهم لم يعاونوهم .

ولما جاءت الدولة العباسية وقد طمس سيل الإلحاد والزندقة كما أشرنا وجد خلفاؤه هافى المعتزلة سيفاً مسلواً على الزنادقة ، لم يفلوه بل شجعوهم على الاستمرار في نهجهم قلباً ساء « المأمون » . (وقد كان يستتر نفسه من علماء المعتزلة) شايحهم

وقربهم وأدناهم ، وجعل منهم حجابهم ووزراءه ، وكان يعقد المناظرات بينهم وبين الفقهاء لينتهوا إلى رأى متفق ، واستمر على ذلك حتى إذا كانت سنة ٢١٨ هـ وهى السنة التى توفى فيها ، انتقل من المناظرات العلنية إلى التهديد بالأذى الشديد بل إنزاله بالفعل ، وذلك برأى وتدير وزيره وكاتبه ، أحمد بن أبى دؤاد ، المعتزلى ، وإنها لسقطة ما كان لمثل «المأمون» أن يرضى بأن تقع فى عهده ، فقد كانت فيه المحاولة بالقوة لحل الفقهاء والمحدثين على رأى المعتزلة ، وما كانت قوة الحكم لنهر الآراء وحمل الناس على غير ما يعتقدون ، وإذا كان من المحرم الإكراه فى الدين . فكيف يحل حمل الناس على عقيدة ليس فى مخالفتها إنحراف عن الدين ، لقد حاول أن يحمل الفقهاء على القول بأن القرآن مخلوق ، فأجابه بعضهم إلى رغبته قية ورهبا لإيمانا واعتقاداً . وتحمل آخرون العنت والإرهاق والسجن الطويل ، ولم يقولوا غير ما يعتقدون ، استمرت تلك الفتنة طول مدة «المعتصم» و «الوائق» وذلك لوصية «المأمون» بذلك ، وزاده «الوائق» الإكراه على نفي الرؤية كراى المعتزلة . ولما جاء «المتوكل» رفع هذه المحنة ، وترك الأمور تأخذ سيرها ، والآراء تجري فى مجاريها ، بل إنه اضطهد المعتزلة ولم ينظر إليهم نظرة راضية .

منزلة المعتزلة فى نظر معاصريهم :

— شن الفقهاء والمحدثون الغارة على المعتزلة « فكانوا بين عدوين ، كلاهما قوى ؛ الزنادقة والمشبهة والمجسمة ومن على شاكلتهم » من ناحية ، والفقهاء والمحدثون من ناحية أخرى . وإنك لترى فى مجادلات الفقهاء والمحدثين تشفيماً على المعتزلة كلما لاح لهم بارقة ، وإذا سمعت « الشافعى » و « ابن حنبل » يذمان علم الكلام ، ومن يأخذ العلم على طريقة المتكلمين ، فإنما المعتزلة وطريقتهم أرادوا بدمهما .

ولكن ما السر في كراهية الفقهاء والمحدثين لهم حتى قبل المحنة التي أنزلها
المؤمن تأييداً لأرائهم؟ يظهر لي أن عدة أمور تصافرت فأوجدت تلك
العداوة، وهذا بعض منها :

(١) خالف المعتزلة طريقة السلف في فهم العقائد، لقد كان القرآن
الكريم الورد المورد عند السلف، يلجأ إليه وإلى السنة كل من يريد معرفة
صفات الله تعالى، وما يجب الإيمان به من العقائد، لا يصدرون عن غيره،
ولا يطمنون لسواه، كانوا يفهمون العقائد من آيات الكتاب، وهي بينات،
وما اشتبه عليهم حاولوا فهمه بأساليب اللغة وهم بها خبراء، وإن تعدر عليهم
توقفوا وفوضوا الأمور لله غير مبتغين فتنة؛ ولا راغبين في زيع.

وقد كان ذلك ملائماً للعرب لأنهم في أصلهم ليسوا أهل علوم ولا منطق
ولا فلسفة، فلما كثرت العلوم واتسعت علوم الفلسفة جاء المعتزلة وخافوا
ذلك المنهج، وحكموا العقل في كل شيء، وجعلوه أساس بحثهم، وساقهم
شره عقولهم إلى محاولة اكتناه كل أمر.

كان ذلك المنهج الجديد في دراسة الدين طريقة جديدة للفقهاء والمحدثين
لم يألّفوها في دراسة الدين، فجرد عليهم أولئك سيوف تقدم، وأشاعوا
قالة السوء.

٤٩ - (ب) شغل المعتزلة بمجادلة الزنادقة، وروافض،
والثنوية، وغيرهم، وكل مجادلة نوع من النزال والمحارب مأخوذ بطريقة
محاربة في أنتال عقيدته بأسلحته متعرف لخطئه، دارس لمراميه. وكل ذلك من
شأنه أن يجعل الخصم متأثراً بخضه آخذاً عنه بعض مناهجه، فالمعتزلة قد سرى
إليهم بعض من تفكير مخالفينهم، وإن لم يكن جوهرياً، وليس من شأنه أن
يتخير عقيدتهم أو يخرجهم من الإسلام، أو ينقص من جهادهم في مناقشة المهاجمين،
وما أحسن ما قاله نيرج، في مقدمة إخراج كتاب الانتصار من نازل

هدوا عظيماً في معركة فهو مربوط به مقيد بشروط القتال وتقلب أحواله ويلزمه أن يلاحق عدوه في حركاته وسكناته وقيامه وقعوده ، وربما تؤثر فيه روح العدو وحيله ، كذلك في معركة الأفكار ، وفي الحملة فللعنوا تأثير في تكوين الأفكار ليس بأقل من تأثير الحليف فيه ، حتى إن بعض الخنابلة قد شكوا أن أصحابه قد انقطعوا إلى الرد على الملحدين انقطاعاً أدام إلى الإلحاد ، فلا غرو إذا رأيت شذوذاً في آراء بعض المعتزلة لتأثرهم بهذه المجادلة .

٥٠ - (٢) كانت طريقة المعتزلة في معرفة العقائد عقلية خالصة ، وإن كانوا يحاولون ألا يخالفوا نصاً قرآنياً ، وإن بدا خلاف في ظاهر النصوص بين رأي يقرونه ونص يقرمونه أولوا النص بما لا يخرج عن معناه ، ولا يخالف رأيهم . وإن هذه الطريقة أساسها الثقة بالعقل ، وللعقل نزوات وغرة ، لذلك وقعوا في كثير من الهنات دفعتهم إليها نزعتهم العقلية الخالصة كلزوم الجبائي - وهو من أئمتهم - القول بأن الله تعالى مطيع للعبد إذا أجاب دعاءه وكان سبب هذا اللزوم أن : أبا الحسن الأشعري ، سأله قائلاً : « ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الإرادة ؛ وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه فقال : أبو الحسن ، يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله مطيعاً لعبده إذا فعل مراده ، ولو جاز على الله أن يكون مطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ^(١) .

ومن ذلك أيضاً قول « أبي الهذيل » من أئمتهم : « إن أهل الجنة خير مختارين ، لأنهم لو كانوا مختارين لكانوا مكلفين ، والآخرة دار جزاء لدار تكليف ، وفي ذلك شطط عقلي ، لأن الاختيار لا يستلزم التكليف ، وذكر « الحياط » ، أنه رجع عن هذا القول ^(٢) .

(١) الفرق بين الفرق للشيخ النجاشي .

(٢) الانتصار في الرد على ابن الراوندي

ومثل هذا النوع من الشذوذ الفكري الذي كان يقع من بعضهم ، فيسير بين الناس عن كلهم ، ومعها قالة السوء فيهم .

٥١ - (د) خاصم المعتزلة كثيرين من رجال كانت لهم منزلة كبيرة عند الأمة ، ولم ينزهوا كلامهم في خصوصتهم ، وانظر إلى قول الجاحظ ، وهو من أئمتهم في رجال الفقه والحديث : « وأصحاب الحديث هم العوام ، هم الذين يقلدون ولا يحصلون ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه في حجة العقل منهى عنه في القرآن ، إلى أن قال : وأما قولهم النساك والعباد منافعا ، الخوارج وحدهم أكثر عدداً من عبادهم على قلة عدد الخوارج في جنب عددهم ، على أنهم أصحاب نية وأطيب طعمة وأبعد من التكسب ، وأصدق ورعا ، وأقل زيا وأدوم طريقة ، وأبذل للمهجة ، وأقل جمعاً ومنعاً وأظهر زهداً وجهداً (١) » .

وهؤلاء الذين قال فيهم الجاحظ ، تلك المقالة لهم مقام عند عامة الشعب وكثيرين من خاصته ، فكان هذا الطعن المرسياً في نفور جمهور الناس منهم ؛ وإن كان لهم مقام عند طلاب الحقائق المجردة .

٥٢ - وكان كثيرون من ذوى الإلحاد يجدون في المعتزلة عساً يفرخون فيه بمفاسدهم وآرائهم ، ويلقون فيه دسهم على الإسلام والمسلمين ، حتى إذا ظهرت أغراضهم أقصاهم المعتزلة عنهم ، « فابن الراوندي ، كان يعد منهم و « أبو عيسى الوراق ، و « أحمد بن حنبل ، و « فضل الحدي ، كانوا ينتمون إليهم ، وهؤلاء أظهروا آراء هادمة لبعض المقررات الإسلامية ، وكان منهم من اتهم بأنه استوَجِر لليهود لإفساد عقيدة المسلمين . فكان اتهم هؤلاء في أول أمرهم ، وإن فصلوا عنهم عند ظهور شنائعهم سبياً في أن ينالهم رشاش مما لطلخوا به ، وإن أقسم شيوخ المعتزلة أنهم منهم براء فالاتهام ما زال عالقا ؛ لأنه أسبق إلى الأذهان من البراءة .

٥٣ - و - وكان من بنى العباس من شايع المعتزلة وناصرهم واعتق مذاهبهم ؛ وتعصب لها ؛ فأراد أن يحمل الناس على اعتناقها ، فأذى الفقهاء والمحدثين وابتلاهم ، وأنزل بهم المحنة فصبروا ، وقد أشرنا إلى ذلك ، ولقد صبر أولئك الفقهاء والمحدثون على هذه المحنة ؛ واستدرت محنتهم عطف الناس عليهم وسخطهم على من كان سبب هذه المحنة ، فرجعت آلام أولئك الأنقياء على المعتزلة وبالا في سمعتهم ، وخصوصاً أنه كان من المعتزلة من أيد إنزال ذلك البلاء بالدفاع عنه في رسائل ، ومن ذلك قول « الجاحظ » ، في تبرير إيذاء الخلفاء للفقهاء والمحدثين :

« وبعد فتحنا لم نكفر إلا من أوسعنا حجة ، ولم نمتحن إلا أهل التهمة ، وليس كشف المنتهم من التجسس ، ولا امتحان الظنين من هتك الأستار ، ولو كان كل كشف هتكاً وكل امتحان نجساً لكان القاضي أهتك الناس لستر ، وأشد الناس تتبعاً لعورة ^(١) » .

وإن إنهزام الأراء التي تناصرها القوة أمر محتوم ، لأن القوة رعاء هوجاء من شأنها الشطط والخروج على الجادة ، وكل رأى يعتمد على القوة في تأييده تمكس عليه الأمور لأن الناس يتظنون في قوة دلائله ، إذ لو كان قوياً بالدليل ما احتاج في النصرة إلى القوة .

(١) النصول المختارة للجاحظ .

اتهمم الفقهاء والمحدثين لهم

٥٤ - اتهم المعتزلة الفقهاء كما رأيت في كلام الجاحظ ، واعتبر مثل
« أحمد بن حنبل » متهماً في دينه ، فكان من الضروري أن يرد الاتهام بمثله .
وقد كان إتهم المعتزلة للفقهاء والمحدثين من وقت أن صارت لهم قوة في الدولة
العباسية ، فكان لا بد أن يكون رد الاتهام بمثله من وقت وجوده ، ولذا اتهم
الفقهاء والمحدثون المعتزلة بكل حريجة دينية ، حتى إن الإمام « أبا يوسف » ،
صاحب « أبي حنيفة » ، عدم من الزنادقة ، والإمام « مالك » ، و « الشافعي » ،
قد أفتيا بعدم قبول شهادتهم ، والإمام « محمد بن الحسن الشيباني » ، أفتى بأن
من صلى خلف المعتزلي يعيد صلاته ، وسرت مقالات السوء إلى من ينتسب
إلى هؤلاء الأئمة الاعلام ، حتى اتهمهم بالفسق ، وانتهاك المحرمات .

وفي الحق أن كل خصومه تؤدي إلى الملاحاة لا بد أن تؤدي إلى المهاترة ،
ويرمى الخصم خصمه بالحق وبالباطل ، وكثير من اتهم التي وجهت إلى المعتزلة
لم تكن منبعثة عن نظر غير متحيز بل كان التحيز باعشها ، والتعصب للرأى
دافعها ، وكل تعصب يسد مداخل الإدراك في ناحية من نواحيه ، ولا شك أن
المعتزلة - أخطئوا أو أصابوا - لم يخرجوا عن حظيرة الدين بخطئهم ، ولهم
ثواب فيما دعوا إليه ، وما دافعوا به عن الإسلام ، ولهم في ذلك سابقة فضل ،
قد تفرق اتباع « واصل » في الأقطار الإسلامية رادين على أهل الأهواء ،
وكان « عمرو بن عبيد » ، صاحب « واصل » ، حرباً على الزنادقة ، يصادق أهل
الحق . ويخاصم أهل الهوى ، لقد كان صديقاً « لبشار بن برد » ، الشاعر ،
فلما علم منه الزندقة لم تمنعه تلك الصداقة من أن يسمى في نفيه من بغداد ، فتق
منها ولم يعد إليها إلا بعد وفاة « عمرو » ، في عهد « أبي جعفر المنصور » . ولقد

كان زاهداً ، وقال فيه الجاحظ متعصباً له : « إن عبادته تنفي عبادة عامة عباد الفقهاء والمحدثين » .

وكان في كل جيل من أجيالهم طائفة اتسموا بالعبادة والزهادة في الدنيا ، ولقد كان منهم من يدفعه زهده إلى عدم الأخذ من مال الدولة مع شدة الحاجة ، يروى أن « الوائق ، قال لأحمد بن أبي دؤاد ، وزره : لم تولى أصحابي (أى المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهم ، فقال : يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون عن ذلك ، وهذا جعفر بن بشر ، وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسى واستأذنت ، فأبى أن يأذن لى ، فدخلت من غير إذن ، فسل سيفه فى وجهى ، وقال الآن حل لى قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى القضاء مثله . ومن الغريب أن « جعفرأ ، هذا حمل إليه بعض أصحابه درهمين قبلهما ، فقيل له : كيف ترد عشرة آلاف درهم وتقبل درهمين ؟ فقال : أرباب العشرة أحق بهامنى ، وأنا أحق بهذين الدرهمين لحاجتى إليهما ، وقد ساقهما الله إلى من غير مسألة . وهذه نفس قوية ، اشتبه فى مال السلطان لظنه أنه جمع من غير الطرق المحللة فرفض العطاء ، وقبل درهمين حلالاً طيباً .

مناظرات المعتزلة

٥٥ - تكون علم الكلام من مناظرات المعتزلة مع خصومهم ، سواء أكانوا من المجوس والثنوية وأهل الأهواء والانحراف أم كانوا من أهل الفقه والحديث أم الأشاعرة والماتريدية ، فهم مركز الدائرة ، وقطب الرمح ، شغلوا الفكر الإسلامي بمناظراتهم نحو قرنين ازدحمت فيها مجالس الأمراء والوزراء والعلماء وتضاربت فيها الآراء ، وتجاوبت فيها أصداؤه الفكر الإسلامي وقد زين بزينة فارسية أو يونانية ، أو هندية . وقد امتازوا في جدلهم بميزات واختصوا بخواص جعلت لهم لونا خاصاً ، ونحلة خاصة لا تختلف في جملتها عما دعا إليه الدين وإن تباينت طرق استنباطها ، وتخالفت مقدماتهم في الاستنباط عن مقدمات غيرهم من جماهير الأمة الإسلامية ، وأوضح مميزاتهم في البحث والمناظرة ما يأتي :

(١) بجانبهم التقليد وامتناعهم عن اتباع غيرهم من غير بحث وتقيب ووزن للدلالة ومقايضة للأمور ، والاحترام عندهم للآراء لا للأسماء . وللحقيقة لا للقائل ، ولذلك لم يقلد بعضهم بعضاً ، وقاعدتهم التي يسرون عليها . كل مؤمن مكلف مطالب بما يؤديه إليه اجتهاده في أصول الدين . ولعل ذلك هو السبب في اقترانهم إلى فرق كثيرة :

منها ، الواصلية ، وهم الذين اختاروا آراء د. واصل بن عطاء ، أظهر رجال هذا المذهب .

ومنها ، الهذيلية ، وهم أصحاب د. أبي الهذيل العلاف ، ، شيخ المعتزلة في القرن الثاني .

ومنها ، النظامية ، وهم أتباع د. إبراهيم بن سيار النظام ، تليد د. أبي الهذيل العلاف ، ، .

ومنها « الحاطية » ، وهم أصحاب « أحمد بن حنبل » .
ومنها « البشرية » ، وهم أصحاب « بشر بن المعتمر » .
ومنها « المعمرية » ، وهم أتباع « معمر بن عباد السلي » .
ومنها « المزدارية » ، وهم أصحاب « عيسى بن صبيح » المكنى « بابي موسى
الملقب « بالموذر » .

ومنها « الثمالية » ، وهم أصحاب « ثمامة بن أشرس النخري » .
ومنها « الهشامية » ، وهم أصحاب « هشام بن عمر القوطي » ،
ومنها « الجاحظية » ، وهم أصحاب الجاحظ الأديب المشهور ؛ فقد كان
مع أدبه عالماً معتزلاً .

ومنها « الخياطية » ، وهم أصحاب « أبي الحسين الخياط » ،
ومنها « الجبائية » ، وهم أصحاب « الجبائي » ، أستاذ « أبي الحسن الأشعري » ،
الذي كان شيخ المعتزلة في القرن الثالث .
ومنها « البهشية » ، وهم أصحاب « أبي هاشم عبدالسلام بن الجبائي » ،
شيخ « الجبائية » .

٥٦ - (ب) - ومن خواصهم اعتمادهم على العقل في إثبات العقائد ، وقد
اتخذوا من القرآن مدداً ، حتى لا يذهب بهم الشطط إلى الخروج عن جادته ،
ولم تكن معرفتهم بالحديث كبيرة ؛ لأنهم ما كانوا يأخذون به في العقائد
ولا يحتجون به فيه .

وقد كان اعتمادهم على العقل باعثاً لهم على الأخذ من العلوم العقلية
التي ترجعت في عصرهم ؛ فقد صربوا بسهم في تلك العلوم ، ونالوا منها
ما ساعدهم في اللحن بالحجة ومقارعة الخصوم .

وقد انضم إليهم لهذا كثيرون من المتفلسفين ، إذ رأوا في آراء المعتزلة ما يلائمهم ؛ لأنهم كانت جامعة بين الروح الدينية التي تظلمها ، وفكرة التنزيه التي تسيطر عليها ، والأفكار الفلسفية التي ترضى النهمة العقلية ، ولذلك كان بين رجالها كثيرون من الكتاب الممتازين والعلماء المبرزين ، والفلاسفة الفاضلين .

٥٧ - (ح) وقد امتازوا باللسن والبيان ، فقد كان بين رجالها خطباء مصاقع ، ومناظرون قد مرسوا الجدل ، فعرفوا أفانينه . وخبروا طرقة ، ودرسوا كيف يصرعون الخصوم ، ويلوون عليهم المقاصد ، وهذا ، وأصل بن عطاء ، كبيرهم ، خطيب عليم بخواطر النفوس ، حاضر البديهة ، قوى الارتجال . وهذا إبراهيم بن سيار النظام ، من شيوخهم ، كان ذكياً بليغاً حاد اللسان أريباً شاعراً ، وهذا أبو عثمان عمر والجاحظ ، الذي يقول فيه « ثابت بن قرة الصائبي » : أبو عثمان الجاحظ ، خطيب المسلمين وشيخ المتكلمين ، ومدرسة المتقدمين والمتكلمين ، إن تكلم حكى « سبحان » في البلاغة ، وإن ناظر ضارح النظام ، في الجدل ، شيخ الأدب ولسان العرب ، كتبه رياض زاهرة ، ومسائله أفنان مشرقة مانازعه منازع إلارشاہ آفناً ، ولا تعرض له متعرض إلا قدم له التواضع استبقاء .

خصوم المعتزلة في المناظرات :

٥٨ - ١ - جادل المعتزلة المجوس والثنية والجبرية وأهل البدع -

٢ - وجادلوا الفقهاء والمحدثين - ٣ . وجادلوا الأشاعرة ، والماتريدية ، وتكلم الآن في جدلهم مع أهل الأهواء والبدع والكفار ، وجدلهم مع الفقهاء والمحدثين بالنسبة لخلق القرآن ونزجيء القول في جدلهم مع الأشاعرة والماتريدية إلى أن يبين وقت الكلام على مذاهم .

جدلهم مع أهل الأهواء والكفار

٥٩ - قلنا في آخر العصر الأموي وصدر الدولة العباسية كثرة الزنادقة،
واندس بين المسلمين من كانوا يحملون في قلوبهم بقايا الديانات الفارسية
وغيرها، ومعها أحقاد على المسلمين، وكانوا تارة يكشفون القناع وأحياناً
كثيرة ينشون تعاليمهم مستترين بلباس الإسلام، متسربلين بسر باله ليدسوا
الدم من غير أن يشعر بهم أحد، فلا يجترس منهم. وقد كان جلهم على ذلك
النحو، فكانوا أشد نكاية وأعظم خطراً، لا غترار بعض الناس بهم،
فخصدوا لهم المعتزلة، وصار عوهم في كل ميدان ظنوا أنهم يحاربون الإسلام
فيه. ثم لإفوا الثوية والذهرية البارزين غير المستورين وجهاً لوجه. فقد
فرق د راصل، أصحابه في الأمصار لمحاربة الزنادقة فيها، ودافع بنفسه،
ومن مؤلفاته كتاب د ألف مسألة، للرد على د المانوية، وهي مذهب فارسي
جمع بين المسيحية والمجوسية وكذلك فعل خلفاؤه من بعده.

وكان جدلهم بقوة وحسن دليل، وفصاحة وبيان وقدرة على الإقناع
اكتسبوا من علومهم وممارستهم الجدل، حتى إن بعض خصومهم من غير
المسلمين كانوا يسلمون بعد مناقشتهم. ولقد قال مؤرخو المعتزلة: إن
أبا الهذيل العلاف أسلم على يديه أكثر من ثلاثة آلاف رجل من المجوس
لخذه وبراعته في المناظرة وقوة ما يدعو إليه، وضعف ما يدعون إليه.

وقد جاء في الانتصار ما روى عن بعض هذه المناقشات، ومنها ما يروى
من أن مناقشة حصلت بين د مانوي^(١)، و د معتزلي، هذا نصها:

(١) المانوية طائفة من المجوس، أخذوا من المجوسية والصرانية وقد كانوا ككل
المجوس يعتقدون أن لا خير إلا هو البور، وأن بشر إلا هو الفلانة

« إن المانوية تزعم أن الصدق والكذب متضادان ، وأن الصدق خير وهو من النور والكذب شر وهو من الظلمة :

قال « إبراهيم النظام » (تلميذ أبي الهذيل) حدثونا عن إنسان قال قولا كذب فيه ، من الكاذب ؟ قالوا الظلمة . قال « إبراهيم النظام » ، فإن ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب ، وقال قد كذبت وأساءت من القاتل قد كذبت فاختلطوا عند ذلك ، ولم يدروا ما يقولون ، فقال (النظام) : « إن زعمتم أن النور هو القاتل قد كذبت وأساءت فقد كذب . لأنه لم يقع الكذب منه ولا قاله ، والكذب شر . فقد كان من النور شر ؛ وهذا هدم لقولكم ، وإن قلتم إن الظلمة قالت قد كذبت وأساءت فقد صدقت ، والصدق خير ، فقد كان من الظلمة صدق وكذب وهما مختلفان خيراً وشرأ على حكمكم .

ونرى من هذه المناقشة استقراء وتنبأ ، وأخذ الطريق على المناش حتى ينقطع .

ويحكى صاحب « سرح العيون » ، محادثة أخرى بين « النظام » هذا وبين « صالح بن عبد القدوس » ، الذي كان سوفسطائياً يشك في كل شيء . وينكر حقائق الأشياء ، فإن صالحاً هذا قد مات له ولد ، ففضى إليه « أبو الهذيل العلاف » ، « والنظام معه » ، وهو غلام حدث كالتبع له ، فرأى أبو الهذيل صديقه السوفسطائي محترقاً ، فقال له « أبو الهذيل » : « لا أدري لجزعك وجهها إذا كان الناس عندك كالزروع (أى أن كليهما يستمد أثره من عنديّة الإنسان لا من حقيقة . لأنه يشك في حقيقته) فقال « صالح » ، يا « أبا الهذيل » ، إنما أجزع عليه ، لأنه لم يقرأ كتاب الشكوك ، فقال « أبو الهذيل » ، وما كتاب الشكوك ؟ قال كتاب وضعته من قرأه شك فيما كان حتى يتوهم أنه لم يكن ، وفيما لم يكن حتى يتوهم أنه كان ، قال النظام . فشك أنت في موت ابنك ،

واعمل على أنه لم يمت وإن مات . وشك أيضاً في أنه قرأ هذا الكتاب ، وإن لم يكن قد قرأه .

وإن هذه القصة الأخيرة وأشباهاها تدل على أن أولئك المعتزلة كان لهم من سعة الأفق ورحابة الصدر ما أمكنهم به أن يعقدوا مودة بينهم وبين غير المسلمين الذين يجادلونهم ، أو المنحرفين الذين أرادوا أن يقفوا انحرافهم ، وتلك أخلاق العلماء تنسج صدورهم لموادة مخالفينهم في الاعتقاد حتى يهديهم الله سواء السبيل .

٦٠ - ولا تترك هذا المقام من غير أن نسجل مناقشات جرت بين المعتزلة وبين الزنادقة والمرتدين ، وإليك بعضها :

مناظرة المأمون للبرقد الخراساني

٦١ - يعتبر المأمون معتزلياً ، ولذلك كان يعبر عن المعتزلة بقوله أصحابنا ، ولهذا كانت مناظراته على منهاجهم ، وقد ارتد في هذه خراساني ، فحمل إليه حتى وافاه وجرت المناقشة الآتية :

قال المأمون : لأن استحييك بحق ، أحب إلى من أن أقتلك بحق ، ولأن أقبلك بالبراءة أحب إلى من أن أدفعك بالتهمة ، قد كنت مسلماً بعد أن كنت نصرانياً (١١) وكنت فيها أتيح^(١) وأيامك أطول ، فاستوحشت مما كنت به آنساً . ثم لم تلبث أن رجعت عنا نافرأ ، فخبيرنا عن الشيء الذي أوحشك من الشيء الذي صار آنس لك من إلفك القديم ، وأنسك الأول ، فإن وجدت عندنا دواء دائمك تعالجت به ، والمرضى من الأطباء يحتاج إلى المشاورة ، وإن أخطأك الشفاء ونبا عنك الدواء كنت قد أعذت ولم ترجع على نفسك بلائمة وإن قتلناك قتلناك بحكم الشريعة ، أو ترجع أنت في نفسك إلى الاستبصار والثقة ،

(١) أي أمكن وأثبت وأعلم .

وتعلم أنك لم تقصر في اجتهاد ، ولم تفرط في الدخول في باب الحزم .

قال « المرتد ، أوحشني كثرة ما رأيت من الاختلاف بينكم .

قال « المأمون » : لنا اختلافان ، أحدهما كالاختلاف في الأذان ، وتكبير الجناز ، والاختلاف في التشهد ، وصلاة الأعياد ، وتكبير التشريق ، ووجوه الفتيا وما أشبه ذلك ، وليس هذا باختلاف إنما هو تخير وتوسعة ، وتخفيف من المحنة ، فمن أذن مني وأقام مني لم يؤثم ، ومن أذن مني ، وأقام فرادى لم يحوب ، لا يتعايرون ولا يتعايبون ، أنت ترى ذلك عياناً . وتشهد ذلك تبياناً والاختلاف الآخر كنحو اختلافنا في تأويل الآية من كتابنا ، وتأويل الحديث عن نبينا ، مع إجماعنا على أصل التنزيل ، واتفاقنا على عين الخبر ، فإن كان الذي أوحشك هذا حتى أنكرت من أجله هذا الكتاب فقد ينبغي أن يكون اللفظ بجميع التوراة والإنجيل متفقاً على تأويله كما يكون متفقاً على تنزيهه ، ولا يكون بين جميع النصارى واليهود اختلاف في شيء من التأويلات وينبغي لك ألا ترجع إلا إلى لغة لا اختلاف في تأويل ألفاظها ، ولو شاء أن يجعل كتبه ، ويجعل كلام أنبيائه وورثته رسله لا يحتاج إلى تفسير لفعل ، ولكننا لم نر شيئاً من الدين والدنيا دفع إلينا على الكفاية ، ولو كان الأمر كذلك لسقطت البلوى والمحمد ، وذهبت المسابقة والمنافسة ، ولم يكن تفاضل ، وليس على هذا بنى الله الدنيا .

قال المرتد : أشهد أن الله واحد « لاند له ولا ولد » ، وأن المسيح عبده ، وأن محمداً صادق ، وأنت أمير المؤمنين حقاً .

محاكمة الافشين

٦٢ - ثبت هنا هذه المحاكمة كما جاءت في تاريخ ابن جرير الطبري، لأنها تصور ما كان بيته أعداء الإسلام له ؛ ولأن المعتزلة هم الذين تولوها ، ولأنها في جملتها كانت مناظرة كاشفة عن حال رجل وصل في الدولة إلى مرتبة القائد ، ومع ذلك استمر يخفي في نفسه الكفر ولا يديه في قوله ، وإن كشف عنه عمله .

وقبل سرد المحاكمة نذكر شيئاً عن الزندقة التي سرت في السرق من الديار الإسلامية سرّاً بين الجماعات الفارسية التي أرادت الملك الفارسي ، وبين عباد الأصنام في الشرق الذين أرادوا إحياء مبادئهم الدينية في داخل الدولة الإسلامية وتضافرت الجهود من بقايا هذه الدول التي قوض الإسلام أركانها لإطفاء نوره وقد عجزوا عن إعادة ملكهم القديم عن طريق القوة ، فلم يبق إلا أن يعملوا على إضعاف قوته في قلوب أهله ، وإحياء الديانات القديمة ونشرها بينهم ، فالفرس عملوا على نشر مبادئ « ماني » الجامعة بين مبادئ مسيحية ومبادئ مجوسية وربما بعض آراء هندية ونشر آراء « زرادشت » التي نظمت المجوسية ، ودعت إلى القوة ومبادئ « ديسان » و « مرقيون » وغيرهما واتجهوا إلى إحياء مبادئ « مزدك » التي كانت ترمي إلى شيوعية الأموال والنساء ولا يكون أحد مختصاً بشيء قط ، وأرادوا بذلك تخريب الدولة الإسلامية كما خرب المذهب ديار فارس عندما انتشر فيها ، وقد ظهر « بابك الخرمي » يدعو إلى هذا المذهب وينشره وقد ظهر في عصر المأمون ، فقاومه بالسيف ، وقاوم تفكيره بالمجادلة تولاها هو ومعه أصحابه من المعتزلة أمثال « محمد بن عبد الملك الزيات » و « أحمد ابن أبي دؤاد » وغيرهم من كبار المعتزلة الذي كان لهم ساطعان في الدولة ،

أو لم يكن لهم سلطان أمثال «بشر بن المعتز» ، و «جعفر بن مبشر» ، و «الجاحظ» وغيرهم .

وأوصى «المأمون» أخاه «المعتصم» من بعده أن يقاتل أتباع «بابك الخرمي» ، بالسيف ، وقد نفذ «المعتصم» الوصية ، وجرّد «لبابك» هذا قائداً من أعظم قواده الممتازين ، وهو «الأفشين» ، فقاتله هذا حتى قضى عليه ومن الغريب أن «الأفشين» هذا لم يكن مؤمناً ، بل أظهر الإسلام وأبطن الوثنية التي كانت دينه ودين الأكثرين من أهل «سمرقند» ، قبل الإسلام وقد حوكم بعد نصره ، وهذه محاكمته تولاها اثنان من المعتزلة الذين تفرسوا بالمناظرة ، وكشف الحجة ، وقوة الاستدلال ، وما هي ذى المحاجة كما جاءت في «تاريخ ابن جرير الطبري» ، وهذا نصها :

٦٣ — «أتى «بالأفشين» ، ولم يكن بعد في الحبس الشديد ، فأحضر قوم من الوجوه لتبكيه الأفشين» بما هو عليه ، ولم يترك من أصحاب المراتب ، وكان المناظر له «محمد بن عبد الملك الزيات» ، وكان الذين أحضروا «المأزبان» صاحب «طبرستان» ، و «الموبذ»^(١) و «المرزبان بن تركش» ، وهو أحد ملوك السفد^(٢) ورجلان من أهل السفد فدعا «عبد الملك» بالرجلين وعليهما ثياب رثة فقال لهما «محمد بن عبد الملك» : «ما شأنكما ؟ فكشفا عن ظهورهما ، وهى عارية من اللحم .

فقال «محمد بن عبد الملك» (لأفشين) : تعرف هذين ؟

قال «الأفشين» : نعم هذا مؤذن وهذا إمام بني مسجداً بأشروسنة ، فضربت كل واحد منهما ألف سوط ، وذلك أن بني وبين ملك السفد عهداً

(١) الموبذ هو فقيه المجوس .

(٢) أماكن سمرقند .

أن أترك كل قوم على دينهم ، وما هم عليه ، فوثب هذا على بيت كان فيه أصنامهم (أهل شروسة) فأخرجوا الأصنام واتخذاه مسجداً ، فضربتهما على هذا ألفاً لتعديهما ومنعهما القوم من بيعتهما .

فقال محمد : ما كتاب عندك زينته بالذهب والجوهر والدياج فيه الكفر باقه ؟

قال الأفشين : هذا كتاب ورثته عن أبي ، فيه أدب من آداب المعجم . وما ذكرت فيه من الكفر ، فكنت أستمع منه بالأدب وأترك ما سوى ذلك ، ووجدته على ، فلم تضطرنى الحاجة إلى أخذ الحلية منه ، فتركته على حاله ، ككتاب كلية ودمنة وكتاب دزدك ، فى منزلك . فما ظننت أن هذا يخرج عن الإسلام .

ثم تقدم الموبذ ، فقال إن هذا كان يا كل المنخوفة ، ويحملنى على أكلها ، ويزعم أنها أرطب لحماً من المذبوحة ، وكان يقتل شاة سوداء كل يوم أربعاء يضرب وسطها بالسيف ، ثم يشى بين نصفيها ريباً كل لحما ، وقال لى يوماً : إني قد دخلت لهؤلاء القوم فى كل شيء أكرهه ، حتى أكلت لهم الزيت وركبت الجمل ، ولبست النعل ، غير أنى إلى هذه الغاية لم تسقط منى شعرة . كناية عن أنه لم يختن .

فقال الأفشين : أخبرنى عن هذا الذى يتكلم بهذا الكلام : أئفة هو فى دينه ؟ (وكان الموبذ ما زال على مجوسيته ، ولم يسلم إلا فى عهد المتوكل) .

قالوا : لا . . .

قال (الأفشين) : فما معنى قولكم شهادة من لا تتقون به ولا تعدلونه ، ثم أقبل د على الموبذ ، فقال له : أكان بين منزلى ومنزلك باب أو كوة تطلع على منها وتعرف أخبارى ؟ قال : لا . قال : أفليس كنت أدخلك منزلى وأبئك

سرى، وأخبرك بالأعجية مبلّ إليها وإلى أهلها؟ قال نعم. قال: فلست بالثقة في دينك، ولا بالكرّم في عهدك، إذا أنشيت على سرّاً أسررتّه إليك.

ثمّ تحي (الموبذ)، وتقدم (المرزبان بن تركش):

فقالوا (لأفشين): هل تعرف هذا؟

فقال (الأفشين) لا... فقبل المرزبان: أتعرف هذا؟ قال: نعم!... هذا الأفشين. قالوا له: هذا المرزبان!

قال (المرزبان) له: يا مخرق كيف تدافع عن نفسك ونحوه؟..

قال (الأفشين) يا طويل اللحية ما تقول؟

فقال (المرزبان): كيف يكتب إليك أهل مملكتك؟..

قال (الأفشين) كما كانوا يكتبون إلى أبي وجدى.

قال (المرزبان): فقل...

قال (الأفشين) لا أقول...

فقال (المرزبان): أليسوا يكتبون إليك بكذا وكذا (بالأشروسيّة)؟

قال (الأفشين): بلى!...

قال (المرزبان): أفليس تفسيره بالعريّة إلى الإله من عبده فلان

ابن فلان؟...

قال (الأفشين): بلى!...

قال (محمد بن عبد الملك): والمسلمون يحتملون أن يقال لهم هذا، فإذا

أبقيت لفرعون حين قال أنا ربكم الأعلى!

قال (الأفشين): كانت هذه عادة القوم لأبي وجدى، ولى قبل أن

أدخل الإسلام، فكرهت أن أضع نفسى دونهم، فتفسد على طاعتهم.

فقال له (إسحق بن إبراهيم بن مصعب) (من الحاضرين): يا حيدر،

كيف تحلف باقة لنا فنصدقك؟ ونصدق يمينك ، ونجريك مجرى المسلمين ،
وأنت تدعى ما ادعى فرعون ؟

ثم تقدم (المازيار) صاحب (طبرستان) .

فقالوا (للأفشين) أتعرف هذا ؟

قال : لا ، فقالوا (للمازيار) : تعرف هذا ؟ ... قال نعم هذا (الأفشين)

قالوا : هذا (المازيار) .

قال قد عرفته الآن ...

قالوا : هل كاتبته ؟

قال : لا ...

قالوا . (للمازيار) هل كتب إليك ؟ .

قال (المازيار) : نعم كتب أخوه (خاشن) إلى أخى (قوهيار) .

إنه لم يكن ينصر هذا الدين الأبيض غيرى وغيرك وغير (بابك) .

فأما (بابك) فإنه بحمقه قتل نفسه ، واقد جهدت أن أصرف عنه الموت ، فأبى

حقه إلا أن دلاه فيما وقع فيه ، فإن خالفت لم يكن للقوم من يرمونك به غيرى

ومعى الفرسان وأهل النجدة والبأس . فإن وجهت إليك لم يبق أحد يحاربنا

إلا ثلاثة . العرب والمغاربة والآتراك ، والعربي بمنزلة الكلب ، أطرح له

كسرة . ثم أضرب رأسه بالدبوس ، وهؤلاء الذباب يعنى (المغاربة) إنما هم

أكله رأس ، وأولاد الشياطين (يعنى الآتراك) إنما هم ساعة حتى تنفذ

سهامهم ، ثم تحول الخيل عليهم جولة ، فتأتى آخرهم . ويعود الدين

إلى ما لم يزل عليه العجم .

فقال (الأفشين) : هذا يدعى على أخيه وعلى أخى دعوى لا تجب على ،

ولو كنت كتبت هذا الكتاب إليه لاستمليه ويثق بنا حتى كان غير مستنكر ؛

لأنى إذا نصرت الخليفة يبدى كنت بالحيلة أخرى أن أنصره ؛ لأخذ بقفاه
وأتى به إلى الخليفة لأحظى به عنده كما حظى عبدالله بن طاهر عند الخليفة .
ثم نحى « المازيار » .

ولما قال (الأفشين) للرزبان التركشى ما قال ، وقال « إسحق
ابن إبراهيم ، ما قال - زجر ابن أبي دؤاد الأفشين ، فقال هذا : يا « أبا عبدالله ،
ترفع طيلسانك بيدك فلا تضعه على عاتقك حتى تقتل به جماعة ... » .

فقال (ابن أبي دؤاد) : (أمطر) أى (محتث) أنت ؟

فقال (الأفشين) : لا

فقال (ابن أبي دؤاد) فما منعك من ذلك وبه تمام الإسلام ؟

فقال (الأفشين) : أليس فى دين الإسلام استعمال التقية ؟ ...

قال ابن أبي دؤاد : بلى ...

قال الأفشين : خفت أن أقطع ذلك العضو من جسدى فأموت !

قال أنت تظعن بالرمح وتضرب بالسيف فلا يمنعك ذلك من أن تكون
فى الحرب ، وتجزع من قطع قلعة .

قال الأفشين : تلك ضرورة تعينى فأصبر عليها إذا وقعت ، وهذا شئ
أستجلبه فلا آمن معه خروج نفسى ، ولم أعلم أن فى تركها الخروج
على الإسلام .

قال (ابن أبي دؤاد) . قد بان حكم أمره ، ثم أمر به فحبس .

٦٣ - هذه قصة محاكمة الأفشين ومناظرته ، وهى تصور كيف وقف
المعتزلة ، محاسين كل من يتهم بالزيف والضلال وتصور لنا حال العصر من
دخول قوم فى الإسلام ظاهراً ، وهم يضمرون غيره باطناً . وإن صحت
النهم التى نسبت إلى « الأفشين » ، فإن هذا يدل على أن أولئك الذين فى قلوبهم
مرض ، منهم من وصل إلى مرتبة القيادة والقوة .

وإن ما تدل عليه هذه المحاكاة بالنسبة لما نسب إلى « الأفشين » ينتهى بنا إلى ثلاثة أمور :

أولها — أنه مما لا شك فيه أن « الأفشين » لم يدخل الإيمان قلبه ، وأنه كان جندياً فيه بطولة وقوة ، وأنه لا يؤمن بالأوثان كما لا يؤمن بالله ، ولذا لم تكن همته إلا أن يصل إلى أعلى مراتب الدولة ، ولذلك لما عهد إليه قتال « بابك الخرمى » لم يتلصكاً ولم يتردد حتى قضى عليه لتكون له بذلك الزلفى لدى الخليفة .

ثانيها — أن الذين كان يهمهم أن ينتصر « بابك الخرمى » ، غاظمهم صنيع (الأفشين) فوشوا به وكشفوا أمره ، وهذا ما يفسر لنا أن الشهود جميعاً كانوا من الباقين على دينهم الوثنى ، لأنه لا بد أن يتساءل القارىء لماذا يتقدم هؤلاء إلى الشهادة عليه ، وهم يتمسكون بدينهم الذى يخالف الإسلام . والذى عليه (الأفشين) فى الظاهر ، كما يظهر من كلامهم .

الامر الثالث — الذى تدل عليه المحاكاة هو أن (الأفشين) كان يحق على العرب ، وكان قاسياً عنيفاً غليظاً ، وإلا ما عاقب المؤذن والإمام ذلك العقاب القاسى الغليظ الذى لا يصدر إلا عن تجرد من الإنسانية والإيمان .

خلق القرآن

٦٤ - اقترنت مسألة خلق القرآن بتاريخ المعتزلة ، فما ذكروا إلا سبقت إلى النهن تلك المسألة ؛ لأنهم الذين أثاروها في العصر العباسي ، ويرأيهم حاول الخليفة العباسي حمل الفقهاء والمحدثين على القول ، ونزل ببعض أولئك الفقهاء ما نزل من شذائد ، وقد شغلت أفكار الناس في عصور ثلاثة من خلفاء بني العباس : المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، اضطربت فيها النفوس والعقول ، وأزهقت فيها حرية العقيدة ، وأودى المتورعون في الفاظهم ، المتوقفون في عليهم عند حدود النصوص إيذاء شديداً ، ولا ذنب لهم في ذلك إلا العكوف على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، خشية أن يضلوا في نزعات الفكر وزيف العقول .

وهذه المسألة أسبق في الوجود من عصر الخلفاء الثلاثة الذين ذكرناهم ، فقد قالها (الجعد بن درهم) ، وقتله (خالد بن عبد الله القسري) وإلى الكوفة لهذه المقالة ، وقال مثل هذه المقالة (الجهم بن صفوان) ، فقد نفى صفة الكلام كما ذكرنا عند الكلام في (الجبرية) ، وكان هذا النبي تنزيهاً لله سبحانه وتعالى عن مشابهة الحوادث في زعمهم ، وحكم بسبب ذلك بأن القرآن مخلوق له سبحانه وليس بقديم .

٦٥ - ولقد جاء المعتزلة من بعد ذلك ؛ ونفوا عن الله تعالى صفات المعاني ، وهي القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ، وغيرها من الصفات المذكورة في القرآن ، وأولوا ما ذكر في القرآن على أنه أسماء للذات العلية ، وليس وصفاً لها .

وبنفيم صفة الكلام في ضمن ما نفوا أنكروا أن يكون الله تعالى متكلماً ،

وماورد في القرآن الكريم من إسناد الكلام إليه سبحانه في مثل قوله تعالى :
« وكلم الله موسى تكليماً » ، أولوه بأن الله تعالى خلق الكلام في الشجرة ،
كما يخلق كل شيء .

وعلى هذا بنوا قولهم : إن الكلام مخلوق لله سبحانه وتعالى ، وأن
القرآن مخلوق لله سبحانه وتعالى ، وخاضوا في هذه المسألة في العصر العباسي
خوضاً شديداً ، وشاركهم في خوضهم بعض قليل من الفقهاء ، فقد كان (بشر
ابن غياث المريسي) على كبر محله في الفقه من المصريين على القول بأن القرآن
مخلوق ، وقد نهاء (أبو يوسف) شيخه وتلميذه (أبي حنيفة) : فلم ينته .
فطرده من مجلسه .

وكان ابتداء الخوض الشديد في عهد الرشيد ، ولم يكن ممن يشجعون
الخوض في العقائد ، والجدل فيها على ضوء أقوال الفلاسفة بل يروى أنه
حبس طائفة من المجادلين في العقائد ومنهم المعتزلة ، ولذا لم يشجع الكلام
في شأن القرآن : أهو مخلوق أم غير مخلوق ، ولما بلغته مقالة (بشر بن
غياث المريسي) في القرآن قال : لنن أظفر في الله به لأقتلنه ، فظل بشر مختفياً
طول خلافة الرشيد .

٦٦ - ولما جاء المأمون وأحاط به المعتزلة وجعل جل حاشيته منهم ،
وأكرمهم أبلغ الإكرام ، حتى أنه يروى أنه كان إذا دخل عليه ، أبو هشام
القوطي (من المعتزلة تحرك له حتى يكاد يقوم ، ولم يكن يفعل ذلك مع
أحد من الناس ، والسبب في هذا أن (المأمون) كان تلميذاً (لأبي الهذيل
العلاف) في الأديان والمقالات ، وهو من أئمة المعتزلة ، فكان (المأمون)
بهذه التلمذة وباستمراره على الاشتغال بالعلم مدة خلافته يعد معتزلياً .

ولقد كان يعقد المجالس للمناظرات في المقالات والنحل ، وكان فرسان

هذا السباق المعتزلة ، وكانوا السابقين في جلبتها لما عزا به من دراسات عقلية واسعة .

وقد أحس المعتزلة بمنزلتهم في نفسه ، وخصوصاً لما اختار خاصته منهم ، واختص د أحمد بن أبي دؤاد ، بالقربى حتى إنه عندما حضرته الوفاة أوصى به أخاه د الممتصم ، وقال له في وصيته : « أبو عبد الله بن أبي دؤاد ، فلا يفارقك ، وأشركه في المشورة في كل أمرك فإنه موضع لذلك منك » . وبذلك الاتصال العقلي بينه وبينهم والقرب منه في خاصة أموره وعامتها استطاعوا أن يزينوا له إعلان القول بخلق القرآن فأعلن ذلك سنة ٢١٢ من الهجرة النبوية ، وناظر في هذا الشأن من يغشى مجلس مناظراته ، وأدلى فيها بحجته وأدلته ، ولكنه مع ذلك ترك الناس أحراراً في عقائدهم وآرائهم ، فلم يحملهم على رأى لم يروه ، ولا على فكرة لا يستسيغون الخوض فيها .

ولكن في سنة ٢١٨ وهى السنة التى توفى فيها بداله بوسوسة أهل الاعتزال أن يدعو الناس بقوة السلطان إلى اعتناق القول بخلق القرآن ، بل أراد أن يحملهم على ذلك قهراً وغلبة . وابتدأ ذلك بإرسال كتبه ، وهو بالرقعة إلى « إسحق بن إبراهيم » نائبه في بغداد ، بامتحان الفقهاء والمحدثين ليحملهم على القول بخلق القرآن ، وابتدأ يحمل الذين لهم شأن في مناصب الدولة وأولهم صلة بالحكام أو الأحكام ، ولو كانوا شهوداً في نزاع قدرفع أمره إلى القضاء ، فقد جاء في آخر كتابه الأول إلى (إسحق بن إبراهيم) (اجمع من محضرتك من القضاء واقرأ عليهم كتاب أمير المؤمنين ، فابدأ بامتحانهم ، وتكشيفهم عما يعتقدون في خلق القرآن وإحداثه ، وأعلمهم أن أمير المؤمنين غير مستعين في عمله ، ولا واثق فيمن قلاده فيما قلده واستحفظه من أمور رعيته بمن لا يوثق بدينه ، وخلص توحيد موافقته فإذا أقرؤا بذلك ، ووافقوا أمير المؤمنين فيه ، وكانوا على سبيل

الهدى والنجاة ، فرم بنص من يحضرم من الشهود على الناس ومسألتهم عن علمهم فى القرآن وترك شهادة من لم يقر أن القرآن مخلوق محدث ، ولم يره ، والامتناع عن توقيعها عنده ، واكتب إلى أمير المؤمنين بما يأتىك عن قضاة أهل عملك فى مثل ذلك والأمر لهم بمثل ذلك ، ثم أشرف عليهم ، ونفقد آثارهم ، حتى لا تنفذ أحكام الله تعالى إلا بشهادة أهل البصائر فى الدين والإخلاص للتوحيد .

ونرى من هذا أنه لم يضع عقوبة لمن لم يقل ذلك القول سوى الحرمان من مناصب الدولة ، وعدم سماع شهادته إن كان شاهداً ، وفى الكتاب الثانى أضاف إلى ذوى المناصب فى الدولة والمتصلين بها - المحدثين والفقهاء - وكل من تصدى للفتوى والتعليم والإرشاد ، فأمر بامتحانهم ، وإرسال إجابتهم عن مسألة خلق القرآن .

وقد أرسل (إسحاق بن إبراهيم) إجابتهم ؛ وكثير منها كان بالتوقف والامتناع عن الجزم فى القضية .

٦٧ - وقد جاء الكتاب الثالث ، وفيه العنف البين ، فقد سخط إجابات المتوقفين وجرحهم ، وسلفهم بقارس القول ، ولم يكتف بذلك ، بل قرر العقوبات الصارمة ، وجاء فى هذا الكتاب : (ومن لم يرجع عن شركه ممن سميت لأمير المؤمنين فى كتابك وذكره أمير المؤمنين لك ، أو أمسك عن ذكره فى كتابه هذا... فاحملهم أجمعين موثقين إلى عسكر أمير المؤمنين مع من يقوم بحفظهم وحراستهم فى طريقهم حتى يؤدبهم إلى عسكر أمير المؤمنين ، ويسلمهم إلى من يؤمن تسليمهم إليه لينصهم أمير المؤمنين ، فإن لم يرجعوا ويتوبوا حملهم جميعاً على السيف إن شاء الله تعالى ولا قوة إلا بالله) .

ونرى من هذا كيف ترقى من عقوبة الحرمان إلى الإنذار بعقوبة

الإعدام .

وقد سارع « إسحق بن إبراهيم » إلى تنفيذ طلبه من غير مراجعة ، فأحضر الفقهاء والمحدثين والمفتين ، وأنذرهم بالعقوبة الصارمة إن لم يقرؤا بما يطلب منهم ، وينطقوا بما سئلوا أن ينطقوا به ، ويحكموا بالحكم الذي ارتآه « المأمون » من غير تردد ولا مراجعة ، فنطقوا جميعاً بما طلب وأعلنوا اعتناق ذلك المذهب .

ولكن أربعة ربط الله على قلوبهم ، واطمأنوا إلى حكم الله في أمرهم ، فأصروا على موقفهم إصراراً جريئاً ، وهم « أحمد بن حنبل » ، و « محمد بن نوح » و « القواويرى » ، و « سجادة » ، فشدوا في الوثاق ، وكبّلوا بالحديد وياتوا ليلتهم مصفدين في الأغلال ، فلما كانوا في الغد أجاب أحدهم وهو « سجادة » ما يدعون إليه ، فخلّوا عنه وأطلقوه من قيوده واستمر الباقيون على حالهم .

وفي اليوم التالي أعيد السؤال عليهم ، وطلب الجواب إليهم فخارت نفس « القواويرى » وأجابهم إلى ما طلبوا ففسكوا قيوده ، وبقى إثنان ، الله معهما فسيقا في الحديد ليلتقيا بالمأمون في « طرسوس » وقد استشهد « ابن نوح » في الطريق .

والذين أجابوا طلب إليهم أن يواجهوا المأمون أحراراً ، وقدموا كفلاء بأنفسهم ليؤافوه بطرسوس .

٦٨ - وبينما هم في الطريق نعى الناعي « المأمون » ولكنه عفا الله عنه لم يودع هذه الدنيا حتى وجدت وصية يوصى فيها أخاه « المعتصم » بالتمسك بمذهبه في القرآن ، ودعوة الناس إليه بقوة السلطان . وكأنه فهم أن تلك الفكرة التي استحوزت عليه دين واجب الاتباع ، وفرض لا يبرأ منه حتى يؤذيه ويدعو إليه ويحمل الناس بفضل القوة عليه ، وقد جاء في هذه الوصية : يا « أبا إسحق »

أذن منى ، واتعظ بما ترى ، وخذ بسيرة أخيك فى خلق القرآن .
ولهذه الوصية لم تقطع المحنة بوفاء المأمون ، بل اتسع نطاقها ، وزادت
ويلاتها ، وكانت شراً مستطيراً على المتوقفين من الزهاد والعلماء والمتفقهين
والمحدثين وأهل الفتيا فى الدين .

٦٩ - وقد استمر فى البلاء (أحمد بن حنبل) ومزق جسمه بالسياط
وهو راض بالبلاء غير مستهين بمقيدته ، واستمر فى الحبس نحو ثمانية عشر
شهراً حتى استئسوا منه ، وعلبوا أنه لا يجيب . .
ثم أطلق سراحه فعاد إلى ما كان عليه من الإقناء والتحديث إلى أن مات
(المعتصم) .

ولما آل الأمر إلى «الوائق» سار على سنة أبيه وعمه فى هذه المسألة ،
وأزّل المحنة بمن لا يراها ، ولكنه لم يرد أن ينزل (بأحمد) أكثر مما نزل ،
فنفاه ومنعه من الفتيا ، وقال له : (لا تجمع إليك أحداً ، ولا تسكنى فى بلد
أنا فيه ، فأقام (الإمام أحمد) محتفياً لا يخرج إلى صلاة ولا غيرها حتى مات
٧٠ - ولم تكن الفتنة فى عهد (الوائق) مقصورة على (الإمام أحمد)
بل تجاوزته إلى غيره ، فقد كان فقهاء الأمصار يساقون إلى (بغداد) ليختبروا
فى هذه المسألة ، ويفتش عن خبايا قلوبهم .

وعن نزل به ذلك (يوسف بن يحيى البويهى) الفقيه المصرى صاحب
الإمام الشافعى ، فقد دعى إلى القول بما يقولون ، فامتنع فحمل مقيداً مغلولاً ،
حتى مات فى أصفاده محتسباً ذلك عند ربه .

ومنهم (نعيم بن حماد) فقد مات فى سجن الوائق مقيداً .

ومنهم أحمد بن نصر الخزاعى قتله الوائق وصلبه لامتناعه عن الخوض فيما
يخوضون فيه : وقد قيل : إن (ثمامة بن أشرس) المعتزلى هو الذى سعى به إليه

ويروى أن (الوائقي) ندم على قتله ، وعاتب (ثمامة) وكل من أشار عليه بقتله .

٧١ - في هذه الفتنة الصباء التي خفت فيها صوت الحكمة ، وفي هذه الشدة التي سكنت فيها صوت الرحمة عاش العلماء سنين ، وكان التورع عن الخوض إنما كبيراً لا يعذرفيه مؤمن ، لسابق عمل أو صلاح ، أو حسن سيرة أو احترام الناس له ، وقد تفاقم الخطب ، واستمرت البلوى حتى سئم الناس هذه الحال ، بل حتى سئمها القائمون بها ، وحتى صارت هزلاً لدى بعض الناس .

فإنه يروى أنه دخل على (الوائقي) مضحك له اسمه (عبادة) فقال : يا أمير المؤمنين أعظم الله أجرك في القرآن .

فقال (الوائقي) ويلك القرآن يموت ؟ ... قال يا أمير المؤمنين كل مخلوق يموت ، باقعه يا أمير المؤمنين من يصلي بالناس التراويح إذا مات القرآن فضحك (الوائقي) . وقال : فأتلك الله ، أمسك ! .

ويروى (الدميري) في كتابه حياة الحيوان أن (الوائقي) رجع في آخر حياته عن إنزال المحنة بمن لا يرى هذا الرأي ، إذ دخل عليه شيخ بمن نزلت بهم المحنة : فقال (لأحمد بن أبي دؤاد) الذي تولى هذه المحاكمة : (شيء لم يدع إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا (أبو بكر) ولا (عمر) ولا (عثمان) ولا (علي) تدعو أنت الناس إليه ، ليس يخلو أن تقول علوه أو جهلوه ، فإن قلت علوه وسكتوا عنه وسعني وإياك من السكوت ما وسع القوم ، وإن قلت جهلوه وعلته أنت ، فيالكع بن لكع يجهل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم شيئاً تعلمه أنت ، فلما سمع (الوائقي) ذلك وثب من مجلسه وأخذ يردد تلك الكلمات ، وعفا عن الشيخ ، ورجع عما كان يفعل كما روى عنه ابنه (المهتدي) .

موضع الخلاف في هذه المسألة

٧٢ - كان الخلاف في هذه المسألة بين المعتزلة من جانب ، والفقهاء والمحدثين من جانب آخر ، ولا يصح أن نفسيها لجاجة العنف - الموضوع في ذاته ، وموضع الخلاف ، ولعل رأى الإمام أحمد ، رضى الله عنه هو الذى يتفق مع رأى الفقهاء والمحدثين ، وهو الذى يصوره ، فبيان يان لهم في الجملة .

وقبل أن نبين رأى الإمام أحمد ، ووجهة نظر المعتزلة في عنفهم نقرر أن العلماء الذين يوزن لهم رأى ومنهم الإمام أحمد بن حنبل ، قد اتفقوا على أن تلاوة القرآن محدثة ، فالنطق بحروفه محدث . لأنه وصف للقارىء أو عمل من أعماله ، وأعماله محدثة لاشك في ذلك ، وكذلك قد اتفقوا على أن الحروف المصورة بالمداد في المصاحف محدثة بلا شك ، وقد قالوا إن القرآن الكريم ينظر إليه نظران : أحدهما إلى مصدره ، وهو أن الله تعالى متصف بالكلام ، وأن هذا القرآن الكريم كلامه سبحانه وتعالى ، والنظر الثانى هو النظر إلى هذه الحروف وتلك الكلمات المكونة منها ، والمعانى التى تدل عليها الكلمات والتي تفهم من العبارات ، وهذان النظران هما محز الخلاف .

فأما الأول : فقد نفى المعتزلة صفة الكلام عن الله سبحانه وتعالى . لأنها من صفات الحوادث ، وما أسند إليه من أنه تكلم فلا أنه خلق الكلام في الموضوع الذى صدر عنه الكلام فكلامه لموسى بخلقه الكلام في الشجرة ، وغير المعتزلة من الفقهاء والمحدثين أثبتوا صفة الكلام لله تعالى ، وبناء على ذلك يكون القرآن كلام الله على رأى الفقهاء والمحدثين ، فيكون غير مخلوق كسائر المخلوقات ، وقال المعتزلة : هو كلام خلقه الله سبحانه وتعالى ، وأنزله بالوحى الأمين على محمد خاتم النبيين .

وبالنسبة للنظر الثاني وهو الحروف التي تقرأ ، والمعاني التي تفهم ، فمنها المعتزلة على طريقتهم يقولون : مخلوقة لله تعالى ، و الإمام أحمد ، ومن ورائه أهل السنة يقولون إنها غير مخلوقة لله تعالى : لأنها تظهر لسكلامه سبحانه ، ولكن هل هي قديمة بقديم الذات العلية ؟

وإن المستقرى لكلام الإمام أحمد ، يرى أنه كان يتوقف أولاً ، ثم جهر برأيه فقد روى عنه أنه قال : (من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي ؛ ومن زعم أنه غير مخلوق فهو مبتدع) فهو يرى أن من البدعة الخوض في هذه المواضع .

ولكن لما عمت البلوى صرح برأيه وهو أن ألفاظ القرآن ومعانيه غير مخلوقة ، وقد صرح بذلك في رسالته التي كتبها إلى المتوكل فقد جاء فيها : لقد روى غير واحد عن مضي من سلفنا أنهم كانوا يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهو الذي أذهب إليه ، ولا أرى الكلام في شيء من هذا ، إلا ما كان في كتاب الله ، أو في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن أصحابه أو عن التابعين فإن الكلام فيه غير محمود .

ونتهى من هذا إلى أن الإمام أحمد ، بعد التوقف أمداً قرر أن القرآن غير مخلوق ولكن مع قوله هذا لم يعرف عنه قط أنه قال إنه قديم ، بل استمر في هذه القضية على توقفة ، لأنها مسألة من صميم علم الكلام ، وهو لم يكن صاحب كلام .

٧٣ - وبعد هذا الاستقراء نكون قد بينا الرأي الذي كان يناقض رأى المعتزلة ، والذي حاربوه ، وقد بينا رأى المعتزلة ، والمنهاج الذي رسموه لأنفسهم فهم يرون أن القرآن مخلوق ، وأنه محدث غير قديم .
ذالك نظران ، كل منهما له وجهته ولا يكفر أحدهما ، ولكن لماذا انتقل

المعتزلة هندما صار لهم سلطان من المناقشة إلى التهديد والأذى ، وهم أهل نظر وجدل ؟ .. لنذع المأمون والمعتصم والوائق فأولئك كانوا مظاهروا ، والرأى رأى المعتزلة بل إن الكتب والوصايا كلها كانت بقلم « أحمد بن أبي دؤاد » ولعله استغل ضعف المأمون في مرضه الذى مات فيه ، وكتب ما كتب ، وأمر باسمه بما أمر ، بدليل أن الاضطهاد والكتب المشتعلة عليه كانت كلها و « المأمون » خارج « بغداد » وقد كانت وهو مريض .

ولذلك نجعل موضع السؤال المعتزلة أنفسهم ، ونلتمس لهم الأعذار ، أو نقول إن لهم أعذاراً قد تخفف اللوم ، ولكن لا يمكن أن تكون مبرراً للأذى والاضطهاد ، فإنهما أمران لا يسوغان بالنسبة للأتقياء أمثال « أحمد بن حنبل » .

وإن الأعذار التى نراها عذيفة لإثم المعتزلة أو مزيلة لبعض اللوم هى أن قول أهل السنة : إن القرآن غير مخلوق وإنه كلام الله قد يؤدى إلى القول بقدمه وإن ذلك قد كان يتخذه النصارى حجة أو ذريعة للتشكيك ولحل المسلمين على اعتقاد أن المسيح إله أو قديم قدم الإله . وقد كانوا يثبون ذلك بين جماهير المسلمين فقد جاء فى كتاب تراث الإسلام عن « يوحنا اليمشقى » الذى كان فى خدمة الأمويين إلى عهد « هشام بن عبد الملك » أنه كان يلحق بعض المسيحيين ما يجادلون به المسلمين ليفسدوا اعتقادهم . فيقول : « إذا سألك العربى ما تقول فى المسيح . . . قل إنه كلمة الله » ثم ليسأل النصرانى المسلم : « سئى المسيح فى القرآن » ، وليرفض أن يتكلم بشئ حتى يجيبه المسلم ، فإنه سيضطر إلى أن يقول : « إنما المسيح عيسى بن مريم . رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه ، فليسأله عن كلمة الله وروح الله أم غير مخلوقة ؟ فإن قال مخلوقة فليرد عليه أن الله كان ولم تكن كلمة ولا روح ، فإن قلت ذلك فسيفهم العربى لأن من يرى هذا الرأى زنديق فى نظر المسلمين .

٧٤ - هذا كلام كان يبيت بين المسلمين ، ولم يكن خافياً في جوهره عن أعين المعتزلة الذين كانوا يجادلون أهل الديانات الأخرى والزنادقة ، وهم لهذا يعلمون أن من يقول : القرآن غير مخلوق قد يؤديه إلى أن يقول إنه قديم ، وبذلك يمد النصارى بحجة يجادلون بها ، فوجب ألا يقال هذا القول حتى لا يكون حجة على الإسلام ، ولكيلا يفتح ثغرة لمن ينالون منه ، والمعتزلة مع ذلك يعتقدون أن الحق الذي لا شك فيه هو ما يقررون . ومن قال مقالة المحدثين فقوله يؤدي إلى ما يضاهاى قول النصارى في المسيح ، وإلى الحكم بتعدد القدماء ، وجعل القرآن الذى يقرؤه الناس قديماً كشأن الله سبحانه وتعالى وإذا كان ذلك بعض نظر المعتزلة فهو موقف لا يغلو من الغيرة الإسلامية والدافع إليها ، إيمان سليم .

فإذا كان « أحمد بن حنبل » وإخوانه من الفقهاء والمحدثين محتاطون لدينهم فالمعتزلة أيضاً محتاطون لدينهم فيسدون الأبواب بالحق على كل من يريد كيداً بالإسلام ولم يكونوا بذلك خارجين عن الدين . نعم كان الأولى ألا يخاض في هذه المسألة قط كما كان يريد « الإمام أحمد » ومن معه ، ولكن الذين لا يريدون بالإسلام خيراً أذاعوا به ونشره فحق على كل مسلم أن يدافع عن الإسلام ، ويذكر الحقيقة كما هي ، ويدعو إليها .

٧٥ - ولقد صرح المعتزلة بذلك في الكتب التى أرسلت على لسان « المأمون » ، وساقوا فيها الأدلة لبطالان قول من قالوا إن القرآن قديم بالمشابهة بين قولهم وزعم « النصارى » بالنسبة للمسيح عليه السلام ، « قد جاء في أحد هذه الكتب : « وضاهوا به قول النصارى في ادعائهم في « عيسى بن مريم » أنه ليس بمخلوق ، « إذ كان كلمة الله » ، وإن هذا القول يدل على أنهم كانوا يلاحظون ما يمكن أن يستخدمه النصارى من نص القرآن بأن « المسيح »

(كلمته) ولعله مما جال بخاطر أولئك المعتزلة أن ترويح فكرة قدم القرآن أو القول بعدم خلقه التي تؤدي إلى القول بالقدم باعتباره كلام الله تعالى فكرة مسيحية ، دست بين جماهير المسلمين فيما كان يدس فيهم من أفكار ، وقد تلقاها الجمهور بالقبول ، لما فيها من تقديس للقرآن الكريم ، وقد ذكرنا أن النصارى قد استخدموا فعلاً فكرة الامتناع عن الخوض في كون كلام الله قديماً أو حديثاً لإلحاح المسلم ، فلا يناقش في كون المسيح ، قديماً ، وله مقام الألوهية عندهم . ولقد أشار الجاحظ ، في رسالته التي تسمى (النصارى) ، وهو معتزلي ، إلى أن الكائدين للإسلام يرتضون القول بعدم خلق القرآن ، بمقالة الفقهاء والمحدثين ، ويتمنون أن تروج عند العامة الذين يسرون وراء أولئك المحدثين .

٧٦ - وإنه لو استبعدنا علاقة الدس الذي كان يدسه أمثال د يوحنا الدمشقي ، بموضوع الاضطهاد لو جدنا الكتب صريحة في أن القول يؤدي إلى ما يقول النصارى ؛ فقد صرحوا بأن القول بقدم القرآن يؤدي إلى القول بتعدد الآلهة ، وذلك لأن النصارى سلكوا ذلك المسلك فادعوا قدم 'المسيح' ، ثم عبدوه ، واتخذوه إلهاً ، . ولقد خشي المعتزلة فشو ذلك عند التامة . وقبول حشو الأمة له ، وهذا يجيء جيل بعد القرآن كما جاء جيل عبد المسيح ، عليه السلام ، وخصوصاً أنهم يرون ما رأوا من ثقة الناس بالمحدثين والفقهاء الذين قالوا ذلك القول ويتوقعون ما يفرض إليه .

٧٧ - هذا ما نظنه مبرراً يخفف الملام عما ارتكب المعتزلة ، وإن كان لا ينهب بأصل الملام ، ولكن هل أنتج الاضطهاد ما أراد المعتزلة ، ومن تحملوا وزره معهم ؟ ...

لقد أدى الأمر إلى تكبير المضطهدين ، ونشر تفكيرهم . ومبالغة الناس

في أقوالهم ، ولم يكن ما يسوغ الاضطهاد فقد كان « ابن حنبل » يمتنع عن القول بأن الحروف والكلمات التي تنطق بها قديمة ، وامتنع « أحمد » ومن وراءه عن هذا القول .

نعم إن المسألة محسنة ودرست بعد ذلك من الأخلاف ، ورأى الكثيرون من مفكرى الإسلام رأى المعتزلة ولكن لم يكن ذلك نتيجة للاضطهاد ، بل كان نتيجة لمناظرات العلماء وما نشره المعتزلة من رسائل . ولو ترك الأمر على رسله من غير اضطهاد لانتشرت فكرة المعتزلة أكثر مما انتشرت وما لوث تاريخهم بذلك الاضطهاد .

٧٨ - هذه صفحات من تفكير المعتزلة وآرائهم ودراساتهم ومجادلاتهم وإنها يبدو منها ثلاثة أمور واضحة بيّنة :

أولها : أن هؤلاء يعدون فلاسفة الإسلام حقاً ، لأنهم درسوا العقائد الإسلامية دراسة عقلية مقبدين أنفسهم بالحقائق الإسلامية غير منطلقين في غير ظلها ، فهم يفهمون نصوص القرآن في العقائد فهماً فلسفياً ويفحصون في فهم الحقائق التي تدل عليها ، غير خالعين للشرعية ، ولا متحليين من النصوص

ثانيها : أنهم قاموا بحق الإسلام من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ورد كيد الزنادقة والملاحدة والكفار في نحورهم ، وكان لابد من وجودهم ليعقوا تيار الزندقة الذي طم في أول ظهور الدولة العباسية ، ولذا كان الخلفاء الأول من هذه الدولة يشجعونهم ، وقد ناوهم الرشيد زماناً واعتقل بعضهم ، ولكنه اضطر لإطلاقهم لما علم أنهم الذين يستطيعون منازلة الوثنيين من السمنية وغيرهم .

ثالثها : أن لهم شذوذاً في الفكر ، وشذوذاً في الفعل ، وذلك يحدث كثيراً من يطلق لعقله العنان . ولو في ظلال النصوص .

الاشاعرة

٧٩ - اشتدت حملة المعتزلة على الفقهاء والمحدثين، ولم يسلم من حملتهم فقيه معروف أو محدث مشهور، فكرههم الناس وصاحب ذكركم البلاء والمحن وتأثرت العدواة، حتى نسي الناس خيرهم، ففسوا دفاعهم عن الإسلام وبلاءهم فيه، وتصيبهم الزنادقة وأهل الأهواء، نسوا هذا كله، ولم يذكروا لهم إلا إغراءهم الخلفاء بامتحان كل إمام تقي، ومحدث مهدي.

ولما جاء « المتوكل » وأبعدهم عن حظيرته، وأدنى خصومهم، وفك قيود العلماء، تجرد لمنازلتهم من الفقهاء - ومن نهجوا نهج السنة في دراسة العقائد، فبعض العلماء الذين أجادوا طريقة المعتزلة في المجادلة لم يأخذوا بآرائهم فجادلوهم بلسان غضب، ومن ورائهم العامة يؤيدونهم. وبعض الخاصة يوافقونهم والخلفاء يناصرونهم.

وظهر في آخر القرن الثالث رجلان امتازا بصدق البلاء: أحدهما أبو الحسن الأشعري، ظهر بالبصرة، والثاني « أبو منصور الماتريدي » ظهر « بسمرقند » وقد جمعتهما مقارمة المعتزلة على اختلاف بينهما في القرب من المعتزلة والبعد عنهم، ولتسكلم على « أبي الحسن الأشعري »، ثم ثلثي بالكلام على « الماتريدي ».

٨٠ - ولد « الأشعري » بالبصرة سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنة فيف وثلاثين وثلاثمائة بعد الهجرة، تخرج على المعتزلة في علم الكلام وتتلذذ لشيخهم في عصره « أبي علي الجبائي »، وكان لفصاحته ولسنه يتولى الجدل نائباً عن شيخه.

ولكن « الأشعري » وجد من نفسه ما يبعده عن المعتزلة، في تفكيرهم مع أنه تغذى من موائدهم، ونال من ثمرات تفكيرهم ثم وجد ميلا إلى آراء الفقهاء والمحدثين، مع أنه لم ينش مجالسهم ولم يدرس العقائد على طريقتهم .
 ٨٩ - ولذا عكف في بيته مدة وازن فيها بين أدلة الفرقتين وانقدح له رأى بعد الموازنة، فخرج إلى الناس وناداهم بالإجماع إليه، فرقى المنبر يوم الجمعة « بالمسجد الجامع » ، بالبصرة ، وقال :

« أيها الناس من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسى ، أنا « فلان بن فلان » ، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله تعالى لا يرى بالإبصار وأن أفعال الشر أنا أفعالها ، وأنا نائب مقلع متصد للرد على المعتزلة مخرج ، لفضائحهم . معاصر الناس ؟ ... إنما تغيبت عنكم هذه المدة لاني نظرت فتكافأت عندي الأدلة ، ولم يرجح عندي شيء على شيء فاستهديت الله تعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته كتيبي هذه وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد كما انخلعت من ثوبي هذا ، وانخلع من ثوب كان عليه . ودفع للناس ما كتبه على طريقة الجماعة من الفقهاء والمحدثين .

وقد بين مذهبه وما أخذه على المعتزلة إجمالا في مقدمة كتابه « الإبانة » ، وقد جاء فيها بعد حمد الله والثناء عليه :

« أما بعد فإن كثيرا من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى التقليد لرؤسائهم ، ومن مضى من أسلافهم ، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل الله به سلطانا ، ولا أوضح به برهانا ، ولا قلوبهم عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين ، فخالقوا رواية الصحابة عن نبي الله صلى الله عليه وسلم ، في رؤيته بالإبصار ، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة ، وتواترت الآثار ، وتابعت الأخبار وأنكروا شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردوا الرواية في ذلك عن السلف المتقدمين ، وجحدوا عذاب القبر ، وأن الكفار في قبورهم يعذبون ، وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون ، ودانوا

بخلق القرآن نظيراً لقول إخوانهم من المشركين الذين قالوا: «إن هذا إلا قول البشر» فزعموا أن القرآن كقول البشر، وأثبتوا وأيقنوا أن العباد يخلقون الشر نظيراً لقول المجوس الذين يثبتون خالقين: أحدهما: بخلق الخير، والآخر يخلق الشر، وزعموا أن الله عز وجل يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان، وما لا يشاء لا يكون، ورداً لقول الله تعالى: «وما تشاءون إلا أن يشاء الله»؛ ولقوله تعالى: «ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها»، ولقوله تعالى: «فعال لما يريد»، ولقوله تعالى مخبراً عن (شعيب) أنه قال: «وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا»، ولذا سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مجوس هذه الأمة»؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس، وضاهوا أقوالهم، وزعموا أن للشر والخير خالقين، كما زعمت المجوس وأنه يكون من الشر ما لا يشاء الله كما قالت المجوس، وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع لأنفسهم ردّاً لقول الله تعالى: «قل لا أملك لنفسي ضراً ولا نفعاً إلا ما شاء الله»، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمع عليه المسلمون. وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله عز وجل. فكانوا مجوس هذه الأمة إذ دانوا بديانة المجوس، وتمسكوا بأقوالهم، وماتوا على أضاليلهم، وقطعوا الناس من رحمة الله، وآيسوهم من روجه، وحكموا على العصاة بالنار والخلود خلافاً لقول الله تعالى: «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء». وزعموا أن من دخل النار لم يخرج منها، خلافاً لما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل يخرج من الناس قوماً بعدما استخفوا فيها، وصاروا حمماً». ودفعوا أن يكون لله عز وجل وجه، مع قوله تعالى: (وبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأنكروا أن يكون لله يدان مع قوله تعالى: (١٣٠ - تاريخ المذاهب)

(لما خلقت يدي ، وأنكروا أن يكون لله عين مع قوله تعالى (تجري بأعيننا) وقوله تعالى : (ولتصنع على عيني) ونفوا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا ، وإنى أذكر ذلك إن شاء الله تعالى بابا ، بابا ، وبه المعونة والتأييد ، ومنه التوفيق والتسديد . . .

فإن قال قائل : قد أنكروا قول المعتزلة . والقدرية ، والجهمية ، والحرورية والرافضة ، والمرجئة ، فعرفونا قولكم الذى تقولون ، وديانتكم الى هاتدينون ، قيل له قولنا الذى نقول وديانتنا التى ندين بها التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك متصمون ؛ وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته ، وعن خالف قوله مجانبون ، لأنه الإمام الفاضل (والرئيس الكامل ، الذى أبان الله به الحق عند ظهور الضلال . وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزبح الزائغين ، وشك الشاكين ، فرحمه الله تعالى من إمام مقدم ، وكبير مفهم ، ورحمته على جميع أئمة المسلمين) .

٨٢ - وهذا يقين أنه جاء لإحياء آراء (الإمام أحمد) فى نظره إذ يعتبر منهاجه هو منهاجه ، ولذا يقول فى منهاج (الإمام أحمد) الذى اختاره : (وجملة قولنا أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرد من ذلك شيئاً ، وأن الله تعالى واحد أحد فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأن الله استوى على عرشه ، كما قال تعالى : (الرحمن على العرش استوى) وأن له تعالى وجهاً كما قال تعالى (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ، وأن له يداً كما قال تعالى . . بل يدها مبسوطتان ، وأن له عيناً بلا كيف كما قال تعالى : (تجري بأعيننا) ، وأن لله علماً ، كما قال تعالى : (أنزله بعلمه) وثبت لله

قدرة كما قال تعالى : (أو لم يزوا أن الله الذى خلقهم هو أشد منهم قوة) وثبت
 لله السمع والبصر ، ولا تنفى ذلك كما نفته المعتزلة ، والجهمية ونقول
 (إن كلامه غير مخلوق ، ولم يخلق شيئاً إلا وقد قال له كن فيكون ، وأنه
 لا يكون فى الأرض شيء شر ولا خير إلا ما شاء الله ، وأن الأشياء تكون
 بمشيئة الله ، وأن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله ، ولا نستغنى
 عن الله ، ولا نقدر على الخروج من علم الله ، وأنه لا خالق إلا الله ، وأن أعمال
 العباد مخلوقة لله ومقدورة له كما قال تعالى : (والله خلقكم وما تعملون) وأن
 العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون ، كما قال تعالى : (أم خلقوا
 من غير شيء أم هم الخالقون ؟) وهذا فى كتاب الله كثير ؛ وأن الله
 وفق المؤمنين لطاعته ، ولطف بهم ونظر لهم ، ولو أصلحهم لكانوا
 صالحين ، ولو هدام كانوا مهتدين ، كما قال تبارك وتعالى : ومن يهد
 الله فهو المهتد ، ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون ، وإنا نؤمن بقضاه
 وقدره ، خيره وشره ، حلوه ومره ، ونعلم أن ما أصابنا لم يكن
 ليخطئنا ، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا ، ونقول إن القرآن كلام الله
 غير مخلوق ، ومن قال بخلق القرآن كان كافراً به ، وندين أن الله
 تعالى يرى بالآبصار يوم القيامة كما يرى القمر ليلة البدر ، يراه المؤمنون ،
 كما جاءت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الكافرين عنه
 محجوبون ، كما قال الله عز وجل (كلا إنهم عن ربهم لمحجبون) ... ونرى
 ألا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كالزنى والسرقة وشرب الخمر ،
 كما دانت بذلك الخوارج ، وزعموا أنهم بذلك كفرون ، ونقول إن من عمل
 كبيرة من الكبائر مستحلالها كان كافراً إن كان غير معتقد بتحريمها . ونقول إن
 الله يخرج من النار قوما بعدما امتحنوا بشفاعة (محمد صلى الله عليه وسلم) ونؤمن
 بعذاب القبر ، وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . وندين بحب السلف الذين

اختارهم لصحبة نبيه ، ونثنى عليهم بما أثنى الله به عليهم وتولاهم ، ونقول إن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم « أبو بكر رضى الله عنه » ، وإن الله أعز به الدين ، وأظهره على المرتدين ... ثم « عمر بن الخطاب رضى الله عنه » ، ثم « عثمان » ، نضر الله وجهه قتله قاتلوه ظالماً وعدواناً ، ثم « علي بن أبي طالب » ، فمؤلاء الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلافتهم خلافة النبوة ، ونشهد للعشرة المبشرين بالجنة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتولى سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونكف عما شجر بينهم وندين الله أن الأئمة الأربعة راشدون مهذبون فضلاء لا يوازهم في الفضل غيرهم ، ونصدق بجميع الروايات التي أثبتنا أهل النقل المعروفون لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتفضيل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة ، وندين بترك الخروج عليهم بالسيف ، وترك القتال في الفتنة ونقر بخروج الدجال ، ونقر بعذاب القبر ومنكر ونكير ، ونصدق بحديث المعراج ونصح كثير من الرؤيا في المنام ، ونرى الصدقة عن موقى المؤمنين والدعاء لهم ، ونؤمن أن الله ينفعهم ، ونقول إن الصالحين يجوز أن يخصهم الله بآياته ... وقولنا في أطفال المشركين : « إن الله عز وجل يؤجج لها ناراً في الآخرة » ثم يقول اقتحموها كما جاءت الرواية بذلك ، ونرى مفارقة كل داعية لفتنة ، ومجانبة أهل الأهواء .. وسنحتاج لما ذكرنا من قولنا ،

٨٣ - نقلنا هذا الكلام بطوله ، ولأنه بتحريره بين خلاصة دقيقة لمنهجه وما اختاره ، وخلاصة ما تدل عليها .

(أ) انه يجوز أن تكون للصالحين آية ، وهى التى اصطلح العلماء على تسميتها باسم الكرامة تميزاً لها عن « المعجزة » ، وأنه يرى جواز الدعاء للبين والتفسيق عليه ، وأنهما ينفعانه .

(ب) وأنه يرى أن يؤخذ بكل ما جاءت به السنة من عقائد لا فرق في

ذلك بين سنة متواترة وأخبار آحاد ، ويحتج لكل ما اشتملت عليه السنة من عقائد بكل وسائل الاحتجاج ، وقد أعلن اعتقاده لأمور ثبتت بأحاديث الآحاد .

(ج) أنه أخذ بظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه من غير أن يقع في التشبيه في نظره ، فهو يعتقد أن لله وجهاً ، لا كوجه العبيد وأن لله يداً لا تشبه يد المخلوقات .

(د) وأنه يرى أن ما يعتقدوه هو رأى الإمام أحمد ، ويعتبره الإمام المقدم ، والعالم المفهم .

٨٤ - ومع اتفاق المذهب الأشعرى ، مع آراء الفقهاء والمحدثين فيما شجر بينهم وبين المعتزلة من خلاف ، وأخذ بظواهر النصوص أخذاً مطلقاً لم يعد فيه إلى أى تأويل - كان بعيداً عن أهل الأهواء بعداً مطلقاً ، وفي الحقيقة أن آراءه كانت وسطاً بين المغالين ، بين النفي والإثبات ، والمتجاوزين لأطراف النزاع من المعتزلة والحشوية والجبرية . وإن الدارس لحياة الأشعرى يجد أن الذى يتفق مع اطلاعه هو أن يختار مذهباً وسطاً بعيداً عن المغالاة على أى شكل كانت المغالاة ، وكتابه مقالات الإسلاميين يدل على اطلاع فزير على أقوال الفرق الإسلامية كلها ، وهو أدق ناقل لهذه الآراء .

وهو قد اختار ذلك الوسط في الآراء الفلسفية التى لها صلة بالقرآن . وإن كان يتفق مع الفقهاء فى كل أمر ورد فيه أثر أو قرآن . ولا يصعب على المتقصى أن يثبت ذلك التوسط فى كل فكرة من أفكاره .

فرايه فى الصفات وسط بين المعتزلة ومعهم الجهمية ، وبين الحشوية ، و«المجسمة» ، فالأولون نفوا الصفات التى وردت فى القرآن . ولم يثبتوا إلا الوجود والقدم والبقاء والوحدانية ، ونفوا السمع والبصر والكلام وغير هـام الصفات

الذاتية وقالوا ليست شيئاً غير الذات وقالوا إنها في القرآن أسماء لله تعالى كالرحمن والرحيم — ود الحشوية، ود المجسمة، شبهوا ذاته تعالى في أوصافها بصفات الحوادث تعالى عن ذلك علواً كبيراً، وجاء الأشعري، فأثبت الصفات التي وردت كلها في القرآن والسنة، وقرر أنها صفات تليق بذاته تعالى، ولا تشبه صفات الحوادث التي تسمى باسمها، فسمع الله تعالى ليس كسمع الحوادث، وبصره ليس كبصرهم، وكلامه ليس ككلامهم.

ورأيه في قدة الله تعالى وأفعال الإنسان وسط بين الجبرية والمعتزلة؛ فالمعتزلة قالوا إن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه بقوة أودعها الله تعالى إياه، ود الجبرية، قالوا إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء ولا كسب شيء، بل هو كالريشة في مهب الريح، فقال الأشعري إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء، ولكن يقدر على الكسب^(١).

وبالنسبة لرؤية الله يوم القيامة. قال المعتزلة، الله سبحانه وتعالى لا يرى، وأولوا النصوص القرآنية، ولم يأخذوا بالأحاديث النبوية لأنها أخبار آحاد وقال المشبهة: إن الله يرى يوم القيامة مكيفاً محدوداً، وسلك الأشعري، مسلكاً وسطاً فقال: يرى من غير حلول ولا حدود.

وبالنسبة للألفاظ التي وردت موهمة للتشبيه في القرآن والحديث مثل (يداه فوق أيديهم، قال المعتزلة: المراد سلطان الله تعالى فوقهم، وقال الحشوية. (أي العامة من المنتسبين للعلم) يده يد جارحة، وقال الأشعري يده يد تليق بذاته الكريمة، وليست يد جارحة كأيدينا، بل يده يد صفة كالسمع والبصر (وهذا كما جاء في كتاب الإبانة) فإنه قد صرح بالتفويض بأن فرض

(١) يبين كذب المعتزل فيما نسب للشيخ الحسن الأشعري.

اليد ، ونفى التشبيه ، ولكن يظهر أنه قد رجع عن هذا الرأي الذى أبداه متحمسا لمناقضة المعتزلة ، إذ جاء فى اللع أن قرر تأويل اليد بالقدرة كما فعل المعتزلة وغيرهم .

وبالنسبة للقرآن قال المعتزلة : القرآن مخلوق محدث خلقه الله تعالى ، وقال الحشوية الحروف المقطعة والأجسام التى يكتب عليها والألوان التى يكتب بها ، وما بين الدفتين غير مخلوق^(١) فسلك الأشعرى طريقا وسطا ، وقال القرآن كلام الله غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع ، فأما الحروف المقطعة والألوان والأجسام والأصوات فمخلوقات مخترعات .

وبالنسبة لمرتكب الكبيرة قال المعتزلة : إن صاحب الكبيرة مع إيمانه وطاعته إذا لم يقب عن كبيرته لا يخرج من النار ، وقال المرجئة من غير أهل السنة : من أخلص لله سبحانه وتعالى وآمن به فلا تضره كبيرة مهما تكن ، فسلك الأشعرى طريقا وسطا ، وقال : المؤمن الموحد الفاسق هو فى مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة ، وإن شاء عاقبه بنفسه ثم أدخله الجنة .

وبالنسبة للشفاعة قال الإمامية ، إن للرسول شفاعة وللأئمة مثلها . وقال المعتزلة : لا شفاعة لأحد من العباد ، فسلك الأشعرى مسلكا وسطا ، وقال إن للرسول صلوات الله تعالى وسلامه عليه شفاعة مقبولة فى المؤمنين المستحقين للعقوبة ، يشفع لهم بأمر الله وإذنه ولا يشفع إلى من ارتضى ، كسائر الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وهكذا نراه قد سلك الطريق الأوسط الذى يبعد عن الانحراف ؛ وسنبين آراءه موازنة بغيرها عند الكلام على (الماتريدية) .

٨٥ - وقد سلك ، الأشعري ، في الاستدلال على العقائد مسلك النقل ومسلك العقل ، فهو يثبت ما جاء في القرآن الكريم والحديث الشريف من أوصاف الله تعالى ورسله واليوم الآخر والملائكة والحساب والعقاب والثواب ، ويتجه إلى الأدلة العقلية والبراهين المنطقية يستدل بها على صدق ما جاء في القرآن والسنة عقلا بعد أن وجب التصديق بها كما هي تقلا ، فهو لا يتخذ من العقل حاكما على النصوص لبؤولها أو يعضي ظاهرها ، بل يتخذ خادما لظواهر النصوص يؤيدها .

وقد استعان في سبيل ذلك بقضايا فلسفية ، ومسائل عقلية خاض فيها الفلاسفة وسلكها المناطقة ، والسبب في سلوكه ذلك المسلك العقلي :

(أ) أنه تخرج على المعتزلة ، وتربى على « وائدم الفكرية » ، فقال من مشربهم ، وأخذ من مناهلهم ، واختار طريقهم في الاستدلال لعقائد القرآن ، ولم يسلك طريقهم في فهم نصوص القرآن والحديث وقد سلك المعتزلة في طريقهم في الاستدلال مسلك المناطقة والفلاسفة .

(ب) وأنه قد تصدى للرد على المعتزلة ومهاجنتهم فلا بد أن يلحن بمثل حججهم ، وأن يتبع طريقهم في الاستدلال ليفلج عليهم ويقطع شبهاتهم ، ويفهمهم بما في أيديهم ، ويرد حججهم عليهم .

(ج) وأنه قد تصدى للرد على الفلاسفة . والقرامطة . والباطنية وغيرهم ، وكثير من هؤلاء لا يفهمه إلا الأقيسة المنطقية . ومنهم فلاسفة لا يقطعهم إلا دليل العقل .

٨٦ - وفي الحق إنه قد ضعف شأن المعتزلة في القرن الثالث والقرن الرابع الهجري ، وقد كانوا متصدين للرد على أهل الآلهواء ، وعلى الذين يهاجون الإسلام ، وأبلوا في ذلك ما لا يحصى ، فلما ضعف شأنهم كان لا بد أن يكون

من بين علماء السنة من يتولى ذلك العمل ، فكان لابد أن يتقدم أبو الحسن الأشعري لذلك العمل الكبير الخطير ، لأنه تليذ المعتزلة ، وعرف بلاءهم في هذا الأمر ، ولأنه صار إمام السنة المعروف في ذلك العصر ، بعد أن زالت دولة المعتزلة .

وقد نال الأشعري لذلك منزلة عظيمة ، وصار له أنصار كثيرون ، ولقى من الحكام تأييداً ونصرة ، فتعقب خصومه من المعتزلة وأهل الأهواء والكفار ، وبث أنصاره في الأقاليم يحاربون خصوم الجماعة ومخالفينها ولقبه أكثر علماء عصره بإمام أهل السنة والجماعة .

٨٧ - ولكن مع ذلك جاء من بعده علماء يخالفونه : فابن حزم يعده من الجبرية ؛ لأن رأيه في أفعال الإنسان لا يثبت الاختيار للعبد في نظر « ابن حزم »^(١) ويعده من المرجئة لرأيه في مرتكب الكبيرة^(٢) .

وقد تعقبه في غير هاتين المسألتين . ولكن مع ذلك قد ذاب أكثر مخالفيه في لجنة التاريخ الإسلامي ، واشتد ساعد أنصاره جيلاً بعد جيل وقويت كلمتهم وحنوا حذوه . وقاموا بما كان يقوم به من محاربة للمعتزلة والملحدين ، ومنازلته لهم في كل ميدان من ميادين القول ، وكل باب من أبواب الاعتقاد .

فكان مع هذا النفوذ الذي استمر في صدر التاريخ كان من كبار رجال الإسلام من يخالفه وإن كانوا عدداً قليلاً ، وجاء من الحنابلة من يخالفه كما سنبين عند الكلام على السلفيين .

(١) الجزء الثالث من الفصل ص ٢٢ .

(٢) الجزء الرابع من الفصل ص ٢٠٤ .

المذهب بعد الأشعري

٨٨ - كان لمذهب الأشعري أنصار كثيرون كما بينا ، واعتبر في العراق وما والاہ من جهة الغرب مذهب أهل السنة والجماعة كما نوهنا ، ولقد جاء رجال ممتازون قوا الآراء التي انتهى إليها الأشعري ، وقد تعصب بعضهم لرأى الأشعري ، لا في النتائج التي وصل إليها فقط ، بل تعصب له في المقدمات التي ساقها الأشعري ، وأوجب اتباعه في المقدمة والنتيجة معاً ، وعلى رأس

هذا الفريق :

أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٥٠٣ هـ

٨٩ - وقد كان عالماً كبيراً فتح بحوث الأشعري ، وتكلم في مقدمات البراهين العقلية للتوحيد ، فتكلم في الجوهر والعرض ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأن العرض لا يبقى زمانين إلى آخر ما هنالك ، ولم يقتصر في مذهب الأشعري على ما وصل إليه من نتائج كما أشرنا ، بل ذكر أنه لا يجوز الأخذ بغير ما أشار إليه من مقدمات لإثبات تلك النتائج ، فكان ذلك مغالاة في الاتباع والتأييد والنصرة ، إذ أن المقدمات العقلية لم يجز بها كتاب أو سنة وميادين الفعل منسعة وأبوابه مفتحة ، وطرائقه مسلوكة ، وعسى أن يصل الناس إلى دلائل وبيّنات من قضايا العقول ونتائج التجارب والقرائن لم يتجه إليها الأشعري وليس من شر في الأخذ بها ما دامت لم تخالف ما وصل إليه من نتائج وما اهتدى إليه من ثمرات فكرية .

الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

٩ - ولذلك جاء الغزالي من بعده ، فلم يسلك مسلك « الباقلاني » ؛

ولم يدع لمثل مادعا إليه ، بل قرر أنه لا يلزم من مخالفة الباقلاني ، في الاستدلال بطلان النتيجة ، وأن الدين خاطب العقول جميعا ، وعلى الناس أن يؤمنوا بما جاء بالكتاب والسنة ، وأن يقروه بما يشاءون من أدلة .

وفي الحقيقة إن الغزالي لم يكن تابعا ولا لابي الحسن الأشعري ، أو لابي منصور الماتريدي . . بل إنه نظر نظرة حرة فاحصة ، لا نظرة تابع مقلد ، فوافقهما في أكثر ما وصلا إليه ، وخالفهما في بعض ما ارتأياه دينا واجب الاتباع ، ولذا رماه كثيرون من أنصار الأشعري بالكفر والزندقه ، وقرأ ما قاله في رسالته (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقه) ؛ فقد جاء فيها :

(إني رأيتك أيها الأخ المشفق والصدیق المتعصب موغرا الصدر منقسم الفكر ، لما قرع سمعك من طعن طائفة من الحسدة على بعض كتبنا المصنفة في أسرار معاملات الدين ، وزعمهم أن فيها ما يخالف مذهب الأصحاب المتقدمين ، والمشايخ المتكلمين ، وأن العدول عن مذهب الأشعري : ولو في قيد شعرة كفر ، ومباينته ، ولو في شيء نزر ضلال وخسر ، فهون — أيها الأخ المشفق المتعصب — على نفسك ، لا يضيق به صدرك ، وقل من غربك ، واصبر على ما يقولون ، واهجرهم هجرا جميلا . واستحقر من لا يحسد ولا يقذف واستصغر من بالكفر أو الضلال لا يعرف ؛ فأى داع أكل وأقل من سيد المرسلين ، وقد قالوا إنه مجنون من المجانين ؛ وأى كلام أجل وأصدق من كلام رب العالمين ، وقد قالوا إنه أساطير الأولين . خاطب نفسك وصاحبك ؛ وطالبه بحمد الكفر ؛ فإن زعم أن حد الكفر ما يخالف مذهب الأشعري ؛ أو مذهب المعتزلي ؛ أو مذهب الحنبل أو غيره فاعلم أنه غر بليد ؛ قد قيده التقليد ؛ فهو أعمى من العميان فلا تضيع بإصلاحه الزمان وناهيك ججعة في إفجامة مقابلة دعواه بدعوى خصومه ؛ إذ لا يجد بين نفسه ؛ وبين سائر المخالفين له فرقا وفصلا ؛ ولعل

صاحبك يميل من بين سائر المذاهب إلى الأشعرى . ويزعم مخالفته في كل ورد وصدر من الكفر الجلى ، فأسأله من أين ثبت له أن يكون الحق وفقاً عليه حتى قضى بكفر (الباقلانى ، إذ خالفه في صفة البقاء لله تعالى ، وزعم أنه ليس وصفاً لله تعالى زائداً على الذات ، ولم صار (الباقلانى) أولى بالكفر من الأشعرى بمخالفة (الباقلانى) ، ولما صار الحق وفقاً على أحدهما دون الثانى أكان ذلك من أجل السبق في الزمان ، فقد سبق الأشعرى غيره من المعتزلة ، فليكن الحق للسابق عليه : أم لأجل التفاوت في الفضل والعلم ، فبأى ميزان ومكيال قدرت درجات الفضل ، حتى لاح له أنه لا أفضل في الوجود من متبوعه ومقلده فإن رخص للباقلانى في مخالفته فلم حجر على غيره ؟ وما مدرك التخصيص بهذه الرخصة ؟ وإن زعم أن خلاف (الباقلانى) يرجع إلى لفظ لا لتحقيق وراه ، كما تصسف بتكلفه بعض المتعصبين زاعماً أنهما متوافقان على دوام الوجود؛ والخلاف في أن ذلك يرجع إلى الذات ، أو إلى وصف زائد عليه . خلاف قريب لا يوجب التشديد ، فما باله يشدد القول على المعتزلة في نفيه الصفات ، وهو معترف بأن الله عالم محيط بجميع المعلومات قادر على جميع الممكنات ، وإنما يخالف (الأشعرى) في أنه عالم قادر بالذات ، أو بصفة زائدة ، فما الفرق بين الخلافين ؟)

ونرى من هذه الرسالة كيف كان الغزالي ينظر إلى العقائد نظرة مجردة خالية من التقليد فلا يقلد إماماً ؛ ولا يتبع مذهباً من المذاهب المقررة في العقائد ، وإن انتهى إلى قريب مما انتهى إليه (الأشعرى) .

٩١ - ولقد جاء بعد (الغزالي) أئمة كثيرون اعتنقوا مذهب الأشعرى في نتائجه ، وزادوا على دلالته ، فلم يدعوا إلى التقيد بالمقدمات بل قيدوا أنفسهم فقط بالنتائج .

ومن هؤلاء البيضاوى المتوفى سنة ٧٠١ هـ وكان مناظراً مجيداً ، وإماماً متعبداً ، وفقهاً شافعيّاً مدقّقاً . وله فى علم العقائد (كتاب الطوالع) :

ومن هؤلاء (السيد الشريف الجرجانى) المتوفى سنة ٨١٦ هـ من الهجرة النبوية . وكان فقيهاً حنفيّاً ملماً بالعلوم العقلية ألف فيها كتباً انتفع الناس بها .

وقد جاء من بعد هؤلاء ومن قبلهم علماء أعلام وأئمة أفذاذ أحاطوا بالمعقول والمنقول وقد دونت دلائلهم . وردودهم على المعتزلة وغيرهم ، وكان سجل ذلك كله ، علم الكلام الذى مازال يدرس إلى الآن .

مناظرة بين الأشعري والجبائي

٩٢ - ولتختم الكلام في الأشاعرة بمناظرة ثرت ، كانت بين إبي الحسن الأشعري ، وشيخه أبي علي الجبائي المعتزلي ، وكان موضوع المناظرة في وجوب الأصلح لله تعالى :

قال أبو الحسن الأشعري : ما قولك في ثلاثة : مؤمن ، وكافر ، وصبي
قال الجبائي : المؤمن من أهل الدرجات . والكافر من أهل
الدركات ^(١) ، والصبي من أهل النجاة .

قال الأشعري : فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات
(أى بعد موته صيباً) هل يمكن ؟

قال الجبائي : لا ، بل يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة
بالطاعة وليس لك مثلها .

قال أبو الحسن : فإن قال التقصير ليس مني ؛ فلو أحييتني كنت
عملت الطاعات كعمل المؤمن .

قال الجبائي : يقول الله : كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ؛
ولعوقبت ، فراعيت مصلحتك ؛ وأمتك قبل أن
تنتهي إلى سن التكليف .

قال أبو الحسن : فلو قال الكافر علمت حالى كما علمت حاله فها
راعت مصلحتى مثله ؟

فسكت الجبائي ولم يحرجوا .

(١) الدرجة المترفة الرفيعة والحركة المترفة التى يحوى فيها صاحبها الى النار

الماتريدي

٩٣ - نسبة للماتريدي وهو محمد بن محمد بن محمود ، المعروف بأبي منصور الماتريدي ولد بماتريد - وهي محلة بسمرقند فيما وراء النهر - وقد ثبت أنه توفي سنة ٣٣٢ بعد الهجرة النبوية ، وقد تلقى العلم في الثلث الأخير من القرن الثالث الهجري ، أى في الوقت الذى كان المعتزلة فيه يتالون غضب الشعب واستنكاره جزاء ما أنزلوا بالفقهاء والمحدثين في الثلث الأول من هذا القرن نفسه .

ولا يعرف على وجه اليقين مولده ، ولكن الظاهر أنه ولد حول منتصف القرن الثالث ، وقد ثبت قطعاً أنه تلقى علوم الفقه الحنفى والكلام على نصر ابن يحيى البلخى المتوفى سنة ٢٦٨ هـ .

وقد كانت هذه البلاد مواطن المناظرات والمجادلات في الفقه وأصوله ، وكانت تجرى المناظرات الفقهية بين الحنفية ، والشافعية وكانت المآتم تجاً بالمناظرات في المساجد .

ولما اشتدت الملاحمة بين الفقهاء والمحدثين ، وبين المعتزلة كانت المناظرات تجرى في علم الكلام . كما كانت تجرى في الفقه وأصوله وقد عاش (الماتريدي) في تلك الحلبة التى كان السباق فيها لتتائج الفكر والعقل . وكان حنفى المذهب ، فكانت له جولات في الفقه وأصوله ، كما كانت له جولات في أصول الدين ، وفيها ناصر الفقهاء والمحدثين ، ولكن بمنهاج غير منهاج الأشعرى ، وإن تلاقيا في كثير من النتائج ، لا فى كلها ، على ما سنبين إن شاء الله تعالى .

٩٤ - ولقد قرر الكثيرون من علماء الحنفية أن النتائج التى وصل إليها

تتفق تمام الاتفاق مع ما قرره «أبو حنيفة» رضى الله عنه في العقائد . فقد كان رضى الله عنه له جولات في أصول الدين ، وبلغ في هذا العلم مبلغاً يشار إليه بالأصابع فيه ، كما حكى عنه أنه قال ذلك ، وكانت له رحلات إلى البصرة للمناظرة في العقائد بلغت نحو اثنين وعشرين مرة كما يذكر الرواة وذلك كله قبل أن ينصرف انصرافاً كلياً إلى الدراسة الفقهية ، ويظهر أنه ما كان يمكنه أن يقطع دراسته القديمة ، وخصوصاً أن الفن الفكرية في عصره كان يثيرها الذين يريدون حل العقيدة الإسلامية من الزنادقة وغيرهم .

وقد أثرت عن «أبي حنيفة» رسائل صغيرة في هذا العلم ثبتت صحة مجموعة المعلومات التي اشتملت عليها من حيث نسبتها إليه، وإن كان التصنيف والتأليف موضع كلام بين العلماء .

ومن هذه الرسائل الفقه الأكبر ، والفقه الأبسط ، ورسالة أبي حنيفة إلى «عثمان بنى» . ووصيته رضى الله عنه لتلميذه «يوسف بن خالد السمتي» . وكتاب «العلم برأ وبحراً وشرقاً وغرباً وبعداً وقرباً» .

ومن مجموع هذه الرسائل يستنبط رأى قائم بذاته في كل ما كان يثار من كلام في الصفات وحقيقة الإيمان ، ومعرفة الله ، أهى واجبة بالعقل ، أم هى واجبة بالشرع ، وهل للأفعال حسن ذاتى وقبح ذاتى ، وأفعال الإنسان ومقدار نسبتها إلى قدرة العبد من غير معاندة لسلطان الله تعالى على المخلوقات كلها ، والقضاء والقدر ، وغير ذلك .

٩٥ — وقد تبين من الموازنات العلمية بين هذه الآراء التي أثرت عن «الإمام أبي حنيفة» شيخ فقهاء العراق ، والآراء التي قررها «أبو منصور الماتريدى» في كتبه — أنها متلاقية في جملة أصولها ، ولذلك قرر العلماء أن آراء «أبي حنيفة» في العقائد هى الأصل الذى تفرعت منه آراء «الماتريدى» ،

وإذا كان علماء العراق ومن قاربهم من الشامات وغيرها قد عنوا بالتفريغ على آراء أبي حنيفة الفقهية ، ولم يعنوا بدراسة آرائه في العقيدة اكتفاء بما نشر بينهم من آراء الفقهاء والمحدثين أولاً ، ثم بآراء الأشاعرة أخيراً ، فإن علماء ما وراء النهر كانت لهم مع العناية بالتفريغ الفقهي عناية خاصة بدراسة آراء « أبي حنيفة » ، في العقيدة والتعليل عليها وتوضيحها ، وتأيدتها بالأدلة العقلية والأقضية المنطقية .

وإن الماتريدي لا يتركنا نتحرى ونبحث في مقدار الصلة بين آرائه وآراء « أبي حنيفة » ، بل إنه يصرح بروايته لكتب أبي حنيفة : « الفقه الأيسر » ، و « رسالته إلى النبي » ، و « العالم والمتعلم » ، و وصيته ليوسف بن خالد ، فيذكر أنه روى هذه الكتب عن شيخه « أبي نصر أحمد بن العباس البياضي » ، و « أحمد بن إسحق الجوزجاني » ، و « نصر بن يحيى البلخي » ، وهؤلاء روى عن « أبي سليمان موسى الجوزجاني » تلميذ « محمد بن الحسن الشيباني » وهذا روى عن شيخه « محمد هذا رضى الله عنه .

ويقول صاحب إشارات المرام^(١) في ختام هذا الإسناد : « وحقق الماتريدي تلك الأصول في كتبه بقواطع الأدلة وأتقن التفاريغ بلوامع البراهين اليقينية » .

ويقول صديقنا المرحوم « الشيخ الكوثري » في مقدمة كتاب « إشارات المرام » : « وكانت بلاد ما وراء النهر سليمة من الأهواء والبدع . لسلطان السنة على النفوس هناك من غير منازع ، يتناقل تلك الآثار جيلاً عن جيل إلى أن جاء إمام السنة فيما وراء النهر « أبو منصور محمد الماتريدي » ، له بروف

يامام الهدى ، فتنفرغ لتحقيق مسائلها وتدقيق دلائلها ، فأرضى بمؤلفاته جاني العقل والشرع^(١) .

٩٦ - وبهذا يتبين أن (أبا منصور المازيندى) أقام نظرياته في العقائد على المأثور عن (أبي حنيفة) في هذه الرسائل التي دواها عنه وفرع تقريرعات عليها ؛ ورد ما لم يثبت فيها إلى ما أثبت فيها ، فهو يثبت قضايا الشرع بالأدلة العقلية المنطقية والبراهين التي لا مجال للشك فيها .

وقد ألف في الموضوعات التي تصدى لدراستها كتباً كثيرة منها (كتاب تأويل القرآن) ، و (كتاب مأخذ الشرائع) و (كتاب الجدل) ، و (كتاب الأصول في أصول الدين) و (كتاب المقالات في الكلام) ، و (كتاب التوحيد) ، وكتاب (رد أوائل الأدلة للكعبى) وكتاب (رد تهذيب الجدل للكعبى) و (كتاب رد الأصول الخمسة) لأبى محمد الباهلى و (رد كتاب الإمامة لبعض الروافض) و (الرد على القرامطة) .

وقد نسب إليه بعض العلماء أنه وضع شرحاً لكتاب الفقه الأكبر المنسوب لأبى حنيفة رضى الله عنه ، ولكن بالتحقيق العلمى ثبت أن ذلك الشرح لأبى الليث السمرقندى الفقيه الحنفى المعروف .

منهاجه وآراؤه

منهاجه

٩٧ - عاش أبو منصور الماتريدي وأبو الحسن الأشعري في عصر واحد وكلاهما كان يسعى للغرض الذي يسعى إليه الآخر ، بيد أن أحدهما كان قريباً من معسكر الخصم وهو الأشعري ، فقد كان بالبصرة موطن الاعتزال ، والمنبت الذي نبتت منه ، وكانت المعركة بين الفقهاء والمحدثين وبين المعتزلة بالعراق الذي كانت البصرة إحدى حواضره ، أما أبو منصور الماتريدي فقد كان بعيداً عن موطن المعركة ، ولكن تردد صداها في أرجاء الأرض التي يسكنها ، فكان في بلاد ما وراء النهر معتزلة يرددون أقوال معتزلة العراق ، وقد تصدى لهم الماتريدي .

ولاتحاد الخصم الذي كان يلقاه كل من الماتريدي والأشعري تقاربت النتائج ، ولكن لم تتحد ، وقد كان كثيرون يعتقدون أن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية ليس كبيراً ، حتى إن الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قرر في تعليقاته على العقائد العنصرية أن الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة لا يتجاوز عشر مسائل ، الخلاف فيها لفظي .

ولكن عند الدراسة العميقة لأراء الماتريدي وآراء الأشعري في آخر ما انتهى إليه نجد ثمة فرقاً في التفكير وفيما انتهى إليه الإمامان : وإنه بلا شك كان كلاهما يحاول إثبات العقائد التي اشتمل عليها القرآن بالعقل والبراهين المنطقية ، وأن كليهما كان يتقيد بعقائد القرآن ، بيد أن أحدهما كان يعطى العقل سلطاناً أكثر مما يعطيه الآخر ، فالأشاعرة يعتبرون - مثلاً - معرفة الله واجبة بالشرع بينما الماتريدية - اتباعاً لمنهاج دأبى خيفة - يعتبرونها مدركة الوجوب بالعقل والأشاعرة لا يعتبرون للأشياء حسناً ذاتياً يدركه العقل من غير أمر الشارع ،

و الماتريدية ، يقررون أن الأشياء لما حسن ذاتي يدركه العقل أيضاً . .
وهكذا نجد خلافاً كثيراً على هذا النحو .

ولذلك نقرر أن منهاج الماتريدية للعقل سلطان كبير فيه من غير أى شطط
أو إسراف ، والأشاعرة يتقيدون بالنقل ويؤيدونه بالفعل حتى إنه يكاد الب
يقرر أن الأشاعرة ، فى خط بين الاعتزال ، وأهل الفقه والحديث ، والماتريدية
فى خط بين المعتزلة والأشاعرة ، فإذا كان الميدان الذى تسير فيه هذه الفرق
الإسلامية الأربعة والنزاع خلاف بين المسلمين فى أنها جميعاً من أهل الإيمان ؛
ذا أقسام أربعة ، فعلى طرف منه المعتزلة ، وعلى الطرف الآخر أهل الحديث وفى
الربع الذى يلى المعتزلة الماتريدية ، وفى الربع الذى يلى المحدثين الأشاعرة .

٩٨ - وإن الماتريدى يعتمد على العقل بإرشاد من الشرع ، فهو يوجب
النظر العقلى ، ويخالف بذلك الفقهاء والمحدثين الذين يوجبون الاعتماد على النقل
وطلب الحق من النقل - لامن شىء وراء ذلك - خشية أن يقع العقل فى
الزيغ ويضل ، ويقول فى كتاب التوحيد رداً على ذلك : « إن هذا من خواطر
الشيطان وسوسته ، وليس لمنكرى النظر دليل إلا النظر ، وهذا يلزمهم القول
بضرورة النظر ، وكيف ينكرون النظر ، وقد دعا لله تعالى عباده إلى النظر ،
وأمرهم بالتفكر والتدبر ، وألزمهم بالاعتناء والاعتبار ، وهذا دليل على أن
النظر والتفكير مصدر من مصادر العلم . »

وباره هـصل فى عجز الخلاف فى طلب علم العقائد ، أنه مصدر واحد ، وهو
النقل فقط ، أم نه مصدر آخر غير النقل ، وهو العقل ؟ فنجده : يعترف بأن
العقل مصدر ، والعقل أيضاً مصدر .

ولكنه مع إقراره أن العقل مصدر من مصادر المعرفة يخشى عليه الزلل ،
وخشيته الزلل لا تدفع إلى منعه من النظر ، كما فعل المحدثون والفقهاء ، بل تدفعه

إلى الاحتياط واتخاذ الوقاية من الزلل بالاعتداد على المنقول بجوار المعقول ويقول : « من أنكر ذلك (أى الاحتياط بالنقل) وأراد اكتناه ما أسير عن العقل وقصد الإحاطة بجميع حكمة الربوبية بعقله الناقص المحدود بدون إشارة منه (أى من الرسول) فهو يظلم العقل ، ويحملة ما لا يحتمله » .

والنتيجة لهذا القول أنه يأخذ بحكم العقل فيما لا يخالف الشرع فإن خالف الشرع فلا بد من الخضوع لحكم الشرع .

٩٩ - وإن هذا المبدأ وهو وجوب النظر مع الاستعانة بالنصوص هو رائده في تفسير القرآن الكريم ، فهو في تفسير القرآن يحمل المتشابه على المحكم ، فيؤول المتشابه على ضوء ما يدل عليه المحكم ، فإن لم تكن عند المؤمن الطاقة العقلية للتأويل فالتفويض أسلم . فهو يفسر القرآن بالقرآن ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ؛ لأن القرآن لا يضرب بعضه بعضاً ، « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

وقد أداه ذلك إلى أن يوافق المعتزلة في بعض مناهجهم العقلية ويخالفهم في كثير ، فهو يوافقهم في ضرورة النظر ، ومعرفة الله تعالى بالعقل ، وفي التحسين والتفسيح العقليين على نحو ما أشرنا من قبل .

آراؤه :

١٠٠ - قلنا إن آراء الماتريدي أقرب إلى آراء المعتزلة منها إلى آراء الفقهاء والمحدثين الذين انبعت الخلاف بينهم وبين المعتزلة في أول القرن الثالث الهجرى ولذا كان قول صديقنا المرحوم الكوثرى : « إن الأشاعرة بين المعتزلة والمحدثين والماتريدية بين المعتزلة والأشاعرة ، صادقاً ، وإن كل رأى من المسائل الجوهرية التي لم يرد فيها نص نجد تفكيرهم قد وضع فيه النظر العقلى بجوار النص القلى ، وقد اتفق في كثير من نتائج ما وصل إليه مع الأشعرى كانوا وهنا ولكنه خالفه

في غيرها ، ولنشر إلى آرائه جملة ، مبدئين موضع الخلاف وموضع الوفاق فيها نذكره .

١٠١ - يرى الماتريدي ، أن معرفة الله يمكن أن يدرك وجوبها العقل ، كما أمر الله سبحانه وتعالى بالنظر في كثير من آيات القرآن الكريم ، فهو سبحانه وتعالى يأمر الناس بأن ينظروا في ملكوت السموات والأرض ، ويوجههم إلى أن العقل لو اتجه اتجاهاً مستقيماً خالياً من الهوى والتقليد لوصل إلى الإيمان بالله تعالى ومعرفة ، وذلك لإعمال للنصوص القرآنية . وترك النظر يكون إهمالاً لها ، وعدم اعتبار العقل سبيلاً لمعرفة الله تعالى يكون تعطيلاً للنتائج التي رتبها سبحانه وتعالى على النظر ، فلو كانت المعرفة لا ترتب على النظر لكان ذلك قطعاً للنتائج التي قرر الله تعالى أنها نتائج للنظر .

ولكن مع أن العقل يمكن أن يستقل عند الماتريدي بمعرفة الله تعالى ، ولكنه لا يستقل بمعرفة الأحكام التكليفية ، وذلك هو رأى أبي حنيفة ، رضى الله تبارك وتعالى عنه .

وهذا قريب من رأى المعتزلة ، ولكن هناك فرق دقيق ، وهو أن المعتزلة يرون أن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل ، والماتريدي لا يقررون ذلك ، بل هم يرون أن معرفة الله تعالى يمكن أن يدرك العقل وجوبها ، ولكن الوجوب لا يكون إلا بمن يملك الإيجاب وهو الله تعالى .

١٠٢ - و الماتريدي ، يرون أن للأشياء قبحاً ذاتياً ، وأن العقل يستطيع أن يدرك حسن بعض الأشياء وقبحها ، وكان الأشياء عندهم أقسام ثلاثة ، أشياء يستطيع أن يستقل العقل البشري بإدراك الحسن فيها ، وأشياء يستطيع أن يستقل العقل البشري بإدراك القبح فيها ، وأشياء قد يستقيم وجه الحسن فيها ووجه القبح ، ولا يعرف الأمر فيها من حيث الحسن والقبح إلا من الشارع ،

والمعتزلة يقسمون ذلك التقسيم ، كما قلنا عن « أبي علي الجبائي ، شيخ « أبي الحسن الأشعري ، ولكن مع ذلك لم يرتب الماتريدية على التقسيم ما رتبته المعتزلة ، فقد رتبوا على التقسيم أن ما يدرك العقل حسنه يكون واجب الفعل بتكليف العقل ، وما أدرك العقل قبحه يكون منهيأ عنه . « والماتريدي ، لم يسر في الخط ذلك السير ، بل قال تبعاً للإمام ، « أبي حنيفة ، إنه ولو أن العقل يدرك فلا تكليف إلا بالشارع الحكيم ، لأن العقل لا يمكن أن يستقل بالتكليف الديني قط ، إذ الحاكم في التكليف الديني هو الله سبحانه وتعالى .

وهذا الرأي الذي اختاره « الماتريدي ، لا يوافق عليه « الأشعري ، ؛ لأنه لا يرى أن للأشياء حسناً ذاتياً أو قبحاً ذاتياً ، بل إن التحسين بأمر الشارع والتقيح بنهى الشارع ، فالحسن حسن لأن الله أمر به ، والقبيح قبيح لأن الله تعالى نهى عنه .

وبهذا نرى الماتريدي توسط بين المعتزلة والأشاعرة .

١٠٣ - وهناك نقطة ثالثة يفرق فيها المنهاج الماتريدي عن المنهاج الأشعري وعن المعتزلي ، وذلك بالنسبة لأفعال الله تعالى ، فالأشاعرة يرون أن أفعال الله تعالى لا تعلل ، لأنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وقال المعتزلة : إن الله تعالى يعمل الأعمال معللة بمقاصد وأغراض ، لأنه حكيم لا يصدر عنه فعل جزافاً بل قدر كل شيء تقديراً . ثم يصلون من هذا إلى القول بوجوب الصلاح والأصلح ، فإنه بمقتضى أن الأشياء لها حسن ذاتي وقبح ذاتي ، وبمقتضى أن الله تعالى لا يفعل إلا ما يكون حكمة ، فستحيل أن يأمر بغير الصالح ، وينهى عن الصالح فيجب له الصلاح ، ويجب له الأصلح .

ونجد الماتريدي ينظر نظرة تخالف نظرة الفريقين ، فيرى أن الله تعالى منزّه عن العبث ، وأن أفعاله سبحانه وتعالى تكون على مقتضى الحكمة ، لأنه الحكيم

العليم كما وصف نفسه ، والله سبحانه وتعالى في حكمه التكليفي وفي أفعاله التكوينية قد أراد هذه الحكمة وقصدها ، ولكنه سبحانه وتعالى قصدها غير مجبر عليها ولا ملزم ، لأنه مختار مريد فعال لما يريد ، فلا يقال إنه يجب عليه فعل الصلاح أو الإصالح لأن الوجوب يناقى الإرادة ويستلزم أن لغيره حقاً عليه ، والله سبحانه وتعالى فوق عباده ولا يسأل عما يفعل ، والوجوب عليه يقتضى أن يسأل عما يفعل ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

وفي الحق إن الخلاف بين « الماتريدية » و « المعتزلة » في هذه القضية ليس خلافاً في جوهر الفكرة ، ولكنه خلاف في التعبير عنها ، لأن جوهر الفكرة أن أفعال الله تكون لحكمة قدرها وأرادها ولا يمكن أن تكون عبثاً ، ولكن عبر المعتزلة عن ذلك بالوجوب واستبعد الماتريدية ذلك التعبير ، لأن الوجوب يقتضى أن يسبق الحكم العمل ، والحكم بموافقة الفعل للحكمة إنما كان متلصبا بعد وقوع الفعل لا قبل وقوعه .

وأما الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة فهو في جوهر الفكرة ، وهو مبنى على الخلاف في الحسن والقبح أذاتيان أم غير ذاتيين .

١٠٤ - وأنه قد ترتب على الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية في تعليل أفعال الله تعالى وتلصص الحكمة اختلاف بينهما في مسائل فرعية غير واقعية ، فأجاز الأشاعرة أنه كان يجوز أن يخلق الله تعالى الناس ولا يكلفهم شيئاً ، فما كان التكليف منه سبحانه إلا إرادة أرادها ، ويجوز أن يريد غيرها ، وقال « الماتريدية » ، إنه أرادها سبحانه لحكمة اختارها ولا يريد سبحانه غير الحكمة التي قررناها وأرادها .

وأجاز الأشاعرة بفرض عقلي لا شرعي نقلي . أن الله سبحانه وتعالى يجوز له أن يعاقب الطائع ويثيب العاصي ، لأن إثابة الطائع بفضل رحمته ، وعقوبة

العاصي بمحض إرادته ، ولا معقب على ما يفعل وما يريد ، ويقول «الماتريدي»
إن ثواب الطائع وعقاب العاصي لحكمة قصدها وإرادة أرادها ، والله سبحانه
حكيم عليم ، وكثيراً ما ذكر بعد العقاب والثواب وصفه بالحكمة في مثل
قوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من
الله ، والله عزيز حكيم » .

وأجاز الأشاعرة أن يخلف الله وعده إجازة عقلية لا شرعية ، ومنع
«الماتريدي» ذلك ، لأن الله سبحانه وتعالى وعد بمقتضى حكمته ، وقد قال
تعالى : « إن الله لا يخلف الميعاد ، وعلى ذلك فلا خلف لا في الوعد ،
ولا في الوعيد » .

١٠٥ - وبعد هذه المسائل تنتقل إلى مشكلة المشا كل وهي مشكلة
الجبر والاختيار ، وتجاذب أطرافها بين « المعتزلة » ، و « الأشعرى »
و « الماتريدي » .

وقد علمنا رأى « المعتزلة » في الماضي وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه
حتى يمكن أن يخاطب ويتم التكليف ، وأن هذه القدرة التي بها يخلق أفعال
نفسه هي من خلق الله تعالى التي أودعها إياه .

والأشاعرة قالوا إن الفعل مخلوق لله تعالى والكسب من العبد ،
وبالكسب يكون التكليف ، ويكون الثواب ويكون العقاب .

و « الماتريدي » في هذه القضية يقرر أن الله سبحانه وتعالى خالق الأشياء
كلها فلا شيء في هذه الوجود إلا وهو مخلوق لله تعالى لا شريك له سبحانه ،
وإثبات الخلق لغيره « إثبات للشريك » ، وذلك غير معقول ولا مقبول ، ثم يقول
أيضاً إن حكمة الله تعالى تقضى ألا يكون ثواب إلا للعبد اختيارياً فيستحق

عليه الثواب ، ولا عقاب بالاولى إلا فيما يكون العبد اختيار فيه ، وإن ذلك فوق أنه مقتضى الحكمة هو مقتضى العدالة أيضاً .

وعلى ذلك تكون أعمال العباد مخلوقة لله تعالى تطبيقاً لقوله تعالى : « واولئك هم المفلحون » ، وهنا تنفجر الزاوية بين الماتريدي وبين « المعتزلة » ، إذ هم يقررون أن أعمال العباد مخلوقة لله بقوة أودعها الله إياهم في بيئاتها .

ولكن كيف يوفق بين اختيار العبد وبين كون الفعل بقدرة الله سبحانه وتعالى ومخلوقاً له سبحانه؟ يقول في ذلك ما قاله الأشعري ، إن العبد له الكسب وهو مختار فيه . وبهذا الكسب يكون الثواب والعقاب ، وهنا يتلاقى مع الأشعري ، ولكن لا يلبثان أن يفترقا ، فالأشعري يقرر أن ذلك الكسب هو الاقتران بين الفعل الذي هو مخلوق لله تعالى واختيار العبد من غير أن يكون للعبد تأثير في هذا الكسب ، وعلى ذلك يكون الكسب مخلوقاً لله تعالى كالفعل نفسه ، وقد قرر العلماء أن ذلك يؤدي إلى الجبر لا محالة ، إذ لا معنى لاختيار أثر للعبد فيه بحال من الأحوال ولذلك يقولون إنه الجبر المتوسط ، ويقول « ابن حزم » ، و « ابن تيمية » ، إنه الجبر الكامل على ما سنبين عند الكلام في مذهب السلف .

هذا هو الكسب عند « الأشعري » ، وما يقضى إليه ، أما الكسب عند الماتريدي فإنه يكون بقدرة أودعها الله سبحانه وتعالى العبد ، فالعبد عند الماتريدي يستطيع أن يكسب الفعل بقدرة مخلوقة فيه ، ويستطيع ألا يكسبه بهذه القدرة ، فهو حر مختار في هذا الكسب إن شاء فعل واقترب بالفعل الذي هو مخلوق لله تعالى وإن شاء ترك ، وبذلك يكون الثواب ويكون العقاب ، وحينئذ لا يتنافى كون الله خالقاً لأفعال العباد مع اختيارهم .

ونرى في هذا المتوسط بين « المعتزلة » ، و « الأشاعرة » ، ، فالمعتزلة ،

قررُوا ان خلق الفعل بقدرة أودعها الله العبد و «الأشاعة» قررُوا ألا قدرة للعبد في الفعل، ولكن له الكسب والكسب لا يكون إلا بالاقتران لا بتأثير من العبد، و «الماتريدي» قرر أن الكسب بقدرة العبد وتأثيره .

وهذه القدرة التي يكون بها التأثير في الكسب ويظهر أثرها عند وجود الفعل هي الاستطاعة التي هي مناط التكليف عند أبي حنيفة . وتبعه فيها «الماتريدي» وتكون عند الفعل، لأنها القدرة المتجددة الحادثة، فلا يلزم أن تكون قبل الفعل .

و «المعتزلة» قررُوا أن الاستطاعة تكون قبل الفعل لأن التكليف والخطاب به يكون قبل الفعل لا بعده .

الصفات

١٠٦ - نفي «المعتزلة» الصفات كما قررنا، وأثبتها «الأشعري» ، وقالوا إنها شيء غير الذات . فقد أثبتوا القدرة والإرادة ، والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ، وقالوا إنها شيء غير الذات ، وقد قال المعتزلة لا شيء غير الذات وإن المذكور في القرآن مثل قوله تعالى عليم ، وخبير وحكيم وسميع وبصير هو أسماء له تعالى .

ولقد جاء «الماتريدي» فأثبت هذه الصفات ، ولكنه قال ليست شيئاً غير الذات ، فهي ليست صفات قائمة بذاتها ولا منفكة عن الذات فليس لها كينونة مستقلة عن الذات ، حتى يقال إن تعددها يؤدي إلى تعدد القدماء .

وإنه بهذا النظر قد قارب «المعتزلة» ، أو بالأحرى يكاد يكون متفقاً مع «المعتزلة» ، فلا خلاف بين المسلمين في أن الله تعالى عليم قادر سميع بصير مريد . وإنما الخلاف في أن هذه أشياء غير الذات لها كينونة غيرها ، فالمعتزلة نفوا هذا ،

والأشاعرة قالوا إنها شيء غير الذات، وإن كانت لا تقوم إلا بها، فالماتريدية، إذ يقررون أنها ليست شيئاً مغايراً للذات يكادون يتفوقون مع المعتزلة .

١٠٧ - وبالنسبة لصفة الكلام وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، « فالمعتزلة ، الذين أنكروا أن يكون لله تعالى صفة اسمها الكلام تكون مستقلة عن الذات أو غيرها ، - قالوا إن القرآن مخلوق ، و « الأشاعرة ، نهجوا منهمج الفقهاء والمحدثين في هذه القضية وقالوا : إن القرآن كلام الله تعالى ، وهو غير مخلوق ؛ وإن لم يصرحوا بأنه قديم ، واقد جاء « الماتريدي ، وتخطى الحجرات فقرر أن كلام الله تعالى هو المعنى القائم بذاته ، سبحانه وتعالى ، وهو بهذا صفة من صفات متصلة بذاته ، قديمة بقدم الذات العلية ، غير مؤلف من حروف ولا كلمات ، لأن الحروف والكلمات محدثة والحادث لا يقوم بالتقديم الواجب الوجود ، لأن الحادث عرض من الأعراض ، والعرض لا يقوم بذاته سبحانه وتعالى .

وعلى ذلك تكون الحروف والعبارات الدالة على هذا المعنى حادثة والنتيجة لهذا أن القرآن الكريم الذى هو حروف وألفاظ وعبارات دالة على المعنى القديم يكون حادثاً ، وبذلك يتلاقى مع المعتزلة ، فقد وصف القرآن بأنه حادث ، وإن لم يصفه بأنه مخلوق ، وبذلك تكون عندنا عبارات ثلاث وصف بها القرآن الكريم ، والمعتزلة وصفوه بأنه مخلوق ؛ والأشاعرة مع الفقهاء والمحدثين وصفوه بأنه غير مخلوق ؛ ولم يصفوه بالتقدم و « الماتريدية ، وصفوه بأنه حادث ؛ ولم يصفوه بأنه غير مخلوق ، وهذا هو موضع الخلاف ولا جدوى فيه لأنه كما يبدو لفظي .

١٠٨ - والماتريدي مع قبوله لكل ما وصف الله به نفسه من صفات وأحوال ، وتقريرها من غير تغيير لأصلها بالنفي يقرر تزويه الله سبحانه وتعالى

عس الجسمية ، وعن المكان والزمان ، ويقف - من الآيات التي تشتمل على أوصاف خبرية تذكر أن الله سبحانه وتعالى وجها وبدا ، وعيناً إلى آخره - موقف المؤول ويسير على مبدئه الذي قررناه من قبل ، وهو حمل التشابه من القرآن على المحكم ، فيفسر قوله تعالى « ثم استوى على العرش » بأنه يحتمل أن يكون قصد إليه وخلقه سوياً مستقيماً مستقراً ، وبفسر قوله تعالى « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد » بأنه إشارة إلى سلطانه وكإل قدرته وهكذا يؤول كل خبر فيه ما يوم « التشبيه » أو « التجسيم » أو المكان أو الزمان ، وهو بذلك يتقارب مع « المعتزلة » ، أو يوافقهم .

أما « الأشعرى » ، فقد روى عنه رأيان : أحدهما : ما ذكره في « الإبانة - من أنه لا يؤول ، بل يقول إن الله يبدأ لا نعلبها ولكننا لا تشبه يد المخلوق إذ يقول سبحانه وتعالى : « ليس كمثل شيء » .

ورأى آخر ذكره في اللمع ، وهو أن هذه الآيات التي فيها ما يوم التشبيه على المحكم كما سلك الماتريدي ، ويظهر أن ذلك آخر آرائه ، لأن « الأشاعرة » يعتقدونه ويحكمون بأن من يقول لله يد أو وجه من المشبهة ، وإن ذلك الرأي الأخير يتفق تمام الاتفاق مع رأي « الماتريدي » .

رؤية الله

١٠٩ - وردت نصوص قرآنية تثبت الرؤية مثل قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » ، وعلى ذلك أثبت « الماتريدي » ، كما أثبت « الأشعرى » ، رؤية الله تعالى يوم القيامة ، وقد نفاه « المعتزلة » ، لأن الرؤية تقتضى مكاناً للرأى ومكاناً للمرئ فتقتضى لا محالة أن يكون لله تعالى مكان ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن أن يكون في مكان ، وأن يعتره تقلب الزمان .

و « الماتريدي » الذى أثبت الرؤية يوم القيامة يقرر أن رؤية الله تعالى يوم القيامة هى من أحوال القيامة ، وأحوال يوم القيامة قد اختص علم الله تعالى بكيفية وأحوالها ، فلا نعلم عنها إلا العبارات المثبتة لها من غير كيف ، وفوق ذلك فإن « المعتزلة » يقيسون رؤية الله تعالى على رؤية الأجسام ، فيقيسون رؤية ما ليس بجسم على رؤية الجسم ، وذلك قياس لا تتوافر أركانه ، وقياس الغائب على الشاهد يجوز إذا كان الغائب من جنس الشاهد ، أما إذا لم يكن من جنسه فالقياس لا يستوفى أركانه ، ولا تثبت دعائه وعلى ذلك يقرر الرؤية ، ويقرر أنها من أحوال يوم القيامة ، ويوم الحساب والثواب والعقاب ، ومن التهجم القول بكيفيتها ، ومن حاول معرفة كيفيتها سلباً أو إيجاباً فقد تعدى حده وطلب ما ليس له به علم ، والله تعالى يقول : « ولا تقف ما ليس لك به علم ، إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً » .

مرتكب الكبيرة

١١٠ - إن المؤمن لا يخلد في النار ، على هذا أجمع علماء المسلمين ، ولذلك اختلفوا فيمن هو المؤمن الذى لا يخلد في النار ، فاعتبر « الخوارج » مرتكب الذنب صغيراً كان أو كبيراً كافراً ، فلا يعد في نظرهم لا مسلماً ولا مؤمناً ، وقال « المعتزلة » مرتكب الكبيرة لا يعد مؤمناً وإن كان يعد مسلماً ، ولكنه يخلد في النار ما لم يتب توبة نصوحاً ، ويكون عذابه أخف من عذاب من لم يؤمن بالله ورسوله .

ويظهر أن « الخوارج » و « المعتزلة » يعدون العمل جزءاً من الإيمان و « الأشاعرية » و « الماتريدية » لا يعدون العمل جزءاً من الإيمان ولذلك

لا يخرج عن حظيرة الإيمان من يرتكب المعاصي ؛ وإن كان له حساب وعقاب وقد يتغمده الله برحمته .

ولذلك يرى الماتريدي ، أن مرتكب الكبيرة لا يخاد في النار ولومات من غير توبة ، ويقول في ذلك :

« إن الله تعالى قد بين في القرآن الكريم أنه لا يجزى على السيئة إلا بمثلها فقال تعالى « ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون » ، ولإشك أن من لا يكفر بالله ولا يشرك به يكون ذنبه دون ذنب الكافر والمشرک ، وقد جعل الله تعالى التخليد عقوبة الشرك والكفر ، فلو عذب صاحب الكبيرة مع وجود التصديق مثل عذاب الكافر ، لكانت عقوبته زائدة على قدر ذنبه ، وهذا خالف في الوعد ، والله لا يظلم العباد ولا يخلف الوعد ثم المساواة في الجزاء بين الكافر والمؤمن العاصي مما يخالف حكمة الله تعالى وعدله ، لأن المؤمن العاصي قد جاء بما هو أعظم الخير ، وهو الإيمان ، ولم يأت بأقبح الشر وهو الكفر ، فلو خلده الله في النار أبداً لجعل جزاء أقبح الشر بدل ثواب أفضل الخيرات .. ومقتضى العدل والحكمة الجزاء بالمثل لا بالزيادة إلا في الثواب . »

ثم يقول رضى الله عنه : والحق في أصحاب الذنوب من المؤمنين تفويض أمرهم إلى الله تعالى ، إن شاء عفا عنهم فعلا منه وإحسانا ورحمة ، وإن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم . فلا يخلدين في النار . فيكون أهل الإيمان بين الرجاء والخوف ، فيجوز له تعالى العقاب على الصغيرة والعفو عن الكبيرة كما قال تعالى : « إن الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً » .

١١١ - هذه جملة آراء الماتريدي ، في المسائل التي شغلت الفكر

الإسلامى فى القرنين الثالث والرابع؛ وكانت موضع التحام فذكرى بين العلماء وقد اتفقوا على أن الخلاف فيها لا يكفر أحداً من أهل القبلة ، وإنما كان موضع الخلاف هو فى أقربها إلى مناج « الصحابة » و « التابعين » رضوان الله تبارك وتعالى عليهم ، وأسلمها وأقربها إلى النجاة ، وأبعدها عن الشبهات التى أثارها من لا يرجون للدين وقارا ، وقد كانت آراء « الماتريدى » أقرب إلى المعتزلة وقالوا إنها تفصيل لآراء « أبى حنيفة » والله أعلم .

السلفيون

١١٢ - نقصد بالسلفيين أولئك الذين نحلوا أنفسهم ذلك الوصف، وإن كنا سنناقش بعض آرائهم من حيث كونها مذهب السلف ، وأولئك ظهوروا في القرن الرابع الهجري ، وكانوا من «الحنابلة» وزعموا أن جملة آرائهم تنتهي إلى الإمام أحمد بن حنبل الذي أحيا عقيدة السلف. وحارب دونها ، ثم تجدد ظهورهم في القرن السابع الهجري، أحياه شيخ الإسلام «ابن تيمية» ، وشدد في الدعوة إليه، وأضاف إليه أموراً أخرى قد بعثت إلى التفكير فيها أحوال عصره ، ثم ظهرت تلك الآراء في الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري ، أحياها «محمد بن عبد الوهاب» - في الجزيرة العربية - وما زال الوهابيون ينادون بها ، ويتحمس بعض العلماء من المسلمين لها ، ولذلك كان لا بد من يانها .

وقد تعرض هؤلاء الحنابلة للكلام في التوحيد ، وصلة ذلك بالأضحية ، كما تكلموا في آيات التأويل والتشبيه ، وهي أول ما ظهوروا به في القرن الرابع الهجري : ونسبوا كلامهم إلى «الإمام أحمد بن حنبل» ، ، وناقشهم في هذه النسبة بعض فضلاء الحنابلة .

وقد كانت المعارك العنيفة تقوم بينهم وبين الأشاعرة. لأنهم كانوا يظهرون حيث يكون للأشاعرة سلطان قوى لا ينازع ، فتكون بين الفريقين الملاحاة الشديدة ، وكل فريق يحسب أنه يدعو إلى مذهب السلف ، وقد بينا مذهب الأشاعرة في ذاته ، وإن كنا لم نبين مقدار صلته بالآراء التي أثرت عن السلف وفي هذا الجزء سنعرض لتحيص العقيدة السلفية في أثناء عرضنا لتفكير هؤلاء الذين نحلوا أنفسهم ذلك الاسم ، موازين بين الاسم والحقيقة .

منهاج هؤلاء السلفيين

١١٣ - علينا أن « المعتزلة » نهجوا في بيان العقيدة الإسلامية منهاجاً فلسفياً قيسوا منه من منطق اليونان. ومن طرائق الفلاسفة في الجدل والمناظرة وقد كان ما نصبوا أنفسهم له - وهو الدفاع عن الإسلام - باعثاً لأن يهيجوا ذلك المنهج ، وجاراهم ذلك منهاج الفيلسوف « الأشاعرة » ، « المائريديّة » ، وهؤلاء الآخرون قاربوا في أكثر ما اتهموا إليه من نتائج ، وإن ناقضوا الحساب .

ولقد جاء أولئك « السلفيون » فخالقوا ذلك منهاجاً ، وأرادوا أن تعود دراسة العقائد إلى ما كانت عليه في عهد الصحابة والتابعين فلا يأخذوها إلا من الكتاب والسنة ، فيأخذوا من القرآن أصل العقيدة ، والدليل الذي بنيت عليه العقيدة ، ويمنعوا العلماء من أن يفكروا في أدلة غير أدلة القرآن ، وإذا كان « الباقلاني » قد سوغ لنفسه أن يقيد الناس بأدلة « الأشعرى » ، فأولى ثم أولى أن يقيدوا الناس بأدلة القرآن .

وقد قسم « ابن تيمية » الذي ضبط منهاجهم - طرائق العلماء في فهم العقائد الإسلامية إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : الفلاسفة ، وهؤلاء يقولون . « القرآن جاء بالطريقة الخطائية ، والمقدمات الإقناعية التي تقنع الجمهور ، ويدعون أنهم هم أهل البرهان واليقين ، والعقائد طريقها البرهان واليقين » .

والقسم الثاني : المتكلمون « أي المعتزلة » ، وهؤلاء يقدمون قضايا عقلية

قبل النظر في الآيات القرآنية، فهم يأخذون بالنوعين من الاستدلال، ولكن يقدّمون النظر العقلي على الدليل القرآني، فيؤولون القرآن على مقتضى العقل وإن كانوا لا يخرجون عن عقائد القرآن.

والقسم الثالث : طائفة من العلماء تنظر إلى ما في القرآن من عقائد فتؤمن به، ربما فيه من أدلة، فتأخذ لاعلى أنه أدلة هادية مرشدة موجبة للعقل ليلتمس المقدمات من بينها، بل على أنها آيات إخبارية يجب الإيمان بما اشتملت عليه من غير أن يتخذ مضمونها مقدمة للاستنباط العقلي، ويظهر أنه يجعل من هذا القسم « الماتريدي »، إذ يستعينون بالعقل ليبرهنوا على عقائد القرآن.

والقسم الرابع : قسم يؤمن بالقرآن — عقائده وأدله — ولكنه يستعين بالأدلة العقلية بجوار الأدلة القرآنية^(١)، ويظهر أنه يقصد من هؤلاء الأشاعرة.

وبعد هذا التقسيم قرر « ابن تيمية » أن منهاج السلف ليس واحداً من هذه الأربعة، بل هو غيرها. لأن العقائد لا تؤخذ إلا من النصوص، ولا تؤخذ أدلتها إلا من النصوص، فهؤلاء « السلفيون » لا يؤمنون بالعقل لأنه يضل، ولكن يؤمنون بالنص، وبالأدلة التي يوصى إليها النص، لأنه وحى أوحى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ويقررون أن تلك الأساليب العقلية مستحذرة في الإسلام، ولم تكن معروفة قطعاً عند الصحابة والتابعين، فإذا قلنا إنها ضرورية لفهم العقائد فوذى ذلك أن هؤلاء السلف ما كانوا يفهمون العقائد على وجهها، ولا يدركون على الوجه الأكمل أدلتها ويقولون في ذلك « ابن تيمية » : « يقولون إنه لم يكن

(١) راجع الأقسام الأربعة في رسالة « مارج لوصول » لابن تيمية »

الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون ذلك، بل لازم قولهم أنه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات، بل يتكلم بكلام لا يعرفه . .

١١٤ - وينتهي من هذا إلى أن السلفين كما يصورهم ابن تيمية يرون أنه لا سبيل إلى معرفة العقيدة والأحكام وكل ما يتصل بها إجمالاً وتفصيلاً، واعتقاداً واستدلالاً - إلا من القرآن والسنة الميمنة له والسير في مسارهما، فما يقرر القرآن وما تشرحه السنة مقبولاً لا يصح رده، وردة خلع للربقة، فليس للعقل سلطان في تأويل القرآن وتفسيره أو تخريجه - إلا بالقدر الذي تؤدي إليه العبارات، وما تضافرت عليه الأخبار . وإذا كان للعقل سلطان بعد ذلك فهو في التصديق والإذعان، وبيان تقرب المنقول من المعقول . وعدم المنافرة بينهما، فالعقل يكون شاهداً ولا يكون حاكماً، ويكون مقررأ مؤيداً، ولا يكون ناقضاً ولا رافضاً، ويكون موضعاً لما اشتمل عليه القرآن من الأدلة .

هذا هو منهاجهم، وهو يجعل العقل سائراً وراء النقل يعززه ويقويه، ولا يستقل بالاستدلال، بل يقرب معاني النصوص وقد درسوا الوحدة والصفات وأفعال الإنسان، وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق، والصفات والآيات التي توهم التشبيه وهكذا .

الوحدانية

١١٥ - ينظر هؤلاء السلفيون إلى الوحدانية على أنها الأساس الأول للإسلام ، وذلك حق لا مجال فيه للريب ، ويفسرون معنى الوحدانية تفسيراً في جملة يتفق ما يقرره المسلمون أجمعون ، ولكن يفرضون أن أموراً تنافي الوحدانية لا يقرهم جمهور المسلمين عليها ، فهم مثلاً يعتقدون أن التوسل إلى الله بأحد من عباده الذين مضوا إلى ربهم مناف للوحدانية ، ويعتقدون أن زيارة الروضة الشريفة مستقبلاً لها مناف للوحدانية ، ويعتقدون أن إقامة شعائر حول الروضة الشريفة ، مناف لذلك ، وأن التوجه بالدعاء إلى الله تعالى ، مستقبلاً ضريح نبي أو ولي مناف للوحدانية ، وهكذا . ويعتقدون أن ذلك ، مذهب السلف الصالح ، وأن غيره بدع يقدح في معنى التوحيد .

والوحدانية كما يقرر علماء المسلمين لها شعب ثلاث ؛ وحدانية الذات والصفات ، ووحدانية الخلق والتكوين ، ووحدانية المعبود .

وحدانية الذات والصفات

١١٦ - وقد اتفق المسلمون على أن الله تعالى واحد أحد ، ليس كثره شيء وهو السميع البصير ، ويقول ابن تيمية ، ذلك :

« لفظ التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اصطلاحات المتكلمين وغيرهم ، فكل طائفة تعنى بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرهم ، فالمعتزلة ، وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى جميع الصفات وبالتجسيم والتشبيه إثبات شيء منها ، حتى إن من قال إن الله يرى ، أو أن الله كلاما هو عديم مجسم ، وكثير من الطوائف المتكلمة في صفاته يريدون بالتوحيد والتنزيه نفى الصفات الخبرية أو بعضها^(١) . وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها والفلاسفة تعنى بالتوحيد ما تعنيه المعتزلة وزيادة . حتى إنهم يقولون ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية ، أو مركبة منهما^(٢) .

والمراد بالصفات السلبية مثل القدم والبقاء ، لأن معناهما لا أول له ولا انتهاء ؛ والمراد من الإضافة مثل رب العالمين أو خالق السموات والأرض واطر السماوات والأرض ، والمراد من المركبة المخالفة للحوادث .

وإن اختلاف العلماء في هذه المعاني لا يقتضى أن يكفر فريق الآخر ، لأنه اختلاف نظر ، لا اختلاف حقيقة ، ولا يكفر السلفيون أحداً من مخالفهم ولكنهم يعتبرونهم من أهل الزيغ ، فيحكمون بزيغ « الفلاسفة » و « المعتزلة » و « الصوفية » الذين يقولون بالانحداد والقضاء في الذات .

(١) مثل « كلم الله موسى تكليماً » ومثل « مالك الملك » وغير ذلك من الصفات التي تبين أحوال خاصة تلقى بالرب سبحانه وتعالى ، وجاء بها الخبر والقرآن .
(٢) تعنى المنطق لأمي تيمية ص ٢٥٦ ،

السلفية والأشاعرة

١١٧ — وإذا كان هؤلاء الذين ذكرناهم من أهل الزيغ في نظر السلفيين الذين وضع ابن تيمية رأيهم ، فاهو رأى السلف الذى لا زيغ فيه في نظره ؟ يقرر ابن تيمية أن مذهب السلف هو إثبات كل ما جاء في القرآن والسنة من صفات وأسماء وأخبار وأحوال ، قاله سبحانه وتعالى يقول « الله لا إله إلا هو الحى القيوم » ، ويقول « قل هو الله أحد » ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، ويقول « وهو العليم الحكيم » ، وهو السميع البصير ، وهو العليم القدير ، وهو العزيز الحكيم ، وهو الغفور الرحيم وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد ، هو الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل شئ عليم ، « هو الذى خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها ، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها ؛ وهو معكم أينما كنتم ، والله بما تعملون بصير » ، ويقول « ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط الله أعمالهم » ، ويقول سبحانه « رضى الله عنهم ورضوا عنه » ، ويقول سبحانه « وغضب الله عليه ولعنه » ، ويقول سبحانه وتعالى « لملت الله أكبر من مقتكم » ، ويقول سبحانه « هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظل من الغمام والملائكة » ، ويقول سبحانه « ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين » ،

١١٨ — وهكذا يثبتون كل ما جاء في القرآن أو السنة عن أوصافه سبحانه وأشئونه ، فيثبتون له المحبة ، والغضب ، والسخط والرضا ، والنداء ، والكلام ، والنزول إلى الناس في ظلل من الغمام ، ويثبتون الاستقرار على العرش ، والوجه واليد من غير تأويل ولا تفسير بغير الظاهر ، بيد أن هذا ليس كشأن

الحوادث ، فليست يده كيد الحوادث ، ولا نزوله كنز ولهم ، ولا وجهه كوجوههم ، فإن الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك ، ويعتبر ذلك المنهاج هو منهاج السلف الصالح ، ويقول في ذلك رد الصواب ما عليه أئمة الهدى ، وهو أن بوصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ، ويقع في ذلك سبيل السلف الماضين ، أهل العلم والإيمان والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة ، لا ترد بالشبهات ، فيكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ولا يعرض عنها ، فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يحجروا عليها صما وعميانا ، ولا يترك تدبر القرآن ، فيكون من باب الذين لا يعلنون الكتاب إلا أمانى .

فهو بهذا يرى أن مذهب السلف يثبت لله اليد من غير كيف ولا تشبيه ، والوجه من غير كيف ، والفوقية والنزول وغير ذلك من ظواهر النصوص القرآنية ، ويقصد الظواهر الحرفية ، لا الظواهر ولو مجازية ، وهو يعد ذلك المذهب ليس مجسما ولا معطلا ويقول في ذلك :

« ومذهب السلف بين التعطيل والتثليل ، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه . كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله فيعطلوا أسمائه الحسنى وصفاته العلى ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله وآياته ، وكل واحد من فريق التعطيل والتثليل جامع بين التعطيل والتثليل ، ويكرر هذا المعنى فيقول مؤكداً أن الله يزل ويكون في فوق وتحت من غير كيف .

« ليس في كتاب الله . ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدرکوا زمن الأهوا والاختلاف - حرف واحد يخالف ذلك لانصاً ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم إن الله ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه في كل

مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها ، (١) .

١١٩ - وعلى ذلك يقرر ابن تيمية ، أن مذهب السلف ، هو إثبات كل ما جاء في القرآن من فوقية وتحتية واستواء على العرش ، ووجه ويد وعجة وبغض ، وما جاء في السنة من ذلك أيضاً من غير تأويل ، وبالظاهر الحرفي ، فهل هذا هو مذهب السلف حقاً ؟ وقول في الإجابة عن ذلك : لقد سبقه بهذا الحنبلة في القرن الرابع الهجري كما بينا ، وادهوا أن ذلك مذهب السلف ، وناقشهم العلماء في ذلك الوقت وأثبتوا أنه يؤدي إلى التشبيه والجسمية لاحالة ، وكيف لا يؤدي إليهما ، والإشارة الحسية إليه جائزة ، ولذا تصدى لهم الإمام الفقيه الحنبلي الخطيب ، ابن الجوزي ، ، ونفى أن يكون ذلك مذهب السلف ، ونفى أيضاً أن يكون ذلك رأى الإمام أحمد ، وقال ، ابن الجوزي ، في ذلك :

« رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح ... فصفوا كتباً شانوا بها المذهب ، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام . فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، فسمعوا أن الله خلق آدم على صورته ، فأنبتوا له صورة ووجهها زائد على الذات ، وفماوطوات وأضراسا ، وأضواء لوجهه ، ويدين وإصبعين وكفا وخنصر أو إبهاما ، وصدرا وفخذا وساقين ورجلين ، وقالوا ما سمعنا بذلك الرأس ، وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات ، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة ، ولا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ، ولا إلى إلغاء ما توجه به الظواهر من صفات الحدث . ولم يقتنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا صفة

ذات ، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا لا نحمّلها على توجيه اللغة ، مثل يدعى
نعمة وقدرة ، ولا يحيى ، وإتيان على معاني بر وأغاف ، ولا ساق على شدة ، بل
قالوا نحمّلها على ظواهرها المتعارفة والظاهر هو المعبود من نعوت الأدميين
والشيء إنما يحمل على حقيقته إن أمكن فإن صرف صارف حمل على المجاز ،
ثم يتخرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون نحن أهل
السنة ، وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام ، وقد نصحت
التابع والمتبوع ، وقلت يا أصحابنا ، أتم أصحاب نقل واتباع ، وإمامكم الأكبر
« أحمد بن حنبل » رحمه الله يقول وهو تحت السياط : كيف أقول ما لم يقل ،
فإياكم أن تتبدعوا من مذهبه ما ليس منه ، ثم قلم في الأحاديث تحمل على
ظواهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه
سبحانه مجرى الحسيات ، وينبغي ألا يهمل ما ثبت به الأصل وهو العقل ،
فإننا به عرفنا الله تعالى ، وحكنا له بالقدم ، فلو أنكم قلمت قرأ الأحاديث
ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح . فلا تدخلوا
في مذهب هذا الرجل السابق ما ليس فيه ^(١) .

وقد استفاد ابن الجوزي في بيان بطلان ما اعتمدوا عليه من أقوال ،
ولقد قال ذلك القول الذي ينقده ابن الجوزي القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي
المشهور المتوفى سنة ٤٥٧ وكان مثار نقد شديد وجه إليه ، حتى لقد قال فيه
بعض فقهاء الحنابلة « لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لا يغسله ماء البحار » وقال
مثل ذلك القول من الحنابلة ابن الزاغوني المتوفى سنة ٥٢٧ . وقال فيه بعض
الحنابلة أيضاً « إن في قوله من غرائب التشبيه ما يحار فيه النية » وهكذا استنكر
الحنابلة ذلك الاتجاه عندما شاع في القرن الرابع والقرن الخامس ، ولذلك استتر
هذا المذهب ، حتى أعلنه ابن تيمية في جرأة وقوة ، وزاد آراءه انتشاراً اضطهاده

(١) « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي .

بسيها ، فان الاضطهاد يذيع الآراء وينشرها ، ولذلك كثر أتباعه بسبب الاضطهاد وكسب الرأى ذيوعاً وانتشاراً .

١٢٠ - ونرى هنا أنه يجب أن نذكر أن ادعاء أن هذا مذهب السلف موضع نظر ، وقد قلنا رأى ابن الجوزى ، فى ذلك الرأى عندما شاع فى عصره .

ولنا أن ننظر نظرة أخرى ، وهى من الناحية اللغوية ، لقد قال سبحانه « يد الله فوق أيديهم » ، وقال : « كل شيء هالك إلا وجهه » . أهذه العبارات يفهم منها تلك المعانى الحسية ، أم أنه قهم منها أمور أخرى تليق بذات الله تعالى ، فيصح أن تفسر اليد بالقوة أو النعمة ، ويصح أن يفسر الوجه بالذات ، ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه ، وقربه سبحانه وتعالى من العباد ، وإن اللغة تتسع لهذه التفسيرات ، والألفاظ تقبل هذه المعانى .

وكذلك فعل الكثيرون من علماء الكلام ، ومن الفقهاء والباحثين وهو أولى بلا شك من تفسيرها بمعانيها الظاهرة الحرفية والجهل بكيفياتها كقولهم إن لله يداً ، ولكن لا نعرفها . وليست كأيدى الحوادث ، والله نزولا ، وليس كنزولنا ، إلى آخره ، فإن هذه إحالات على مجهولات لا نفهم مؤداها ولا غاياتها ، بينما لو فسرناها بمعان قبلها اللغة وليست غريبة عنها لوصلنا إلى أمور قريبة فيها تنزيه ، وليس فيها تجهيل ،

التأويل والتفويض

١٢١ - وإن هذا النظر يؤدي عند ابن تيمية إلى أن الأسلم هو التفويض الذي يدعيه وينسبه إلى السلف الصالح ، فيأخذ الألفاظ بظواهرها الحرفية ، ويطلقها على معانيها الظاهرة في أصل الدلالة ، ولكنه يقرر أنها ليست كالحوادث . ويفوض فيما بعد ذلك ، ولا يفسر ، ويقول إن محاولة التفسير زيف ، ويعتمد على قوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به ، كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولوا الأبواب » .

« فابن تيمية » يعتقد أنه بهذا يجمع بين التفسير والتفويض ، فهو يفسر بالمعنى الظاهر ، ويترجمه عن الحوادث ويفوض في الكيف والوصف ، فهو يرى أن الصحابة كانوا يعلمون معاني الآيات المتشابهات التي فيها وصف باليد والرجل والوجه والاستواء والنزول وغير ذلك ، ويعلمونها على معانيها الظاهرة ، ولا يحاولون تعرف كيفها وحقيقتها كما لا يحاولون معرفة حقيقة الذات

هذا ما يقره « ابن تيمية » ، منزهاً للسلف ، ولكن يخالفه في ذلك « الغزالي » ، فيقرر في كتابه « إلهام العوام عن علم الكلام » ، أن هذه الألفاظ التي تجري في العبارات القرآنية والأحاديث النبوية لها معان ظاهرة ، وهي الحسية التي تراها ، وهي محالة على الله تعالى ، ومعان أخرى مجازية مشهورة يعرفها العربي من غير تأويل ، ولا محولة لتفسيره ، فيقول في ذلك رضى الله عنه : « التقديس معناه أنه إذا سمع اليد والأصبع وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله خمر آدم بيده » ، وإن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ، فينبغي أن يعلم أن هذه الألفاظ تطلق

على معنيين (أحدهما) وهو الوضع الأصلي، وهو عضو مركب من اللحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا أن يتنحى عن ذلك المكان . وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى آخر ليس هذا المعنى بجسم أصلاً ، كما يقال البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم ، وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً ، فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق ، قطعاً وبقيناً أن الرسول لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وأن ذلك في حق الله محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفراً ، لأنه مخلوق ونرى من هذا أن حجة الإسلام الغزالي ، يبين معاني هذه الألفاظ بمجازها المشهور الذي هو واضح فيها كل الوضوح ، ولا شك أن السلف الصالح الذين يفهمون مجازي اللغة وحقيقتها كانوا يطلقون هذه الألفاظ على معانيها المجازية المشهورة التي كانوا هم يستعملون ، فهل يتصور أن الذين بايعوا (النبي صلى الله عليه وسلم) تحت الشجرة عندما يتلون قوله تعالى : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم ، فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً » - يفهمون أن اليد هنا ، يد ليست كيد المخلوقات ، ولا يفهمون أن المراد سلطان الله تعالى وقدرته ، بدليل ما فيها من تهديد لمن ينكث بأن مغبة النكث تعود عليه .

ولذلك نحن نرجح منهاج « الماتريدى » ، ومنهاج « ابن الجوزى » ، ومنهاج « الغزالي » ، ونرى أن الصحابة كانوا يفسرون بالمجاز المشهور إن تعذر إطلاق الحقيقة كما يفسرون بالحقيقة في ذاتها .

خلق القرآن

١٢٢ - وقد جر الكلام في الصفات إلى الكلام في خلق القرآن ، ولقد خاض فيه أولئك السلفيون ، - كما سمعوا أنفسهم في الماضي ، وفي العصر الحاضر - وقد فرروا أن القرآن هو كلام الله تعالى ، تكلم به وأوحى به إلى نبيه الكريم ، والقراءة هي صوت الغاريء الذي يسمع ، وهي على ذلك غير القرآن بل هي تلاوته ، أما القرآن فكلام الله تعالى ، ولذلك قال تعالى : « وإن أحد من المشركين استجرك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم « زينوا القرآن بأصواتكم » ، وقد سمع أبا موسى الأشعري ، وهو يقرأ ، فقال له أبو موسى : لو علمت أنك تسمع لجبرته لك تحييرا .

ويقول ابن تيمية ، بهذا مقالة الإمام أحمد ، - وقد أشرنا إليها آنفا - « السلف قالوا لم يزل الله متكلمًا إذا شاء بالعربية كما تكلم بالقرآن العربي ، وما تكلم به فهو قائم به ، وليس مخلوقًا منفصلا عنه ، فلا تكون الحروف التي هي أسماء الله الحسنى وكتبه المنزلة مخلوقة ، لأن الله تكلم بها »

ولا يرى ابن تيمية ، أن ثمة تلازما بين أن يكون القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن يكون قديما ، بل يرى أن القرآن كلام الله تعالى وغير مخلوق ، ولكن لا يحكم بأنه قديم ، ولذلك يقول : « السلف اتفقوا على أن كلام الله منزل غير مخلوق ، فظن بعض الناس أن مرادهم أنه قديم العين ثم يبين أن القرآن ليس صفة الكلام القديمة القائمة بذات الله تعالى . فيقول : « وحيث أن فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وإن قيل إنه ينادى بصوت ، ويتكلم بصوت لا يلزم من ذلك قدم الصوت ، وإذا كان قد تكلم بالقرآن

والتوراة والإنجيل لم يمنعا من أن يسلكم بالياء قبل السين ، (١) .

وإن هذا الكلام يستفاد منه أن صفة الكلام قديمة ، وأن كلام الله الذي يخاطب به خلقه كالقرآن والتوراة والإنجيل لا يعد مخلوقا لله ، ولا يعد قديما .

١٢٣ - هذه نظرات أولئك الذين سموا بالسلفيين ، وادعوا أنهم يحكون آراء السلف الصالح ، وتلك أراؤهم في وحدانية الذات وتفرعات أقوالهم ، وقد تبين في ثنايا كلامنا مقدار الصحة في نسبة هذه الآراء إلى السلف الصالح رضي الله عنهم ، ولنتقل إلى بقية آرائهم في الوحدانية فتسلكم في وحدانية التكوين .

(١) آراء ابن تيمية هذه مشهورة في الجزء الثالث من كتاب « رسائل ومسائل » طبع
البارج ٢ ص ٢١ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٦ .

و. مدانية التكوين

١٢٤ - والاساس في هذه الشبهة من التوحيد أن الله سبحانه خلق السموات والأرض وما بينهما ولا شريك له في خلقه ولا منازع في سلطانه ، ولا إرادة لمخلوق تنازع إرادة الخالق . أو تشترك معها في تكوين شئ. من الأشياء بل كل الأشياء والأفعال منه سبحانه وتعالى ، وإليه تعود .

الجبر والاختيار :

وقد ثارت هم هذا المقام مسائل الجبر والاختيار ، وقد تبين فيما سبق من قول - رأى « الجهمية » ، ورأى « المعتزلة » ، ورأى « الماتريدية » . فاهو رأى السلفيين الذين يصور آراءهم ابن تيمية ، ويتبعونه في هذا الرأى من يصفون أنفسهم بهذا الوصف الآن .

ولقد وجدنا ابن تيمية يخالف الأشاعرة ويجهل بمخالفتهم ويعتبرهم جبرية ، وقد أخذ عليهم تفريقهم بين الفعل في ذاته والكسب ، فاعتبروا الفعل مخلوقاً لله تعالى . واعتبروا الكسب للعبد . ويقرر أن الكسب إن كان مجرد اقتران فهو لا يصلح مناطاً لتحمل المسؤولية واستحقاق العقاب والثواب ، وإن كان فعلاً له تأثير وتوجيه وإيجاد وأحداث وصنع وعمل ، فهو مقدور للعبد وفعل له ، فإن قلت إنه (أى الكسب) لله تعالى فهو أخذ بالجبرية ، وإن قلت إنه للعبد فهو اعتزال .

وينقد أيضاً مذهب « المعتزلة » ، وإن كان يرى أن مذهبهم في هذا المقام أقرب إلى العقل من مذهب الأشاعرة .

١٢٥ - ولقد قرر ابن تيمية أن مذهب السلف الإيمان بالقدر خيره وشره ، وشمول قدرة الله سبحانه وتعالى وإرادته ، وأن الله سبحانه وتعالى خلق العبد ، وكل ما فيه

من قوى ، وأن العبد يفعل ما يشاء بقدرته وإرادته ، ويقول فى ذلك : « وما ينبغي أن يعلم أن مذهب سلف الأمة هو قولهم « الله خالق كل شىء ، وأن الله خلق العبد هلوعا إذا مسه الشر جزوعا . وإذا مسه الخير منوعا ، وأن العبد فاعل حقيقة له مشيئة وقدره وإرادة ، قال تعالى : « لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشامون إلا أن يشاء الله » .

وهو يقرر قدرة الله تعالى وعمومها وشمولها ، ويقرر قدرة العبد وإحساسه بالتبعات ، وأن عموم قدرة الله تعالى ثبت بالنص ، كما أن قدرة العبد وإرادته ثبتت بالنص والإحساس والاختيار الحقيقى ، وبهذا يقرر « ابن تيمية » ثلاثة أمور :

أولها — أن الله سبحانه وتعالى خالق كل شىء ، وأنه لا شىء فى الكون بغير إرادته ، وأنه لا ينازعه أحد فى إرادته ، وهو فى هذا يتفق مع الجبرية .

ثانيها — أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وإرادة كاملة تجعله مسئولا عما يفعل ، وهو فى هذا القدر يتفق مع المعتزلة .

ثالثها — أن الله تعالى ييسر فعل الخير ويرضاه ويحبّه ، ولا ييسر فعل الشر ولا يحبّه ، وهو فى هذا يفترق عن المعتزلة .

١٢٦ — ولكن كيف يوفق ابن تيمية بين تلك الحقائق المتعارضة ؟ وكيف يوفق بين عدله سبحانه فى عقاب المسىء وإثابة المحسن ، وأن الأفعال كلها له سبحانه ؟ .

والجواب عن ذلك أنه يظهر أن « ابن تيمية » يرى أن أفعال العبد تنسب إليه لقدرة فيه ، وتنسب إلى الله تعالى باعتبار أن الله خلق هذه القدرة ، فهو سبب الأسباب ، ويقول فى ذلك « ابن تيمية » ، « إن الله تعالى خالق الأشياء كلها (١٦٢ — تاريخ المذاهب)

بالأسباب التي خلقها ، والله تعالى خلق العبد وقدرة يكون بها فعله ، فإن العبد فاعل بفعله حقيقة ، فقول أهل السنة في خلق فعل العبد بإرادة وقدرة من الله ، كقولهم في خلق سائر الحوادث بأسبابها .

فأفعال العبد تسند إلى الله تعالى من حيث أنه خالق سببها ، وهو قدرة العبد التي خلقها سبحانه فيه ، وإنه بهذا الرأي يتلاقى إلى حد كبير مع المعتزلة ، ولذلك صرح هو بأنهم أقرب إلى الحق من الأشاعرة . ولكنه يخالف المعتزلة في أمرين :

أحدهما — في عدم التلازم بين الأمر والإرادة ، فالمعتزلة يرون أن هناك تلازما بين أمر الله سبحانه وتعالى وإرادته ، فالله لا يأمر بشيء إلا إذا كان يريد . ولا ينهى عن شيء إلا إذا كان لا يريد ، فالله سبحانه وتعالى لا يريد المعاصي ولذلك لا يأمر بها ، أما « ابن تيمية » فيرى أنه لا تلازم بين الأمر والإرادة ، فالله سبحانه وتعالى يريد الطاعات ويأمر بها ، ولا يريد المعاصي التي تقع من بني آدم وينهى عنها ، وإرادته للمعاصي من ناحية إرادة أسبابها

الأمر الثاني — الذي يفترق به « ابن تيمية » عن « المعتزلة » ، أنه يفرق بين الرضا والمحبة ، وبين الإرادة ، فالإرادة قد تقع على ما يخالف أوامره ونواهيه ، ولكن المحبة والرضا هي التي تتفق مع أوامر الله تعالى ونواهيه ، فالله تعالى لا يحب المعاصي ، ولا يرضاها ، ولكن يريد بها ، وهو بهذا يتلاقى مع بعض الأشاعرة ، فيقول :

« جمهور أهل السنة مع جميع الطوائف ، وكثيرون من أصحاب الأشعرى ، يفرقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، فيقولون إنه وإن كان يريد المعاصي سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ، بل ينفضها ويسخطها وينهى عنها ، وهؤلاء يفرقون بين

مشيئة الله ومحجته ، وهذا قول السلف قاطبة^(١) .

نرى مذهبه في هذا وسطا بين «المعتزلة» و «الاشاعرة» ، وهو في جملته قريب من مذهب «الماتريدي» ، فقد اتفق مع «الماتريدي» في أن الله سبحانه وتعالى خلق في العبد قدرة يكون بها التأثير في الأشياء ؛ بيد أن «ابن تيمية» يرى أن التأثير في الأشياء يكون بفعلها ، أما «الماتريدي» فيرى أن التأثير في الأفعال الذي يكون بهذه القوة المودعة لا يتجاوز التأثير في الكسب للفعل .

تعليل الأفعال :

١٢٧ — وقد يثير العلماء في هذا المقام تعليل أفعال الله تعالى ، أفعل الله تعالى ما فعل وخلق ما خلق لغير باعث بحث .

لقد قال «الاشاعرة» ، إن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء لالعة ولا لباعث ؛ لأن ذلك يقيد إرادة الله ، والله سبحانه خالق كل شيء وفوق كل شيء ، «لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون»

القول الثاني — أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق ، وأمر بالمأمورات ونهى عن المنهيات لحكمة محدودة . وإن هذا القول هو قول «الماتريدية» كما قررنا ، ويقول «ابن تيمية» ، إنه قول السلف ، فيقول : «هذا قول المسلمين وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب «أبي حنيفة» و «مالك» و «الشافعي» و «أحمد» وغيرهم ، وقول طوائف من علماء الكلام» .

وأصحاب هذا القول لا يقررون أن الله سبحانه وتعالى تغير إرادته

(١) «منهاج السنة» ج ١ ص ٢٦٦ ، و «مجموعة الرسائل والمسائل» ج ٥ ص ١٠٢

بهذه الحكمة ، فهي ليست أمراً ملزماً له سبحانه ولكنها تتفق مع وصفه الحكيم الذي وصف به نفسه ، فهي بيان لكمال خلق الله وأوامره ونواهيه لا لإلزامه سبحانه .

وإنه ليختار هذا القول ويبين أنه مذهب السلف :

والقول الثالث : — هو قول المعتزلة — أن الله سبحانه وتعالى في أفعاله وأوامره ونواهيه لا يفعل إلا الحسن ولا يأمر إلا بالحسن ويحسب القبيح ، ولا يأمر بالقبيح ، وأساس هذا أن للأشياء حسناً ذاتياً وقبحاً ذاتياً عندكم ، وأن الله سبحانه وتعالى لا يأمر إلا بالحسن ، ولا ينهى إلا عن القبيح .
وإن « ابن تيمية » نفي ذلك القول ولم يرتضه ، وذكر أن قول السلف بخالفه مخالفة بينة ، ويقول في هؤلاء :

أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد وبقيح . فجعلوا يوجبون على الله سبحانه وتعالى ما يوجبون على العبد ، ويحرمون عليه سبحانه ما يحرمونه على العبد ، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقولهم عن معرفة حكمته ، فلا يثبتون له مشيئة عامة ، ولا قدرة تامة ، فلا يجعلونه سبحانه على كل شيء قدير ، ولا يقولون ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ^(١) .

١٢٨ — هذه نظرات « ابن تيمية » في مسائل الجبر والاختيار وتعليل أفعال الله سبحانه وتعالى ، وهو يسند دائماً ما يراه إلى السلف الصالح من الصحابة والتابعين .

الوحدانية في العبادة

١٢٩ - والوحدانية في العبادة معناها ألا يتجه العبد بالعبادة لسواه، وذلك يقتضى أمرين :

أحدهما - ألا يعبد إلا الله وحده ، ولا يعترف بالآلوهية لغيره سبحانه ، ومن أشرك في العبادة مع الله تعالى شخصاً أو شيئاً فقد أشرك ، ومن سوى بين المخلوق والخالق في شيء من العبادة فقد جعل مع الله آلهة أخرى، وإن كان يعتقد بوحدانية الخالق ، فإن مشركى العرب كانوا مقرين بأن الله وحده هو خالق السموات والأرض ، كما قال تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ، وسما مع ذلك مشركين لأنهم يعبدون مع الله غيره . »

الأمر الثانى - أن نعبد الله سبحانه بما شرعه على ألسنة رسله ، ولا نعبد الله إلا بواجب أو مستحب أو مباح قصد به الطاعة وشكر الله تعالى ؛ ويقول ابن تيمية : « والدعاء من جملة العبادات فمن دعا المخلوقين من الموقى والقائمين ، واستغاث بهم ، كان مبتدعاً فى الدين مشركاً برب العالمين متبعاً غير سبيل المؤمنين . ومن سأل الله بالمخلوقين ، أو أقسم عليه بالمخلوقين كان مبتدعاً بدعة ما أنزل الله بها من سلطان^(١) ، ، »

١٣٠ - وقد بنى ابن تيمية ، حامل لواء ذلك المذهب الذى اتسم بسمه السلفيين ثلاثة أمور :

أولها - منع التقرب إلى الله تعالى بالصالحين والأولياء .

(١) راجع فى هذا « قاعدة حليمة فى التوسل والوسيلة » لاس تيمية

وثانيها - منع الاستغاثه والتوسل بالموتى وغيرهم .

وثالثها - منع زيارة قبور الصالحين والأنبياء للتيمن والتقديس .

منع التقرب بالصالحين :

١٣١ - لقد قرر ابن تيمية أن بعض الناس كرامات ، وأن بعضهم تجرى الله على يديه خوارق العادات ، ولكن ذلك لا يقتضى أن هؤلاء معصومون من الخطأ ، بل هم عباد مخاطبون بالتكليف تجرى عليهم أحكامه ، وأن الكرامة ليست أفضل من الاستقامة ولذلك كان بعض الصالحين يطلب من الله تعالى أن يهبه الاستقامة ولا يهبه الكرامة ، وينقل ابن تيمية فى ذلك كلمة أبى على الجورجاني الحكيمه وهى : « كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة ، فإن نفسك منجبه على الكرامة ، وذلك يتطلب منك الاستقامة (١) » .

وإن تلك الكرامة لا تسوخ أن يتخذ الرجل الصالح وسيلة لله سبحانه وتعالى ، إذ أن التوسل إلى الله تعالى بعباده غير جائز ، ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يستغفر للمشركين كما قال تعالى : « ما كان للنبي والذين معه أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأقاربه الأدينين : « يا معشر قريش اشترؤا أنفسكم من الله فإني لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا بنى عبد المطلب ، لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبد المطلب ، لا أغنى عنك من الله شيئاً ، يا صفية ، (عمة رسول الله) لا أغنى عنك من الله شيئاً ، يا فاطمة ، (بنت رسول الله) سليني من مالى ما شئت ، لا أغنى عنك من الله شيئاً » .

ولقد كان الصحابة يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته ، كما استسقوا من بعده بالعباس ، ولم يستسقوا بأحد من الصحابة في حياته ، فدل هذا على أن التقرب إلى الله تعالى بطريق التوسل بغيره لا يجوز ، ولكن الدعاء من الحى بالرحمة يجوز .

الاستغاثة بغير الله :

١٣٢ - الاستغاثة بغير الله عند أولئك السلفيين منوعة باطلاق ، وقد ذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الاستغاثة به ، فقد ذكروا أن « الطبراني » روى في معجمه الكبير أن منافقاً كان يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « أبو بكر ، قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم ! . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه لا يستغاث بي ، وإنما يستغاث بالله ، وإن ذلك واضح ؛ فإن الذى يستغاث هو القادر على التغيير ، وذلك مما اختص به الله سبحانه وتعالى .

وكما أن الاستغاثة لا تكون إلا بالله ، فالمغفرة منه سبحانه ، فلا يجوز أن يقال لغير الله اغفر لى أو أغثنى وينقل « ابن تيمية » عن « أبى يزيد البسطامى » أنه كان يقول : « استغاثة المخير كاستغاثة الغريق بالغريق ، كما ينقل عن « أبى عبد الله القرشى » قوله : « استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالسجون ، .

وكما أنه لا يتقرب إلى الله بعبادة الأحياء ولا يستغاث بهم ، لا يتقرب بالأموات ولا يستغاث بهم ، ويقول فى ذلك « ابن تيمية » : « إنا ليس لنا أن نطلب من الأنبياء والصالحين شيئاً بعد موتهم : وإن كانوا أحياء فى قبورهم وإن قدر أنهم يدعون للأحياء . فليس لأحد أن يطلب منهم ذلك ، ولم يفعل ذلك أحد من السلف ، لأن ذلك ذريعة إلى الشرك . وعبادتهم من دون الله

بخلاف الطلب من أحدم في حياته . فإنه لا يفضى إلى الشرك .

وإذا كان التقرب أو الاستغاثة بالصالحين غير جائزين في الحياة وفي المات والدعاء يجوز في الحياة دون المات فإنه لا يجوز النذر للقبور أو لسكان القبور ، أو الماكفين على القبور ، فإن ذلك حرام . إذ أنه يشبه النذر للآوثان سواء أكان نذر زيت أم كان غيره ، ويقول في ذلك : « ومن اعتقد أن للقبور نفعا أو ضرا فهو ضال جاهل » .

ويقرر أن ذلك نذر في معصية ، ويقول : « وإن من يعتقد أن هذه النذور باب الخواص إلى الله تعالى . وأنها تكشف الضر وتفتح الرزق . وتحفظ المصر فهو مشرك يجب قتله » (١) .

زيارة قبور الصالحين وقبر النبي :

١٣٣ - وإن النتيجة المنطقية لهذا كله أن زيارة قبور الصالحين بقصد التبرك أو التيمن أو التقرب إلى الله تعالى لا يجوز . وإن كان القصد العظة والاعتبار فهو جائز ، بل مندوب إليه .

ولذلك يقرر أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك لا يجوز وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يتخذ قبره مسجداً حتى لا يزار . فقد جاء في الصحيحين عن « عائشة » رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته .

لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم دفن في بيت عائشة على غير ما اعتاد الناس لكيلا يتخذ قبره مزاراً ، ولقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد

غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

وإن الصحابة كانوا إذا سلوا على النبي صلى الله عليه وسلم بعد مماته ، وأردوا الدعاء دعوا مستقبلين القبلة ، وإن الصحابة كانوا يتجهون إلى الروضة الشريفة إذا أرادوا سفراً أو أقدموا من سفر .

١٣٤ — ولقد خالف « ابن تيمية » بقوله هذا جمهور المسلمين ، بل

تحداهم في غف بالنسبة لزيارة قبر (النبي صلى الله عليه وسلم) ونحن قد توافق إلى حد ما على قوله في زيارة قبور الصالحين والنداء لها ، ولكن نخالفه مخالفة تامة في زيارة الروضة الشريفة ، وذلك لأن الأساس الذي بنى عليه منع زيارة الروضة بقصد التبرك والتيمن هو خشية الوثنية ، وإن ذلك خوف في غير مخاف . فإنه إذا كان في ذلك تقديس لمحمد ، فهو تقديس لنبي الوحداية ، وتقديس نبي الوحداية إحياء لها ، إذ هو تقديس للبعاني التي بعث بها .

ولأن زيارة الروضة فيها تذكير بمواقف النبي صلى الله عليه وسلم في الصبر والجهاد والنضال ، والعمل على رفع شأن التوحيد إلى أن أدال الله — ثمرة لجهاده وبتأييد الله ونصره — من دولة الأوثان ، وكانت عبادة الديان وحده ولقد روى ابن تيمية نفسه أن السلف الصالح كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم كلما مروا على الروضة الشريفة .

ولقد قال نافع مولى عبد الله بن عمر ، ورواية عليه ، كان « ابن عمر » ، يسلم على القبر ، رأيته مائة مرة أو أكثر يجيء إلى القبر ورؤى واضعاً يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم من المنبر ، ثم وضعها على وجهه . ولقد كان الأئمة الأربعة كلما قدموا إلى المدينة زاروا قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

وإن الحديث الذي رواه « ابن تيمية » ، وغيره ، وهو « لا تشد الرحال

إلا إلى ثلاثة مساجد . المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى ، يدل على شرف المسجد الذي دفن بجواره ، وقد دفن (بيت عائشة) الذي كان أقرب بيوت أزواجه إليه .

وقد كان متصلا بالمسجد وإن لم يكن داخلا فيه ، وإنه إذا أريد منع زيارة قبره لدفن في مكان بعيد عن المسجد كالبقيع وأنا لتعجب من استنكاره لزيارة الروضة للتيمن والاستئناس مع مارواه عن الأئمة الأعلام من تسليمهم على النبي الله عليه وسلم كلما مروا بقبره الشريف ، وكانوا يذهبون إليه كلما هموا بسفر ، أو أقبلوا من سفر كما روى ابن تيمية .

وبعد فإننا نقرر أن التبرك بزيارة قبر النبي مستحسن ، وليس التبرك الذي نقصده عبادة أو قريبا منها ، إنما التبرك هو التذكر والاعتبار والاستبصار ، أي أمرى مسلم علم حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وهديه وغزواته وجهاده . ثم يذهب إلى المدينة ، ولا يحس بأنه في هذا المكان كان يسير الرسول ويدعو ويعمل ، ويدبر ويجاهد ، ولا يعتبر ولا يستبصر ، أو لا يحس بمكانة النبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالى ، أو لا تهز أعطافه بحبة الله ورسوله والأخذ بما أمر ، والالتقاء عما نهى إلا من أعرض عن ذكر الله ، إلا أن زيارة قبر الرسول هي الذكرى والاعتبار . والهدى والاستبصار ، والدعاء عند القبر دعاء والقلب خاشع والعقل خاضع . والنفس مخلص والوجدان مستيقظ ، وإن ذلك أبرك الدعاء .

مذاهب حديثة

١ - قد ذكرنا المذاهب القديمة التي قامت منذ العصر الأموي ، ولبنت جذورها قبل ذلك ، وكيف كانت تتحول الفرة إلى فرق ثم كيف كانت المقاومة توجد فرة أو فرقا أخرى ، وكانت الخلافات في أكثر الأحيان حول العقيدة ، ولم تكن في لبها ، إلا ما كان يحدث من بعض المنحرفين الذين خرجوا عن الجادة ، وغلوا غلواً أخرجهم عن حظيرة الإسلام المقدسة ، كالسبية الذين ألهوا علماً . وكالحاكمية الذين اعتقدوا حلول الإله في الحاكم بأمر الله الفاطمي ، وغيرهم من نرى الآن بقايا منهم في إفريقية والهند وباكستان .

وإذا كان الفقه وهو علاج لأسقام المجتمع قد وقف الاجتهاد فيه لتقصير الهمم ؛ ولامتناع العلماء عن مخالفة السابقين وإعطاء آرائهم معاني تشبه التقديس - فإن الاجتهاد في العقائد أولى بالوقوف ، فأكثر علماء السنة وقفوا عند أقوال الأشعري يردونها ويدرسونها ، وقد جهل الآكثرون بحوارها آراء الماتريدي ، ولقد وضع لهم المبدأ الباقلاني ، عندما أوجب العمل برأى الأشعري وبأدلتها ، فلا يتجاوز أحد البراهين التي ساقها حتى لا يسقط العقل فيما لا يحسن .

ولذلك لم تظهر في الفترات التي وليت القرن اثنان الهجري إلى القرن الثاني عشر مذاهب تدعو إلى جديد ، وإذا كانت توجد أحياناً نزعات إلى الأخذ ببعض آراء الفرق القديمة وترك رأى الأشعري ، كما رأينا في ابن القيم وشيخه ابن تيمية ، وكما نرى في بعض العلماء عندما يرجع رأياً للمعتزلة على رأى للاشاعرة . أو يختار رأى الماتريدي دون رأى الأشعري . وفي الجملة لقد جمدت الحياة الفكرية ، فكان من جمودها ما بدأ في التقليد في الفتوى وتقليد الاستدلال في المذاهب الاعترافية .

٢ — ولكن إذا كانت الحياة قد جمدت بهؤلاء الذين عاشوا في القرون الأربعة مع بعض الثامن، وهى القرن التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر، وكثير من الثالث عشر — فإن الفكر الإسلامى لا يمكن أن يستمر جامداً على رأى معين حول أدلة العقيدة ولا برهان يقطع بأنه خير الأدلة والمناهج وخصوصاً أن العقول قد ابتدأت تستيقظ نتيجة للاتحام الذى كان بين المسلمين وأوروبا بما فيها ، فإن العثمانيين قد اتصلوا بالأوربيين اتصالاً وثيقاً ، وتأثروا بالنظر المالية الأوروبية ، حتى كان من علماء الأتراك من كان يجهز التحايل فى الاستدانة ليبسج بعض الفائدة الربوية، وإن كان علماء الآستانة قد استنكروا فتواه فى إبانها ، ومنعوا الأخذ بأقواله من بعده .

وقد اتسمت العصور التى جمد فيها العقل بتقديس آراء الأئمة المجتهدين كما أشرنا ، وكان من مظاهر ذلك التقديس تقديس الصالحين فى حياتهم وبعد مماتهم ، وزيارة أضرحتهم والطواف حولها بما يشبه الطواف حول البيت الحرام ، وكان من أثر ذلك أن قامت طائفة تحارب هذا وتشدد فى محاربته متبعة فى ذلك آراء ابن تيمية وقد أخرجتها من مرقدها بعد أن طمرتها السنون .

الوهابية

٣ - ظهرت الوهابية في الصحراء العربية ، نتيجة للإفراط في قدس الأشخاص والتبرك بهم ، وطلب القربى من الله بزيارتهم ، ونتيجة لكثرة البدع التي ليست من الدين ، وقد سادت هذه البدع في المواسم الدينية ، والأعمال الدنيوية .

فجاءت الوهابية لمقاومة كل هذا ، وأحيت مذهب ابن تيمية .

ومنشئ الوهابية هو محمد بن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٧٨٧ ميلادية ، وقد درس مؤلفات ابن تيمية فراقت في نظره ، وتعمق فيها ، وأخرجها من حيز النظر إلى حيز العمل ، وإنهم في الحقيقة لم يزيدوا بالنسبة للعقائد شيئاً عما جاء به ابن تيمية ، ولكنهم شددوا فيها أكثر مما تشدد . ورتبوا أموراً عملية لم يكن قد تعرض لها ابن تيمية لأنها لم تشتهر في عهده ويتلخص ذلك فيما يأتي :

١ - لم يكتفوا بجعل العبادة كما قررها الإسلام في القرآن والسنة وكما ذكر ابن تيمية ، بل أرادوا أن تكون العادات أيضاً غير خارجة على نطاق الإسلام فيلزم المسلمون ما التزم ، ولذا حرموا الدخان ، وشددوا في التحريم ، حتى إن العامة منهم يعتبرون المدخن كالمشرك ، فكانوا يشبهون الخوارج الذين كانوا يكفرون مرتكب الذنب .

٢ - وكانوا في أول أمرهم يحرمون على أنفسهم القهوة وما يماثلها ، ولكن يظهر أن ذلك تساهلوا فيها فيما بعد .

٣ - أن الوهابية لم تقتصر على الدعوة المجردة ، بل عمدت إلى حمل السيف لمحاربة المخالفين لهم باعتبار أنهم يحاربون البدع ، وهي منكر تجب محاربته ، ويجب الأخذ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك لتحقيق

قوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس» تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله، ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم، ولقد قاد الفكرة الوهاية في مبدان الحرب والصراع محمد بن سعود، جد الأسرة السعودية الحاكمة للأراضي العربية، وقد كان صهرراً للشيخ محمد بن عبد الوهاب واعتنق مذهبه، وتحمس له، وأخذ يدعو إلى الفكرة بقوة السيف، وأعلن أنه يفعل ذلك لإقامة السنة وإمالة البدعة، ولعل هذه الدعوة الدينية التي أخذت طابع العنف كانت تحمل معها تمرداً على حكم العثمانيين، ومهما يكن من أمر فقد استمرت الدعوة مؤيدة بقوة السلاح، فجددت الدولة العثمانية لها القوة، ولكنها لم تنتصر عليها، ولم تقو على القضاء على قوتها حتى تصدى والى مصر محمد علي لها فانقض على الوهابيين بجيشه القوي، وهزمهم في عدة معارك، وعندئذ اقتبضت القوة المسلحة، واقتصرت على القبائل العربية، وكانت الرياض وما حولها مركزاً لهذه الدعوة المستمرة التي كانت تعنف إن وجدت قوة وتقبض إن وجدت مقاومة عنيفة.

٤ - أنها كانت كلما مكن لها من قرية أو مدينة أتت على الأرض حطماً وتخريباً، حتى لقد أطلق عليها بعض الكتاب الأوروبيين وصف «هداى المعابد»، ولعل ذلك الوصف فيه بعض المبالغة، لأن الأرض حطمة ليست بمعابد، ولكن يظهر أنهم كانوا يهدمون المسجد مع الضريح أخذاً من الخبر الذي استنكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم عمل بني إسرائيل إذا اتخذوا من قبور أنبيائهم مساجد،

٥ - ولم يقف عنفهم عند هذا فإنهم جاءوا إلى القصور الظاهرة فهدموها - ولما آل إليهم السلطان في البلاد الحجازية هدموا كل قبور الصحابة وسووها بالأرض، ولم يبق منها الآن إلا إشارات تسمى إلى موضع القبر، وقد

أجازوا زيارتها والاعتصار في الزيارة على تحية صاحب القبر بقول الزائر
« السلام عليك » .

٦ - أنهم تعلقوا بأمور صغيرة ليس فيها وثنية ولا ما يؤدي إلى وثنية،
وأعلنوا استنكارها. مثل التصوير الفوتوغرافي. ولذا وجدنا ذلك في فتاواهم
ورسائلهم التي يكتبها علماءهم وإن كان أمراؤهم لا يلتفتون في هذا إلى أقوالهم
ويضربون بها عرض الحائط .

٧ - أنهم توسعوا في معنى البدعة توسعاً غريباً . حتى إنهم ليزعمون
أن وضع ستائر على الروضة الشريفة أمر بدعي ، ولذلك منعوا تجديد
الستائر التي عليها ، حتى صارت أسعالا بالية تقذى بها الأعين ، لولا النور
الذي يضئ على من يكون في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يحس أنه
في هذا المكان كان منزل الوحي على سيد المرسلين .

وإنما لنجد فوق ذلك منهم من يعد قول المسلم سيدنا محمد بدعة لا تجوز
ويغلون في ذلك غلواً شديداً ، وفي سبيل دعوتهم يعنفون في القول ، حتى
إن أكثر الناس لينفرون منهم أشد النفور .

٨ - وفي الحق أن الوهابين قد حققوا آراء ابن تيمية وتحمسوا لها
تحمساً شديداً ، وما شرعناه من رأى ابن تيمية عند الكلام على مذهب
الذين سموا أنفسهم سلفيين قد أخذوا به ، ولكنهم توسعوا في معنى البدعة ،
فقرهوا أموراً لا صلة لها بالعبادات دعاً ، مع أن البدع على التحقيق هي
الأمور التي يفعلها العباد على أنها من العبادات . ويتقربون بها إلى الله تعالى
ولم يبيحها أصل ديني : فوضع ستائر على الروضة الشريفة مثلاً لم يقل أحد
إن ذلك فيه عبادة بأي نوع من أنواعها ؛ إنما يفعلون ذلك تزيينا لها

لتسر الناظرين رؤيتها ؛ كالشأن في زخارف المسجد النبوى ، فكان غريباً أن يستنكروا تلك الستائر ولا يستنكروا تلك الزخارف ، لأن هذا تفريق بين المتماثلين .

وإنه يلاحظ أن علماء الوهابيين يفرضون في آرائهم الصواب الذى لا يقبل الخطأ ، وفي آراء غيرهم الخطأ الذى لا يقبل التصويب ، بل إنهم يعتبرون ما عليه غيرهم من إقامة الأضرحة والطواف حولها قريباً من الوثنية ، وهم فى هذا يقاربون الخوارج الذين كانوا يكفرون مخالفيتهم ويقاتلونهم كما ذكرنا . ولقد كان ذلك لا ضرر منه أيام أن كانوا قابعين فى الصحراء لا يتجاوزونها ولكن وقد اختلطوا بغيرهم لما آل الأمر فى البلاد الحجازية إلى آل سعود فإن الأمر يكون خطيراً ، ولذلك تصدى لهم الملك الراحل عبد العزيز آل سعود وجعل آراءهم لأنفسهم دون غيرهم ، وسار فى هذا شوطاً بعيداً ، حتى إنه صنع ستائر للروضة بدل تلك الاسماء البالية ، ولكنه أجل وضع الجديد فى موضع القديم ، حتى يتم تجديد المسجد النبوى ، وقد مات قبل ذلك ، والمرجو أن ينفذ خليفته ما كان قد اعتزم .

البهائية

٤ - هذا مذهب كان منشئه من الإثنا عشرية ، وإن ذكرنا لذلك المذهب في هذا الكتاب لا يصح أن يتخذ دليلا على أنه مذهب إسلامي - ولكن لأنه مذهب نشأ بين المسلمين ومنشئه كان منتبيا لمذهب إسلامي - وجب علينا ذكره مع خروجه عن المبادئ الإسلامية التي أجمع عليها المسلمون ، والتي تعتبر المقومات الحقيقية لهذا الدين الحكيم .

وإن منشئ هذا المذهب قد ولد بإيران حوالي سنة ١٢٥٢ هـ الموافق سنة ١٨٢٠ ميلادية ، وهو « ميرزا علي محمد الشيرازي » ، وقد كان إثنا عشرياً ، ولكنه تجاوز حدود ذلك المذهب ، وجمع بينه وبين آراء منحرفة في المذهب الإسماعيلي وفكرة الحلول التي قالها السبثيون ، فجاء من هذا بمزيج واضح البعد عن العقيدة الإسلامية .

إنه من المقرر أن المذهب الإثنا عشري فيه الإمام المستور ، فإن الإمام الثاني عشر غيب في سر من رأى ، وهم ينتظرون حضوره ، وإن « ميرزا علي محمد » اعتقد هذا ابتداء كما كان يعتقد كل الإماميين الإثنا عشريين ، وهم أكثر أهل فارس الذي نشأ فيه ذلك الشاب ، وقد أظهر نبوغا وغيره على المذهب جعلت الأنظار تنجبه إليه ، وقد كان منصرفا إلى دراسات نفسية وتأملات فلسفية ، فكان تشجيع الناس له سببا في أن خرج على الناس بفكرة أنه وحده الناطق بعلم ذلك الإمام المستور ، « وأنه الباب إليه » ، إذ أن ذلك الإمام المستور على مقتضى المذهب كغيره من أئمة الإثنا عشرية أوتي بمقتضى الوصاية التي اختص بها من سبقه - علما يتبع : وهو مصدر الهداية والمعرفة .

بهذا الفرض الذي فرض به أنه أوتي علم الإمام النوراني أصبح عند أتباعه

حجة فيما يقول لا معقب لقوله ؛ كشأن الإمام تماماً . فوجد من أتباعه طاعة مطلقة وتلقيا لكل ما يقوله بالقبول .

ولقد غالى من بعد ذلك فأطرح فكرة أنه ينقل علم الإمام . وادعى أنه المهدي الذي سيظهر بعد ألف سنة من غيبة الإمام الذي غيب سنة ٢٦٠ هـ . وادعى أن الله حل فيه . وأنه هو الذي به يظهر الله لخلقه . وأنه السبيل لظهور موسى وعيسى في آخر الزمان . فلم يكتف برجوع عيسى . كما هو الاعتقاد العام بل أضاف إليه موسى وذكر أنه هو السبيل إلى عودتهما .

ولما ادعى لنفسه ما ادعى وجد مصدقين متخذين لما يقول لانجذابهم لشخصه ، ولكن ناوأه كل علماء الدين لا فرق في ذلك بين إمامي وغير إمامي لأن ما زعمه لنفسه من منزلة منافض تمام المناقضة للحقائق الإسلامية والعقائد التي جاء بها القرآن . ولم يرعو بمنأوة العلماء ، بل أخذ ينفر الناس منهم ويرميهم بالنفاق والمطامع الدنيوية وتملق ذوى السلطان فوجد مستمعين لكل ما يقول ، وقد اتبعوه من غير أى حجة ولا سلطان من الحق .

هـ - وبعد أن ادعى لنفسه ما ادعى أخذ يعلن أمورا اعتقادية أخرى عملية .

(أ) فمن الأمور الاعتقادية عدم إيمانه باليوم الآخر ، وأن هناك جنة يثاب بها المؤمن ، ونارا يعاقب بها ، وأن ذلك بعد الحساب ، ويعترف أن ما يسعى بقاء الله واليوم الآخر ليس إلا رموزاً لحياة روحية متجددة :

(ب) ومن الأمور الاعتقادية التي دعا إليها الإيمان بأنه الممثل الحقيقي لكل الأنبياء السابقين ، وأنه تتجمع فيه كل الرسالات الإلهية ، وأنه لهذا يلتقي عنده كل أهل الديانات . ففي البابية ، تلتقي اليهودية والنصرانية والإسلام ، ولا فارق بينها .

(ج) اعتقاده بالحلول ، وحلول الله فيه بالفعل .

(د) عدم اعتباره الرسالة المحمدية آخر الرسالات ، فقد أعلن أن الله قد حل فيه ، وأنه سيحل في آخرين من بعده ، فلم يحتكر لنفسه حلول الألوهية .

(هـ) وكان يذكر الحروف المجمة ، وما يحسب لكل حرف من أرقام ، ويبني على جميع أرقام الحروف ادعاءات غريبة ، وكان للأرقام تأثير في نظره ولرقم ١٩ بالذات منزلة خاصة عالية .

وقد ادعى أموراً عملية غيرت وبدلت في الأحكام الإسلامية والفرائض ، ومن ذلك ما يأتي :

(١) جعل المرأة في مرتبة الرجل تماماً في الميراث وغيره ، وبذلك أنكر بعض الأحكام القرآنية الصريحة التي يعد إنكارها كفراً .

(ب) دعا إلى المساواة المطلقة بين الناس والافرق بين جنس ودين ولون ، وإن ذلك في جملته يتفق مع الحقائق الإسلامية .

٦ - وقد أودع هذه الآراء كتاباً كتبه وقد سماه البيان .

وإن هذه الآراء كما رأيت في جملتها انحراف عن الإسلام ، بل إنكار لحقائقه وإحياء لفكرة الحلول التي ادعاها عبد الله بن سبأ لعلي بن أبي طالب وذلك كفر صريح ، ولذلك تصدت لهم الدولة . فطاردت ميرزا علي وأتباعه ، وشردهم ، وأعدمت صاحب الدعوة سنة ١٨٥٠ فهو لم يعمر إلا ثلاثين سنة

ولكنه مات وكان قد اصطفى من مريديه اثنين هم «صبح أزل» ، والثاني «بهاء الله» ، وقد نفي كلاهما من فارس فاتخذ أولهما قبرص له مقاماً ، واتخذ الثاني أدرنه . وأتباع الأول كانوا عدداً قليلاً . وأتباع الثاني كانوا الكثرة في هذا المذهب ، ونسب المذهب إلى «بهاء الله» ، فقبيل «البهائية» وقد ينسب إلى

الأصل فيقال البابية ، وهو الاسم الذى اختاره صاحب هذه الدعوة ، وإن أساس الاختلاف بين الرجلين هو أن الأول ، وهو «صبح أزل» أراد أن تنق البابية كما تركها صاحبها ، ويقتصر على الدعوة إليها ، أما الثانى فقد أعطى لنفسه ما كان قد أعطاه «ميرزا على» لنفسه ، بل أكثر ، فقرر حلول الإله فيه ، وأنه المطهر الكامل . وأن أستاذه بشره ، وأن وجود «ميرزا على» كان تمهيداً له . كما كان وجود يحيى تمهيداً لوجود المسيح فى نظر النصارى ، ويقول جولد سهر فى كتابة العقيدة والشريعة : «وفى شخص بهاء عادت الروح الإلهية للظهور لكي تنجز على الوجه الأكل العمل الذى مهد له الداعية الذى بعث قبله ، فبهاء الله أعظم من الباب لأن الباب هو القائم ، والبهاء هو القيوم أى يظل ويبقى ... وقد فضل بهاء أن يتسمى باسم «مظهر» ، أو «منظر الله» ، الذى يجتلى فى طلعته جمال الذات الإلهية ، والذى يعكس محاسنها كصفحة المرأة ، وهو نفسه «جمال الله» الذى يشرق ويتألق بين السموات والأرض كما يتألق الحجر الكريم المصقول ، وبهاء الله هو الصورة المنبعثة الصادرة عن الجوهر ، ومعرفة هذا الجوهر لا تتأتى إلا عن طريقه . وقد رأى فيه أتباعه أنه كان فوق البشر ، وأضيفوا عليه كثيراً من الصفات الإلهية» (١) .

٧ - وإنه مادام أساس الاتباع من هؤلاء المفتونين هو عبادة الأشخاص ، فقد اختارت الكثيرة منهم اتباع «بهاء» هذا ، ولقد اشتد النزاع بين «بهاء» وبين «صبح أزل» وكابا قريبين ، فهذا فى أدركه وذاك فى قبرص ، فنفت الدولة العثمانية «بهاء» إلى عكا .

(١) العقيدة والشريعة ص ٢٤٤ ترجمة الأسادة محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحى ، وعلى حسن عبد العزيز .

وفي عكا أخذ يدون مذهبه في الشرك ، فعارض القرآن ، وعارض البيان الذي ألفه أستاذه، وأخذ يكتب الكتب بالعربية والفارسية ، وأشهر ما كتب هو « الكتاب الأقدس » ، وقد زعم أن كل ما اشتمل عليه الكتاب موحي به ، وأنه قديم بقدم الذات العلية ، وأعلن أن كتبه كلها لا تمثل كل عليه الإلهي ، بل هناك ما احتفظ به لصفوة أصحابه ، لأن غيرهم لا يطبق هذه العلوم الباطنية .

واعتبر ما يدعو إليه ديانة جديدة ليست هي الإسلام ، وهنا يفترق عن أستاذه ، فأستاذه كان يزعم أنه يجدد الإسلام بما انتحل من أفكار ، وأنه لم يخرج عنه ، ولكنه ، أصلح ما اشتمل عليه ، والإسلام في نظره دين متجدد أما هذا الآخر ، فقد أنصف الإسلام أكثر من صاحبه لأنه أعلن أن ما يدعو إليه ديانة جديدة ليست هي الإسلام ، وبذلك طهر الإسلام من رجس أقواله وقد زعم أن ديانته عالمية ، تجمع الأديان كلها ، والأجناس كلها ؛ وهي تدعو إلى محو الإقليمية والوطنية ، فالأرض للجميع ووطن الجميع .

ولهذا المعنى العالمي في عقيدته ، ولما اتخذ لنفسه من مظهر إلهي ، أرسل كتبه إلى الحكام في مشارق الأرض ومغاربها ، وقد ادعى في هذه الرسائل حلول الإله فيه ، وكان ما يكتبه يسميه سوراً ، كما تسمى أجزاء القرآن سوراً وادعى أنه يعلم الغيب وقد كان يعلن غيبات تقع في المستقبل ، ويصدق أن كان يصح بعضها فقال إن حكومة نالليون الثالث ستسقط ، فسقطت بعد أربع سنوات ، فكان هذا داعياً لأن يصدقه الكثيرون بسبب مبالغة أتباعه مع أنه لم يعين زمن السقوط . واهل ذلك فراسة منه ما دام لم يعين ، وهل صدق في كل نبوءة قالها ؟ لم يدع أحد ذلك ، حتى أشد أتباعه حماسة له .

وقد حث أتباعه على تعلم اللغات الأجنبية لتعم دعوته .

٨ - وأهم ما دعا إليه « البهاء » .

(أ) نبذ كل القيود الإسلامية . فأصبح بمقتضى هذا مذهبه غير مرتبط بالإسلام بأى نوع من أنواع الارتباط ، وبهذا يفرق عن أستاذه ميرزا على كما أشرنا ، إذا اعتبر الشريعة قد انقضت عندها .

(ب) أنه جعل المساواة بين البشر مهما اختلفت الألوان الأديان والأجناس لب تعاليمه ، فكانت تلك المساواة هي القطب الذى تدور عليه دعائنه ، وكان ذلك بلا ريب يجتنب الأنظار إليه في عالم فرقة العنصرية والطبقات والتعصب الدينى .

(ج) عالج نظام الأسرة ، وخالف المقررات الإسلامية فيها ، فنجع تعدد الزوجات إلا في صور استثنائية ، وفي هذه الصور الاستثنائية لا يبيح الجمع إلا بين اثنتين ، ومنع الطلاق إلا في حال الضرورة التى لا يمكن أحد الزوجين فيها أن يعاشر الآخر . ولم يعتبر المطلقة ذات عدة تنتظر فيها فلا تزوج بعد الطلاق . حتى تنتهى بل لها أن تزوج .

(د) نسخت صلاة الجماعة نسخاً مطلقاً إلا في صلاة الجنائز ، فالصلاة لا تكون إلا فردى .

(هـ) ليست الكعبة هي القبلة التى ارتضاها لأصحابه ، بل القبلة هي المكان الذى يقيم فيه البهاء ، لأنه مادام الإله يحل فيه . فالقبلة حيث يحل الإله ، فإذا غير مكانه غير البهائيون قبلتهم تبعاً له .

(و) أبغوا على الطهارة المعنوية والجثمانية التى أتى بها الإسلام ، فأبقوا الوضوء للصلاة والغسل من الجنابة .

(ز) ألغى كل ما جاء في الإسلام من أحكام الحلال والحرام في البيوع والأطعمة وغيرها ، وأحل العقل في الحكم محل الشرع الإسلامى .

ولو أدرك الحق لوجد أن كل ما أحله الإسلام يحله العقل ، وكل ما حرمه الإسلام يحرمه العقل ، ولفهم كلام الأعرابى الذى قيل له لم آمنت بمحمد فقال : ما رأيت محمداً يقول فى أمر افعل ، والعقل يقول لا تفعل ، وما رأيت محمداً يقول فى أمر لا تفعل والعقل يقول افعل ، ولكنه يريد الهدم ، والهدام سلاحه المعول فقط ، والمعول يهدم كل شئ .

(ج) ومع أن بهاء الله ، هو وأستأذه من قبل يناديان بالمساواة المطلقة بين البشر ، لا يقر هو الديمقراطية ، فلا يبيع خلع الملك ، ولعله رأى ذلك . لأنه لا يتفق مع مذهبه ، إذ أن مذهبه يقوم على حلول الإله فى الأشخاص ، إذ قد حل فيه ، فلا بد أن يفرض مع هذا أن يكون للأشخاص سلطة قدسية ، وإن لم يحل فيهم الإله ، فكان متسقاً مع منطقته أن يفرض أن سلطان الملوك مقدس لا يمس أو يكاد يكون مقدساً .

وفى الوقت الذى يفرض فى الملوك ذلك السلطان الذى يكاد يكون مقدساً ينكر أن يكون لعلماء الدين أى سلطة على النفوس ، وإذا كان أستاذة قد حارب علماء الدين الذين ناوهوه وأبطلوا قوله ، فقد حارب هو الكهنوتية كلها عن غير تخصيص بالإسلام . لأن دعوته تعم ، فحارب كهنوتية اليهودية والنصرانية أيضاً .

٩ - ولقد انتهى عهد - بهاء الله - بموته فى ٦ مايو سنة ١٨٩٢ .

وقد خلفه فى القيام على مذهبه ابنه عباس أودى ، المسمى وعبد البهاء ، أو دغصن أعظم ، ولم يعارض فى خلافته أحد لإخلاصهم لآييه . وعباس هذا كان على إمام كامل بالمدينة الأوربية والثقافة الغربية لذلك حور تعاليم

أيه بما يتقارب مع العقل الغربي ، فأبعد منها فكرة الحلول الإلهي ، ولم يدع خوارق تجري على يديه كما ادعى أبوه ؛ ولأنه كان يميل كل الميل إلى الثقافة الغربية اتجه إلى الكتب المقدسة عند اليهود والنصارى يدرسها . فإذا كان المعلم الأول لهذا المذهب قد خطا خطوة في هدم تعاليم الإسلام باسم تجديده فالذي يليه أتى ما بدأ بأن أنكر كل تعاليم الإسلام ونبذها ، والذي أعقبهما خطا خطوة ثالثة - فلم يكتبف بنقد الإسلام بل اتجه إلى الكتب اليهودية والنصرانية يأخذ منها بدل أن يعتمد على القرآن أو يأخذ منه .

١٠ - وإنه لهذا قد اتسعت الدعاية البهائية بين النصارى واليهود ، والمجوس ، وكثر الاتباع من أنصار هذه الديانات ، وليأس دعباس ، وأيه قبله من أن يتبعهما كثيرون من المسلمين وجهوا وجههم شطر أهل الديانات الأخرى ؛ ولذلك كثر أتباع هذا المذهب في النصارى واليهود والمجوس ، حول فارس والبلاد التي تصافها ، وقد أسس بعض هؤلاء بناء لهم في بلاد التركستان يعتقدون فيه اجتماعات ، وكثر أتباع هذا المذهب في البلاد الأمريكية وأوروبا ، ويقول صاحب كتاب العقيدة والشرعة : « لقد وجد نبي عكا (أي بهاء الله) في أمريكا في أوروبا كما يقولون من يقبل على اعتناق دياناته في حماسة ولهفة حتى بين المسيحيين وأن ما أقيم لهم من المشروعات الأدبية قد ساعد البهائية على أن ترسخ قواعدها : فلها مجلة « نجم الغرب » التي تصدر في تسعة عشر عدداً في السنة ، وقد أنشئت سنة ١٩١٠ ،^(١) وجعلت أعدادها تسعة عشر عدداً ، لأنهم يعتقدون أن عدد ١٩ - عدد شديد التأثير . إذ أن الأعداد لها قوة تأثيرية كما بينا في مذهب « ميرزا علي » .

(١) العقيدة والشرعة ص ٢٥٠ .

ويقول أيضاً صاحب كتاب العقيدة والشرعية : « قد انتشرت البهائية في بقاع شاسعة من الولايات المتحدة ، واتخذت مركزها في شيكاغو ،^(١) وقد أوغلوا في الدعوة إلى ديانتهم في المسيحية ، وادعوا أن كتب العهد القديم والجديد بشرت بالبهاء وابنه ويقول في ذلك جولد سبير ، قد قدمت البهائية بظهور عباس أفندي ، خطوة أخرى في استعانتها بالتوراة والإنجيل فأسفارهما سبق أن بشرت بظهور عباس من قبل ، وهو المقصود بالإمارة واللقاب الفاخرة العجيبة التي وردت في عدد ٦ - من الإصحاح التاسع عشر من سفر أشعياء : « لأنه يولد لنا ولد ، ويعطى أبنا ، وتكون الرياسة على كتفه ، ويدعى اسمه عجيباً مشيراً إليها أبدياً رئيس السلام »^(٢) .

١١ - هذه هي البهائية كما بينت وأعلنت ، ونرجو أن نكون قد صورناها كحقيقتها من غير تزويد عليها ، ولا تحريف لها ، فإن من رأينا أن نكتب المذهب كما يتصوره أهله أو المتحمسون له ، وإن الأوروبيين قد تحمسوا له لأن فيه هدماً للديانة الإسلامية .

وإن هذا المذهب كما رأينا أو هام في أو هام . ولكن هراج بين الأمريكان والأوربيين ، ونادر من المسلمين من ارتد عن دينه إليه ومع ذلك يدعى الأوربيون أن أتباعه في المسلمين كثيرون ، ولكنهم يتخذون التقية ، أي لا يظهرون بمنهم أمام الناس حتى لا يضهدوا وهي دعوى لا دليل عليها ، لأننا لا نستطيع الكشف عن الضمائر ، ولا هم أوتوا علم السرائر ، ولعلمهم فيما قالوه يعبرون عن أمانيهم لأن أمانيهم هي حل العقيدة الإسلامية وهمم تعاليم الإسلام بين أهله ، ولكن آتى لهم ذلك وهو دين الحقيقة الخالد إلى يوم القيامة ، وليوتوا بغضهم ،

(١) الكتاب المذكور

(٢) العقيدة والمسيحية .

١٢ - وإنه ما يذكر في هذا المقام أن القضاء الإدارى المصرى قد قرر أن هذه البهائية ليست ديانة سماوية ، بل ليست ديانة مطلقاً وإنما هي آراء قصد بها هدم الإسلام ، ونشر الفوضى والإلحاد بين المسلمين : ولذلك قد جاء فى فتوى لمجلس الدولة بشأن توثيق عقود زواج لثلاثة بهائيين « بعد الإطلاع على المادة الأولى من القانون الخاص بالجمعيات الخيرية ، والمؤسسات الاجتماعية ، وبعد أن تبين أن تعاليم الطائفة البهائية ، كما هو ظاهر من كتبها وما سبق أن استظهرته محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى حكم سابق من أنها ترى إلى بث عقائد فاسدة تناقض أصول الدين الإسلامى وعقائده ، وتنتهى إلى تشكيك المسلمين فى آيات كتبهم ونبيهم ، بل إنها تخالف الأديان السماوية ، ومن حيث أن محاولة نشر هذه العقائد الفاسدة ، وإذاعة كتبها وتعاليمها فى بلد دينه الرسمى الإسلام . وما يترتب على ذلك من تكدير للسلم العام وإثارة الحواطر وإهانة الشعور ، لما يودى إليه فعلاً من تعرض الأديان القائمة ، وإثارة للمؤمنين به عما يدفع أغراض هذه المؤسسة بعدم مشروعيتهما ومخالفتها للنظام والأمن العام ، واستناداً إلى ما بينته وزارة الداخلية من أنها لا تعترف بالطوائف المذكورة كطائفة دينية - من كل ما تقدم ترى إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن ذلك يبعد بالعقد المراد بوثيقة عن الصحة ، ويضمنه بالبطل مخالفة أغراض هذه المؤسسة للنظام القائم بمصر » .

والأصل فى هذه الفتوى كما يبدو من عبارتها أن محامياً تقدم بطلب توثيق عقود زواج نصوا فيها على أن دياتهم النهائية . فامتنع الموثق ليعلم هل لهذه الطائفة وجود ، وهل لها نظام للأحوال الشخصية معترف به قانوناً من الدولة ، فأجابت وزارة الداخلية بالسلب ، وقامت مصلحة التوثيق ببحث حال هؤلاء ، فأنتهت إلى أن البهائية مذهب هدام وخصوصاً للإسلام ، وليست بدين معترف به من الدولة ، وأنها لا تصلح أن تكون ديانة ، ولذا لا تظفر بالحماية ، ولا يمكن

مصلحة التوثيق أن توثق إلا إذا كان للبهائية صبغة طائفية تسوغ التوثيق .
وقد أشارت مصلحة التوثيق إلى أن توثيق الطوائف التي ليس لها مجالس
ملية بالنسبة لعقود الزواج كان أما المحاكم الشرعية ، ومصلحة التوثيق قائمة
مقام المحاكم الملغاة في ذلك ، وقد تولت اختصاصها الذي ما زال قائماً
متميزاً .

ولكن بعد أن دمجوا بهذا تقدموا باعتبار أنهم جمعية خيرية روحية
وطالبوا بتطبيق قانون المؤسسات ، وقد كانت الفتوى دافعة هذا أيضاً .

١٣ — والحق أن البهائية يشتد نشاطها في الديار الإسلامية في عهود
الدعوات الانحلالية التي يغذيها أعداء هذا الدين ، فقويت عقب الحرب
العالمية الأولى ، وقويت عقب الحرب العالمية الثانية ، وهي الآن ترفع
رأسها ، ولا بد من قطعها ؛ أو عودته إلى شيكاغو موطن دعايته .

القديانية

١٤ - استولى المسلمون على الهند، إذ فتحها السلطان محمود الغزنوى، وحكمت الهند - بمقتضى الفتح - بالمسلمين، ولكن الساحة الإسلامية جعلت الحكم الإسلامى يترك الهنود وما يدينون، والديانات التى تسيطر على الهند هى البوذية والبرهمية . والثانية أكثر عدداً وقد أثر الإسلام فى عقائد الهنود الذين لم يعتنقوه . حتى إنه وجد من الهنود من حاول الجمع بين الإسلام، وديانة الهندوك، فأسس « تانك » المتوفى سنة ١٥٣٨ م ديانة تعد مزيجاً من الإسلام والهندوكية، وهى ديانة بعض السيخ فى الهند الشمالية. ولقد قال جولد سيهر فى كتابه « العقيدة والشريعة، فى هذا المذهب؛ » يبدو لنا أن هم عنصر من عناصر التوفيق والتقريب بين الديانتين كان العمل على محو الوثنية والقضاء عليها، وذلك بانتحال نظرية وحدة الكون التى يدين بها متصوفة المسلمين^(١) .

وإذا كان الإسلام قد أثر فى هذه الديانات الوثنية، فإنه لا بد أن يتأثر بعض معتنقى الإسلام ببعض تعاليمها، أو بعبارة أدق لا بد أن تسرى أفكار بين المسلمين هى من البقية التى استمرت فى رموس بعض المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام، ولم تشرب مبادئه كلها قلوبهم .

وإنه بعد أن استولى الإنجليز على الهند، وحل حكمهم فيها محل الحكم الإسلامى الذى وهن السلطان فيه عن أن يسيطر على كل الأرض الهندية - دخلت الحضارة الأوروبية المسيحية فى هذه البلاد، وإذا كان قد تنصر بعض الهنود فإنه لم يكن عددهم يسمح بأن يكون النصارى طائفة ثالثة تتقارب مع

الطائفتين الكبيرتين ، المسلمين والهندوك ، وفيهم السبخ ، ولقد أخذت الحضارة الأوربية تغزو قلوب أولئك الذين دخلوا في الإسلام وفيهم بقايا هندوكية أو أدركوا الحقائق الإسلامية ؛ ولكن لم يؤمنوا بها إيمان الصادقين المذعنين الذين أحبوا المبادئ الإسلامية ، وإن هؤلاء كالأعراب الذين قال الله تعالى فيهم : « قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ، ولما يدخل الإيمان في قلوبكم . »

وكانت التعاليم الأوربية الممزوجة بالمدينة النصرانية تحتل في قلوب هؤلاء الذين يعدون من ضعفاء الإيمان مكاناً كبيراً بجوار المبادئ الإسلامية التي أدركوها في الجملة ولم تستول على قلوبهم .

ولقد كان الإنجليز الذين حلوا تلك المدينة الأوربية إلى البلاد العتيقة يصطفون من المسلمين الذين تأثروا بحضارتهم ويدنونهم إليهم ، ويجعلون منهم حكاماً باسم أنهم مسلمون ، ويمثلون أهل الإسلام في تلك البلاد .

١٥ - لذلك وجدت في الهند طوائف منحرفة ، ولعل أظهرها وأقبحها وأكثرها نشاطاً مع قلة عددها - هي طائفة القديانية ، ومؤسس هذه الطائفة التي تنتمي للإسلام هو « ميرزا غلام أحمد القدياني ، المتوفى في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ ، وهو منسوب إلى « قاديان ، التي تعد نحو ستين ميلاً عن « لاهور ، وقد دفن بها ، وكتب على قبره « ميرزا غلام أحمد موعود ، أي أنه هو المهدي المنتظر الموعود بإحياء الشريعة ، والقبول يوم القيامة ، أي أنه مبشر بالجنة . وإن « غلام أحمد ، هذا قد ابتدأ بث نفوذه في المسلمين من الهند عندما اكتشف قبراً « بسر نهار ، قرب كشمير ، لولي من الأولياء يدعى « يوسف أساف ، ، وقد قال إنه قبر عيسى بن مريم ، وإن عيسى قد فر من اليهود ، عندما شبه لهم ونجا من الصلب ، وقد ألقى عصا التسيار في هذا المكان حيث

أدركه الموت ، ودفن في هذا القبر ، وقد حاول أن يثبت مدعاه بالتاريخ ، وهو بهذا يحاول أن يثبت جزءاً من حقيقة قررها القرآن ، وهو أن اليهود لم يتمكنوا من قتل السيد المسيح عليه السلام ، ولكنه في الوقت نفسه يقرر أنه لم يرفع إلى السماء ، بل دفن في الأرض في هذا المكان ، وبذلك يخالف الجمهور من المسلمين الذين يقولون إن المسيح عليه السلام رفع إلى السماء ، أخذاً من ظاهر قوله تعالى : « بل رفعه الله إليه ، وظاهر قوله تعالى : « ورافعك إلی » ، ولم يخالف في ذلك إلا عدد قليل من العلماء قالوا إن الرفع كان بالروح لا بالجسد .

وانذلك نقول إن أول رأى ابتدأ به « غلام أحمد القادياني » هو قوله إن عيسى لم يرفع يده إلى السماء ، بل رفع بروحه ، وأن جسده مدفون في الأرض ويعين المكان الذي دفن فيه .

١٦ — وإنه بعد هذا الكشف الذي زعمه اتجه يدعو إلى فجلة جديدة ، وقد ادعى أنه مجدد الإسلام في أول القرن الرابع عشر الهجري ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم بقول فيما رواه الإمام أحمد : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلاً يحدد لها أمر دينها ، فزعم أنه هو رجل هذه المائة الأخيرة ، وقد اعتقد في نفسه ما يأتي :

(١) أنه اكتشف قبر المسيح عليه السلام ، وأنه باكتشافه لهذا القبر قد حلت فيه روح المسيح ، وقوته ، وأنه المهدي المنتظر ، فهو بروح المسيح وبوصفه المهدي يحدد أمر الدين ، ويكون مايقوله هو الحق ، وليس لأحد أن ينكره ، إذ أنه يتكلم عن الله تعالى .

(ب) ولكنه لا يكتفي بأن يكون المهدي ، بل يدعي أن اللاهوت قد

حل في جسده^(١)، ولعل ذلك هو الذى يتفق مع قوله إنه قد حلت فيه قوة المسيح وهو في هذا يقتبس من النصرانية الحاضرة ، لأن النصراني الآن هم الذين يعتقدون أن المسيح عليه السلام قد التقي فيه الناسوت باللاهوت .

(ح) ادعى أن المعجزات التى ظهرت على يديه تثبت كل ما يدعيه فقد حدث كسوف للشمس وخسوف للقمر في رمضان سنة ١٣١٢ هـ الموافق سنة ١٨٩٤ م ، وقد ادعى أنه حدث ذلك الكسوف على يديه ولأجله . وأنه معجزته التى تثبت دعوته أو رسالته .

فقد جاء في كتاب له : « له خسف القمر المنير » وإن لى غسا القمران النيران ، وقد فسر بعض أتباعه بقوله : « والمعنى واضح ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان خسف القمر دليلا على صدقه فكيف تنكر صدقي وقد خسف لى القمران^(٢) » .

(د) أنه يدعى أنه رسول من عند الله ، وأن رسالته لاتنأى كون محمد خاتم النبيين ، لأنه يفسر معنى خاتم النبيين بأن كل رسول يبعث من بعده يكون بخاتمه وإقراره ويحيى شرعه ويجدده . ويقول في كتابه « حقيقة الوحي » :

« هو « أى النبي صلى الله عليه وسلم ، خاتم الأنبياء » ، بمعنى أنه وحده صاحب الختم لاغير ، وليس لأحد أن يحظى نعمة الوحي إلا بقبض خاتمه صلى

(١) المفيدة والمريجة ص ٢٦٠ .

(٢) الرد على كتاب أسامة القاديانيه ص ١٢١ .

الله عليه وسلم ، وأن أمته لن يفلق في وجهها باب المسكالة والمخاطبة الربانية إلى يوم القيامة ، فلا صاحب للختم الآن إلا هو ، وخاتمته وحده يكسب النبوة التي تستلزم أن يكون صاحبها أمة محمد صلى الله عليه وسلم ^(١) .

ويقول في كتاب التعليم :

«والذي يطالبكم الله به من حيث العقيدة هو أن تعتقد أن الله واحد ، وأن محمد رسول الله وخاتم الأنبياء وأفضلهم جميعاً ، وأنه لا نبي بعده إلا من ارتدى برداء المحمدية على سبيل الظلية ، أى التبعية ، ذلك لأن الخادم لا يغير مخلومه ، ولا الفرع ينفصل عن أصله ^(٢) .

ويقول أيضاً .

« لو لم أكن من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ولو لم أتابع طريقته لما تشرفت بالمسكالة والمحادثة الإلهية حتى ولو وازنت أعمالى جبال الدنيا بأجمعها ، وذلك لأن جميع النبوات قد انقطعت إلا النبوة المحمدية ، فلا مشرع بعده صلى الله عليه وسلم ، أما النبي غير المشرع فممكن وجوده ، وإنما ينبغي أولاً أن يكون من أمته صلى الله عليه وسلم ^(٣) .

وإن هذا المبدأ يصرح فيه بأنه نبي ، وأن معجزاته خسوف القمر وكسوف الشمس وأنه أخبر بهما قبل وقوعهما ، وأن كلمة خاتم الأنبياء لا تنافي ذلك . إذ

(١) حقيقة الوحي ص ٢٧ .

(٢) التعليم ص ١٥ .

(٣) التجليات الإلهية ص ٢٤ .

يفسر خاتم ليس بمعنى آخر ، بل بمعنى أنه لا نبي بعده إلا بجتمه أى بإقامة شرعه .

ويظهر أن دعوته كانت تتطور ، فهو أولاً - ادعى أنه قمص عيسى ، وأنه قد حل فيه اللاهوت ، ثم اكتفى بعد ذلك بدعوى النبوة في ظل الرسالة المحمدية ، ومعجزته ماذكرنا ، مع أن علم الفلك قد تقدم ، ونرى علماء الأرصاد يخبرون عن خسوف القمر وكسوف الشمس قبلها بأشهر . وفي هذه الآونة كان العلم متقدماً فلا إصجاز في إخباره بذلك إن صح ، إذ أن أساس الإعجاز عجز غيره وتحديه بالمعجزة . وغيره لم يكن عاجزاً فلا موضع للتحدى .

١٧ - وننتهى من هذا إلى أن آخر أدوار دعاية منشىء القديانية أنه مرسل وأنه يخاطب الله تعالى . وأنه يفسر شريعة محمد ويعمل بها ويجدها . وأنه المبعوث على رأس القرن الرابع عشر الهجرى لهذا التجديد بتفسيره . وقد كان من تفسيره ما يأتى :

(١) أن أهل الديانات التى مدحها القرآن هم القائمون في هذا الزمان . فالقرآن قد ذكر بالخير اليهودية والنصرانية ، فأملوا لاسم اليهودية والنصرانية الآن تنطبق عليهم تلك الأوصاف . ولذلك يوالى الإنجليز ويعترف بفضلهم في الهند ، ويعتبر الإسلام موجباً لطاعتهم فهو يقول : اعتقادي الذى دأبت على إبدائه للناس المرة تلو المرة هو أن الإسلام قائم على أصلين : الأول - أن نطيع الله تبارك وتعالى . والثاني - ألا نبني على الحكومات التى وطدت دعائم الأمن . وصانت أرواحنا من اعتداء المعتدين . وإن كانت هنا هي الحكومة البريطانية . .

ويقول أيضاً : « حرام على المؤمنين تجديفهم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

وما كان لمؤمن ولا مؤمنة أن يعصى في المعروف مسلماً يحفظ عرضه وماله .
ويتحامي أهله وعباله . ويفشى الإحسان . ويذهب الأحزان . وينشئ
الاستحسان . فخطوا الفتوى أيها المستفتون . ولا تأخروا بأراء العلماء
الذين يفتون بغير علم ، فيضلون ويضلون^(١) .

(ب) وقد اعتبر الجهاد قد انتهى لأنه قد استنفد أغراضه . فلا داعي
إليه الآن بعد أن زالت الفتنة في الدين . وهو ينفي عن نفسه أن يكون
مقاتلاً أو داعياً إلى القتال ، فيقول :

« أنا لا أعتقد أني مهدي هاشمي قرشي سفايح ينتظره الناس من بني فاطمة
يملا الأرض دماً ولا أرى مثل هذه الأحاديث صحيحة ، بل هي كومة من
الموضوعات ، نعم أدعى لنفسي أتى أنا المسيح الموعود الذي يعيش متواضعاً
مثل المسيح ، متبرئاً من القتال والحرب كاشفاً عن وجه ذي الجلال بالطريق
السلي والملاطفة ، ذلك الوجه الذي احتجب عن أغلب الأمم ، إن
مبادئ وعقائدي وتعليماتي لا تحمل طابع المحاربة أو العدوان ، وأنا متأكد
من أن أتباعي كلما زاد عددهم قل عدد القائلين بالجهاد المزعوم ، لأن الإيمان
في كسيح ومهدي معناه رفض الجهاد^(٢) . »

اليوم فن بين الكفار يرفع سيفه بداعي الدين ، ومن يصد المسلمين عن
دينهم ، ومن يحول بين المسلمين والأذان في المساجد ، فإن ظهر المسيح في
مثل أيام الأمن هذه ، واستخف بهذا الأمن . وأراد أن يرفع السيف بلاهجر
لأجل الدين فإنني أقسم بالله أن مثل هذا الشخص كذاب مفتر ، وليس هو
المسيح الصادق البتة . . . السيف والعصا لا يدخلان الإيمان إلى القلوب أبداً .

(١) التبليغ ص ٤٢ .

(٢) تبليغ الرسالة ص ٢٧ .

وهذا صحيح البخارى فيه حديث يصف المسيح الموعود بكل وضوح ، فيقول : « يضع الحرب ، أى أن المسيح الموعود لن يبعث للحرب والقتال ، ومن ثم فإن ذلك مدعاة للعجب . إنكم من جهة تقولون إن صحيح البخارى هو أصح الكتب بعد القرآن المجيد ، ومن جهة أخرى تأخذون بأحاديث تناقض حديث البخارى بكل صراحة ووضوح ، كان ينبغي ألا تغيروا ولا ألوفانم الكتب كهذه اهتمامكم ، ذلك لأن موضوعها لا يتانى موضوع البخارى بحسب ، بل يناقض القرآن المجيد بكل وضوح (١) » .

(ج) و غلام أحمد لا يكفر غير أتباعه من المسلمين إذا لم يعلنوا تكذيبه وتكفيره . فإن أعلنوا تكذيبه وتكفيره فهم كفار ، وكأنه يقسم الناس بالنسبة لأرائه إلى ثلاثة أقسام (١) أتباعه الذين آمنوا بما يقول وهم أهل الخطوة ، والقسم الثانى الذين هم لم يعرفوا بتكذيبه أو الإيمان به ، ويقول فى هذا القسم : « وجدير بالذكر أن تكفير المكذبين هو من شأن الأنبياء المرشحين ، وأما ما سواهم من الملهمين والمحدثين فهما بلغ علو شأنهم ، ورفعة منزلهم لدى الجناب الإلهى ، ومهما خلح عليهم من المكالمة الإلهية فلا يفكر أحد بإنكارهم ، إنه لىء الحظ ذلك المنكر الذى يكذب هؤلاء المقرين الربانيين ، لأنه يأنكاره يأخذ قلبه يقسو شيئا فشيئا حتى يفقد نور الإيمان من صدره . »

والقسم الثالث أولئك الذين يعلنون تكفيره مكذبين له . يحكم بكفرهم من قبل المعاملة بالمثل ، ويقول فى ذلك : « لا شك أتى اعتبر كل منحرف عن الحق والصدق ملونا ، ولكنتى لا أسمى الناطق بالشهادتين كافراً ما لم يكفرنى هو ويكذبنى ويكتب الكفر على نفسه ، وهكذا فى هذه المعاملة كان المخالفون أسبق منى دائماً ، فهم كفرونى وأفتوا على بذلك فتكفيرهم إياى يصبحونهم

من الكافرين تبعاً لفتوى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنا لا أكفرهم بل هم الذين يدخلون أنفسهم في فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ،

ولأنه لهذا يمنع صلاة الجنازة من أتباعه على مخالفيه الذين كفروا أو كذبوه ، فيقول في الإجابة عن استفتاء وجه إليه في سنة ١٩٠٢ ما نصه : « لا تصح الصلاة البتة على من شتمنا جهاراً ، وكفرنا علانية ، وكان من أشد المكذبين ، وأما من اشتبه في أمره فلا حرج أن يصلى على جنازته . لأن صلاة الجنازة في الحقيقة دعاء ، والاقطاع خير على كل حال » .

أخى أن الأولى عدم الصلاة عليه ما دام لم يعلن الإيمان به .

(د) وإنهم ليرون أنه لا يجوز أن تزوج نساء القديانيات ممن لم يؤمنوا بنبوته « غلام أحد » ، ويجوزون للقادياني أن يتزوج من لم تؤمن بنبوته وكأنهم في ذلك يعاملون غيرهم معاملة أهل الكتاب وهذا يدل على أنهم لا يعتبرونهم مسلمين ابتداء ، إذ لو كانوا يعتبرونهم ما منعوا نساءهم من مزاجاة المخالفين ، ويقول في ذلك أحد أتباع غلام أحد « إن الاختلاف في المذهب لا ينحس أحد الزوجين ، ولا الاختلاف في الدين أيضاً ، ولو كان الاختلاف منجساً لأحد الزوجين لما سمح الإسلام بزواج المسلم من الكتائية ، فسمح الإسلام للمسلم بالتزوج من النصرانية أو اليهودية وعدم سماحه بتزوج المسلمة لدليل بين على أن الاختلاف في المذهب أو الدين لا ينحس أحد الطرفين . إن المرأة في الأصل ضعيفة بطبعها مما يخشى عليها من التأثير بمذهب زوجها إن لجأ إلى الضنط والإكراه وغير ذلك من الطرق الأخرى ، وهذا ما لا ينكره عاقل (٢) .

(١) نزيق القلوب ص ١٣٠

(٢) الرد على كتاب المسألة القاديانية بقلم منير الحمى الحسنى ص ٣٩

١٨ — هذه هي الآراء التي استقر عليها غلام أحمد ، ومات مصرأ عليها ، ولقد أوصى قبل وفاته في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ بأن يكون الأمر في الجماعة الأحمدية إلى مجلس منتخب من الجماعة كلها ، وإن هذا المجلس ينتخب خليفته ، وهو الرئيس الروحي .

وأول خليفة بعده هو مولاي نور الدين ، وقد حافظ على تعاليم غلام أحمد وعاون على ذلك الجماعة كلها ، وهي تمتاز بنشاط متقطع النظير ، وأكثرها ذرو ثقافات واسعة ، ولو كانوا ممن يقيمون الإسلام حقاً لأفادوه فائدة جليلة ولكن هذه عقائدهم الباطلة وأوامرهم .

وإن انتخاب واحد ليس من ذرية منشيء الأحمدية جعل المتحمسين منهم يزعمون أنه سيجيء من أسرة « غلام أحمد » مهدي جديد وساد هذا الاعتقاد جماعتهم .

١٩ — ولكن هل هذه الجماعة على ما تركها عليه أحمد لم تتغير ولم تبدل ، لقد وجد جماعة منهم لا يقولون عن غلام أحمد إنه نبي كان له معجزات ، بل يقولون فقط إنه ملهما ومحدثا ، وقد جاء في عبارته هو ما يفيد أنه كان ملهما ، وما زالت جماعته تعتقد أنه كان نبيا مرسلا ، وتعطيه من الصفات ما تعطى للنبيين ، فيقال عليه السلام ، ويعتقدون أن له معجزات أثبت بها نبوته .

وبالنسبة للجهاد وجد فريق منهم يقول إن المقصود بنسخ الجهاد أو انتهاء حكمه ليس الجهاد الذي يقصد به الدفاع عن النفس . إنما المقصود به الحرب الهجومية ، وإن هذا تأويل لا بأس به ، ولكن يجب أن نقرر أن حرب الإسلام دفاع . وأن الدفاع قد يلبس لبوس الهجوم .

والمقررات الأخرى ثابتة لهم مجتمعين لم يختلفوا فيها وإن كانت موالاتهم للانجليز قد ضعفت لضعف شوكة هذه الدولة .

٢٠ - هذه هي القاديانية كما تنطق بها كتبهم قد كتبناها كما ينتحلونها لا تزيد عليها ، ونصورها كتفكيرهم ، وذلك دأبنا فيما نكتب في الملل والنحل ، نجتهد في تصويرها تصويراً موضوعياً .

والآن أي تعدفرقة إسلامية ، لا شك أنها تخالف ما أجمع عليه المسلمون من عهد النبي صلى الله عليه وسلم من أنه آخر جزء في صرح الرسالة الإلهية ، وما صرح به صلى الله عليه وسلم من أنه لا نبي بعده ، وفوق هذا قد جاء آراء إمامهم ما هو غريب جداً ، من ادعاء أنه المسيح أو أن روح المسيح تقمصته إلى آخر ما جاء في كتبهم ، وكل هذه الدعاوى من نبوة أو تقمص للمسيح لا دليل عليها قط ، وأقصى ما ادعوه له من معجزة هو تنبؤه بالكسوف والكسوف قبل وقوعها ، وإن ذلك يقع من علماء الفلك والأرصاد ، ويتكرر وقوعه ، وما ادعوا نبوة ولا رسالة ، لأنه العلم والإدراك البشرى ، وخصوصاً أنه جاء بعد أن تكامل نمو هذا العلم ، فقد كانت دعوته الجرئة في آخر القرن الماضي وأول هذا القرن الميلادي .

وإن هذا كله ليس إلا أقوالاً لا دليل عليها من جهة ، ولا تنفق مع المقررات التي قام عليها الدليل من جهة ثانية ، وهي تخرج صاحبها عن الإسلام فإن النبي صلى الله عليه وسلم تركنا على المحجة البيضاء التي ليلها كنهارها .

وإذا كان هو يتمسك بحديث ، إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة رجلاً يمجدها أمر دينها ؛ - فإن المجددين قبله لم يدعوا نبوة ولا أن معهم آيات تثبت نبوتهم ، فلماذا يكون هو شاذاً بينهم .

وفي الحق إنه يتقارب من أئمة الشيعة فإنهم يدعون إن أئمتهم معصومون
ملهمون . وتجرى على أيديهم المعجزات ، ولكن لا يدعون لهم الوحي ولا أنهم
يكلمون الله . فتعاليمه ليست من الإسلام في شيء اللهم اجمع شمل
المسلمين ، ووحدة كلمة الموحدين ، ووقهم العزة والكرامة والحق
يا أرحم الراحمين ؟

تم دعوى الله وحده

س

صفحة

مقدمة المؤلف ٣

تمهيد : ٥

الاختلاف الفكرى بين الناس ٥

ا - غموض الموضوع فى ذاته ٥

ب - اختلاف الرغبات والشهوات والأمزجة ٦

ج - اختلاف الاتجاه ٦

د - تقليد السابقين ٧

هـ - اختلاف المدارك ٨

و - الرياسة وحب السلطان ٨

أسباب اختلاف المسلمين ١٠

١ - العصية العريية ١١

٢ - التنازع على الخلافة ١٢

٣ - مجاورة المسلمين لكنييين من أهل الديانات القديمة ودخول بعضهم

فى الإسلام ١٣

٤ - ترجمة الفلسفة ١٤

٥ - التعرض لبحث كثير من المسائل الغامضة ١٤

٦ - القصص ١٥

٧ - ورود المتشابه فى القرآن الكريم ١٥

٨ - استنباط الأحكام الشرعية ١٦

مقدمة

- ١٧ مدى الخلاف بين المسلمين
- ٢١ المذاهب السياسية
- ٢٣ مواضع اختلاف المذاهب السياسية
- ٢٥ أدوار الخلاف بشأن الخلافة
- ٢٧ مسالك اختيار الخلفاء
- ٢٨ أسباب الفتن وظهور الخلاف في عهد عثمان
- ٢٨ ١ — سماحة لكبار المهاجرين بالانتخاب إلى الأمصار
- ٢٩ ٢ — اشتهاؤ عثمان بحبه لقرابته
- ٣٠ ٣ — توليته الولاية من آثاره مما حرك عوامل الاتهام بالحباية
- ٤ — لين سيدنا عثمان جعل الدعاة يحملون الناس على توهم ظلمه واليأس من عدله
- ٣١ ٥ — وجود طوائف من التافين على الإسلام يعيشون في ظل الإسلام
- ٣٤ المذاهب السياسية الإسلامية
- ٣٦ الشيعة
- ٣٦ التعريف الإجمالي بهم
- ٣٨ الموطن الذي نشأوا فيه وزمان نشأتهم
- ٤١ أثر الفلسفة القديمة في المذهب الشيعي
- ٤٣ فرق المذهب الشيعي
- ٤٣ ١ — السبئية
- ٤٤ ٢ — النزارية

صفحة

٤٥	فرق خارجة عن الشيعة
٤٦	٣ — الكيسانية
٥٠	٤ — الزيدية
٥٥	٥ — الإمامية و الاثنا عشرية
٥٨	منزلة الإمام عند الإمامية
٦٣	٦ — الإمامية و الإسماعيلية
٦٥	تسميتهم بالباطنية أو الباطنيين
٦٦	الحاكمية والدروز
٦٧	النصيرية
٦٧	تسميتهم بالغلاة
٦٩	الخوارج
٧٥	المبادئ التي تجمع فرق الخوارج
٧٨	اختلاف الخوارج فيما بينهم
٨٠	مناقضاتهم
٨٥	فرق الخوارج
٨٥	الأزارقة
٨٧	النجدات
٨٨	الصفورية
٨٩	المجاردة
٩١	الإباضية

صفحة

٩١	خوارج لا يعدون مسلمين
٩٢	١ — اليزيدية
٩٢	ب — الميمونية
٩٣	مذهب الجمهور في الخلافة
٩٤	شروط الخلافة :
٩٤	١ — القرشية
٩٦	٢ — البيعة
٩٨	٣ — الثورى
١٠٥	٤ — العدالة
١١٠	الحاكم إذا خرج عن الشروط
١١٤	المذاهب الاعتقادية
١١٤	تمهيد :
١١٥	القدر
١١٩	مرتكب الكبيرة
١١٩	التفكير الفلسفى
١٢٠	اقسام المذاهب القديمة
١٢١	الجبرية
١٣١	القدرية
١٤١	المرجئة
١٤٦	المعتزلة

صفحة

١٤٩	• • • • •	مذهب المعتزلة
١٤٩	• • • • •	التوحيد
١٥١	• • • • •	العدل
١٥٢	• • • • •	الوعد والوعيد
١٥٢	• • • • •	المنزلة بين المنزلتين
١٥٣	• • • • •	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٥٣	• • • • •	طريقتهم في الاستدلال على العقائد
١٥٤	• • • • •	أخذهم عن الفلسفة اليونانية وغيرها
١٥٥	• • • • •	دفاعهم عن الإسلام
١٥٦	• • • • •	مناصرة بنى العباس لهم
١٥٧	• • • • •	منزلة المعتزلة في نظر معاصريهم
١٦٢	• • • • •	اتهم الفقهاء والمحدثين لهم
١٦٤	• • • • •	مناظرات المعتزلة
١٦٦	• • • • •	خصوم المعتزلة في المناظرات
١٦٧	• • • • •	جدلهم مع أهل الأهواء والكفار
١٦٩	• • • • •	مناظرة المأمون للبريد الخراساني
١٧١	• • • • •	محاكمة الأفضين :
١٧٧	• • • • •	ما تدل عليه المحاكمة
١٧٨	• • • • •	خلق القرآن
١٨٥	• • • • •	موضوع الخلاف في هذه المسألة
١٩١	• • • • •	الاشاعة :

صفحة

١٩٢	• • • • •	مذهب الأشعرى ورده على المعتزلة
٢٠٢	• • • • •	المذهب بعد الأشعرى :
٢٠٢	• • • • •	١ — أبو بكر الباقلاني
٢٠٢	• • • • •	٢ — الفزالي
٢٠٦	• • • • •	مناظرة بين الأشعرى والجبالي
٢٠٧	• • • • •	الماتريدية :
٢٠٧	• • • • •	الماتريدي
٢١١	• • • • •	مناهجه وآراؤه
٢١١	• • • • •	١ — مناهجه
٢١٣	• • • • •	٢ — آراؤه
٢١٩	• • • • •	الصفات
٢٢١	• • • • •	رؤية الله
٢٢٢	• • • • •	مرتكب الكبيرة
٢٢٥	• • • • •	السلفيون :
٢٢٦	• • • • •	مناهج هؤلاء السلفيين
٢٢٦	• • • • •	طرائق العلماء في فهم العقائد الإسلامية
٢٢٩	• • • • •	الوحدانية
٢٣٠	• • • • •	وحدانية الذات والصفات
٢٣١	• • • • •	السلفية والأشاعرة
٢٣٦	• • • • •	التأويل والتفويض
٢٣٨	• • • • •	خلق القرآن
٢٤٠	• • • • •	وحدانية التكوين

ملحة

٢٤٣	• • • • •	تعليل الانفصال
٢٤٥	• • • • •	الوحدانية في العبادة
٢٤٦	• • • • •	منع التقرب بالصلحين
٢٤٧	• • • • •	الاستعانة بغير الله
٢٤٨	• • • • •	زيارة قبور الصالحين وقبر النبي
٢٥١	• • • • •	مذاهب حديثة :
٢٥٣	• • • • •	الوهابية
٢٥٧	• • • • •	البهائية
٢٦٨	• • • • •	القدانيات